

الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

تحليل مرونة الطلب السعرية والدخلية على أهم السلع الغذائية الضرورية

"دراسة تطبيقية في الجمهورية العربية السورية"

بحث علمي لنيل درجة الماجستير في التحليل الاقتصادي الجزئي

إعداد الطالبة:

فاتن محمد حيدر

إشراف الدكتور:

عابد فضلية

"أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد"

دمشق

٢٠٠٩ - ٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

وَالْأَنْزِلَ (اللَّهُ) عَلَيْنَا (الْبَيِّنَاتِ)
وَالْحِكْمَةَ (وَالْحِكْمَةَ) بِمَا نَحْمَدُكَ يَا اللَّهُ نَعْلَمُ
وَالْأَنْزِلَ (اللَّهُ) عَلَيْنَا (الْبَيِّنَاتِ) عِزًّا مَلَكًا

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

قال الله تعالى في كتابه العظيم: " ولئن شكرتم لأزيدنكم "

بدايت أتوجه بالشكر العميق لله عز وجل على توفيقى في طلب العلم والمثابرة عليه ، والذي أنعم علي بفضلته لإتمام هذا العمل.

كما أتوجه بتقديم شكري أخالص دائماً إلى المشرف العلمي الأستاذ الدكتور "عابد فضلية" لتفضله بقبول الإشراف على هذه الرسائل ، وإبدائه التوجيهات والملاحظات القيمة التي كان لها بالغ الأثر على محتواها موضوعاً ومنهجاً ، وإنني على يقين أن التنويه بشكره قاصراً على بيان مدى تفضله لإخراج هذا العمل إلى النور.

كما أتقدم بخير الشكر إلى الأساتذة المحكمين الذين تفضلوا مشكورين بتدقيق البحث وتكبدوا عناء قراءته وإسداء ملاحظاتهم الهامة التي هي محل اعتبار .

كما أتوجه بالشكر للدكتور "عماد المصباح" المستشار الاقتصادي في نقابة العمال.

فائق حمير

الإهداء

غاب عن عيني ولم يفارقني، لا زلت أسمع في أذني هسهاته... كما القلب لا أدراه بعيني ولكنني أحيها
ببرقائه....

والذي رحمه الله

أهدرتني حياتها ولم تعرف المستحيل، وما وصلت إليه خير دليل... حاولت أن أدرو لها (الحبيل، فلم
أجد إلى ذلك سبيل... فلو علمت إليها الدنيا على كفي، لبقي أمام عطاءها قليل...

والدتي حماها الله

أخذت بيدي فما فارقته أهلي إلى شفاء.. بل خرجت من روضة النعيم إلى رياض من الهناء....

زوجي الغالي

رغم غيابك أحسن معي وإنشأ.. ولنجاحي اليوم أرى وجهك، باسماء....

أخي رحمه الله

لها ما فاستمني حزلي وأفرحي.. وإن لكم اليوم أن تفرحوا بنجاحي....

إخوتي الأعزاء

لولاك ما أبصر رسالتي النور.. جزاك الله عني كل خير وسرور...

صديقتي آلاء

لا زلت أسمع صدى ضحكك ضحكنا.. وخفواك أمل في كلية الاقتصار خفوناها...

صديقاتي

فهرس أجداول والأشكال البيانيت

أولاً : فهرس أجداول 1:

الصفحة	أجداول
44	أجداول (١): تطور الصادرات والواردات من السلع الغذائية السورية.
46	أجداول (٢): نسبة تطور الاكتفاء الذاتي والتبعية للواردات لمجموعة من السلع الغذائية.
51	أجداول (٣): معدل النمو السنوي ونصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية.
55	أجداول (٤): تطور وسطي الأسعار الجارية لبعض أنواع السلع الغذائية.
59	أجداول (٥): تطور مؤشر الأسعار لبعض أنواع السلع الغذائية.
65	أجداول (٦): النسب المئوية لإرتفاع أسعار المستهلكين في (١٩٨٦ - ١٩٩١).
66	أجداول (٧): تطور الأرقام القياسية لأسعار التجزئة بمدينة دمشق ١٩٨٠ - ١٩٨٩
69	أجداول (٨): السقوف السعرية لقوة العمل وفق قانون العاملين الموحد لعام (١٩٨٥)
70	أجداول (٩): السقوف السعرية لقوة العمل عام (١٩٨٩).
77	أجداول (١٠): متوسط ونسبة الانفاق الشهري الكلي للأسرة حسب الشرائح السكانية - القطر عام (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤).
80	أجداول (١١): تطور أسعار المحروقات خلال سنوات مختلفة (١٩٩٠ - ٢٠٠٨).
93	أجداول (١٢): حساب (الميل الحدي للاستهلاك، الميل المتوسط للاستهلاك، مرونة الاستهلاك للدخل) للاقتصاد السوري خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٧).
97	أجداول (١٣): الخصائص الإحصائية الوصفية لنصيب الفرد من الدخل المتاح

	والانفاق الاستهلاكي في سورية.
١٠٠	الجدول (١٤): كمية الاستيراد من الأرز خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٨).
١٠٢	الجدول (١٥): المتاح من الأرز في سورية ونصيب الفرد منه (١٩٩٢ - ٢٠٠٨).
١٠٥	الجدول (١٦): حساب مرونة الطلب السعرية والدخلية لسلعة الأرز
١١١	الجدول (١٧): الخصائص الاحصائية الوصفية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة وسعر سلعة الأرز.
١١٦	الجدول (١٨): كمية التصدير ومعدلات الاكتفاء الذاتي من زيت الزيتون في سورية (١٩٩٢ - ٢٠٠٨).
١١٨	الجدول (١٩): الكمية المتاحة من زيت الزيتون ونصيب الفرد منه (١٩٩٢ - ٢٠٠٧).
١٢١	الجدول (٢٠): حساب مرونة الطلب السعرية والدخلية لسلعة زيت الزيتون
١٢٥	الجدول (٢١): الخصائص الاحصائية الوصفية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة وسعر سلعة زيت الزيتون.
١٢٨	الجدول (٢٢): الطاقات الانتاجية للشركات والمؤسسات العاملة في إنتاج السكر
١٣٠	الجدول (٢٣): كمية استيراد السكر في سورية (١٩٩٢ - ٢٠٠٨).
١٣٢	الجدول (٢٤): كمية المتاح من السكر ونصيب الفرد منه (١٩٩٢ - ٢٠٠٨).
١٣٥	الجدول (٢٥): حساب مرونة الطلب السعرية والدخلية لسلعة السكر
١٣٩	الجدول (٢٦): الخصائص الاحصائية الوصفية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة وسعر سلعة السكر.
١٤٢	الجدول (٢٧): كمية استيراد الشاي في سورية (١٩٩٢ - ٢٠٠٨).
١٤٤	الجدول (٢٨): اجمالي المتاح من الشاي ونصيب الفرد منه (١٩٩٢ - ٢٠٠٨).
١٤٧	الجدول (٢٩): حساب مرونة الطلب السعرية والدخلية لسلعة الشاي.
١٥٢	الجدول (٣٠): الخصائص الاحصائية الوصفية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة وسعر سلعة الشاي.

ثانياً: فهرس الأشكال البيانية:

الصفحة	الشكل البياني
٤٩	الشكل (١): تطور عدد السكان (١٩٩٠ - ٢٠٠٧).
٥٨	الشكل (٢): تأثير تغير المستوى العام لأسعار السلع الغذائية على المستوى العام للأسعار.
١٠٤	الشكل (٣): التغيرات التي طرأت على الأسعار المحلية للأرز (١٩٩٢ - ٢٠٠٨).
١١٥	الشكل (٤): كمية الانتاج المحلي من زيت الزيتون في سورية (١٩٩٢ - ٢٠٠٧).
١٢٠	الشكل (٥): لتغيرات التي طرأت على الأسعار المحلية لزيت الزيتون (١٩٩٢ - ٢٠٠٨).
١٢٩	الشكل (٦): كمية انتاج السكر في سورية (١٩٩٢ - ٢٠٠٨).
١٣٤	الشكل (٧): التغيرات التي طرأت على الأسعار المحلية للسكر (١٩٩٢ - ٢٠٠٨).
١٤٦	الشكل (٨): التغيرات التي طرأت على الأسعار المحلية للشاي (١٩٩٢ - ٢٠٠٨).

- المقدمة:

انطلاقاً من كون المستهلك عقلانياً في اتخاذ قراراته مما يوجب عليه المواءمة بين احتياجاته غير المحدودة وإمكانياته المادية المتاحة والتي تتصف بمحدوديتها، فهو من خلال ذلك يوزع دخله المخصص للإنفاق على شراء مختلف السلع والخدمات تبعاً لأولويتها وموقعها في سلم تفضيلاته. وبناءً على ذلك فإن أي تغيير يطرأ على دخله أو على أسعار السلع الداخلة في تركيبه الاستهلاكي يؤثر على كميات استهلاكه من هذه السلع، وبالتالي على مستوى إشباعه، أي على دخله الحقيقي. وبما أن السلع الغذائية تستحوذ على نصيب كبير نسبياً من دخل معظم المستهلكين فإن تغيير أسعارها ارتفاعاً وانخفاضاً يؤثر على القوة الشرائية لدخلهم وبالتالي يؤثر على مستوى معيشتهم، ولاسيما في الدول النامية التي يكون فيها متوسط الدخل للشريحة العظمى من مواطنيها منخفضاً نسبياً ومنها الجمهورية العربية السورية.

ونظراً لكون السلع الغذائية من السلع الضرورية للإنسان فإن التأثير المتبادل بين الطلب على هذه السلع وبين أسعارها أو ما يعرف بمرونة الطلب السعرية يكون ضعيفاً في الوقت الذي يكون فيه التأثير المتبادل بين الطلب والدخل أي ما يعرف بمرونة الطلب الدخلية مرتفعاً. وفي هذا البحث تمت دراسة هذه المرونة بالتطبيق العملي على أهم السلع الغذائية الضرورية والأكثر استهلاكاً في سورية خلال فترة زمنية محددة.

لذلك حاولت الباحثة في هذه الدراسة تتبع التغيرات النسبية التي طرأت على أسعار أهم السلع الغذائية في سورية لتحليل مرونة الطلب عليها وإثبات أن ارتفاع أسعار هذه السلع بنسبة عالية مقارنة بارتفاع أقل للدخل، سوف يحوّل مرونة الطلب السعرية من مرونة ضعيفة إلى مرونة عالية مما يضعف من قدرة المستهلكين على إشباع حاجاتهم.

هذا ولابد من الإشارة إلى أن مثل هذه الدراسة لمرونة الطلب على السلع الضرورية من شأنها أن تساهم في توجيه السياسات الحكومية الاقتصادية المتعلقة بالارتفاع في مستويات الدخل الفردية من جهة وأسعار السلع الضرورية من جهة ثانية، وذلك بالشكل الذي يؤدي إلى ضمان قدرة المستهلك على إشباع حاجاته الأساسية والحفاظ على مستوى معيشته.

- مشكلة البحث:

انطلاقاً من القاعدة الاقتصادية التي تنص على أن مرونة الطلب على السلع الغذائية والضرورية ضعيفة؛ فإن هذه الدراسة ستعالج مدى صحة هذه القاعدة في ظل الارتفاع الكبير والمستمر في مستويات أسعار هذه السلع ولذلك لابد من تتبع أسعار السلع ودراسة التغيرات التي طرأت على هذه المؤشرات في ضوء الأرقام والبيانات الإحصائية المتاحة حيث سيتم القيام بدراسة تطبيقية تضم سلة غذائية مصغرة مكونة من (السكر، الأرز، الشاي، زيت الزيتون) وتحليل مرونة الطلب السعرية عليها وسبب ارتفاع هذه المرونة خلال الفترة الماضية، وقد تم اختيار هذه السلع لكونها تعد من سلع الاستهلاك الواسع للمواطن السوري.

- أهمية البحث:

تنبثق أهمية البحث من أنه يدرس مسألة مرتبطة بشكل مباشر بالمستهلك في إطار سلوكه الاقتصادي المتعلق بإشباع حاجاته الأساسية، وبما أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية بشكل كبير سوف يؤثر على إشباع هذه الحاجات؛ فإن دراسة مرونة الطلب على هذه السلع لها أهمية كبيرة لكونها تساعد صانعي القرارات وواضعي السياسات في تطوير السياسات والإجراءات الاقتصادية ولاسيما النقدية والمالية منها، وكذلك السياسات الاجتماعية من خلال ضبط وتحليل مستويات الدخل الحقيقية في ضوء المستويات المختلفة للأسعار بهدف إنصاف ذوي الدخل المحدود وتمكينهم بشكل أفضل من تأمين احتياجاتهم ومتطلباتهم الأساسية. هذا وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع نلاحظ أن الدراسات المتعلقة به قليلة جداً.

- أهداف البحث:

يمكن تلخيص الأهداف الأساسية فيما يلي :

١. تحليل المؤشرات والمتغيرات المتعلقة بالطلب على السلع الغذائية وبيان مدى ارتباط

هذا الطلب بمتغيرات السعر والدخل.

٢. قياس مرونة الطلب السعرية في ضوء الارتفاع الملحوظ في أسعار السلع الغذائية

والضرورية المنتقاة في هذه الدراسة.

٣. قياس مرونة الطلب الدخلية ومدى تأثير التغيرات النسبية على الدخول في الطلب على سلع السلة الغذائية المدروسة.

- منهجية البحث:

تمّ في هذا البحث استخدام كلّ من المنهج النظري المجرد في الاستنتاج والاستنباط والمنهج العملي في الاستقراء، وعلى أساسهما تمت دراسة وتحليل الفروض المتعلقة بالبحث. كما تم استخدام البيانات الإحصائية المتعلقة بأسعار السلع الغذائية المعروفة وبمستوى الدخول في سورية، وأمکن من خلال المقارنة بين الأسباب النظرية والواقع العملي التوصل إلى إثبات الفروض والاستنتاجات والمقترحات المناسبة.

- فرضيات البحث:

١. على الرغم من ضعف مرونة الطلب على السلع الغذائية الضرورية إلا أن ارتفاع أسعارها إلى مستويات عالية جداً كما حدث خلال الفترة الأخيرة يجعل مرونة الطلب عليها عالية بشكل استثنائي، مما يؤثر حتماً وسلباً على مستويات الإشباع لمعظم المستهلكين.

٢. من أسباب ارتفاع مرونة الطلب السعرية على السلع الغذائية الضرورية انخفاض الدخل الحقيقي بسبب عدم تطور مستويات الدخل الفردية بشكل متناسب مع ارتفاع مستويات الأسعار.

٣. تكون مرونة الطلب السعرية ضعيفة عند المستويات الدنيا من الأسعار ومتكافئة عند المستويات المتوسطة وعالية عند المستويات المرتفعة من الأسعار، وينطبق ذلك على كل أنواع السلع ومنها السلع الغذائية المدروسة في هذا البحث.

٤. من أسباب ارتفاع مرونة الطلب الدخلية على السلع الغذائية الضرورية في سورية انخفاض مستويات الدخل فيها.

- الدراسات السابقة:

١. عدنان أحمد خضور، التحليل الاقتصادي الجزئي في اقتصاديات السوق مع دراسة تطبيقية على سوق اللحوم في سورية، أطروحة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ١٩٩٩.

إن هذا البحث قد درس سلعة اللحوم في سورية في إطار الانتقال نحو اقتصاد السوق وبين تأثير المشكلة الغذائية المتعلقة بهذه السلعة على مستوى الفجوة بين العرض والطلب ومستوى الاستهلاك من الأسعار الحرارية للمواطن إضافة إلى التقديرات المستقبلية لسوق اللحوم في سورية.

بينما يتطرق بحثنا لدراسة العديد من السلع الغذائية والضرورية والمرونة السعرية والدخلية وهذا ما لم تتطرق له الدراسة السابقة.

- ملخص البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية:

- الفصل الأول: توابع ومرونة الطلب في التحليل الاقتصادي الجزئي:

ويمثل القسم النظري في هذه الدراسة، حيث تضمن الفصل في مبحثه الأول البحث في المشكلة الاقتصادية والتي تعد أساس علم الاقتصاد فهي مرتبطة بالطبيعة البشرية التي تتميز بأن لها رغبات متنوعة وغير محدودة، فكلما أشبع رغبة ثارت في نفس الإنسان رغبات أخرى، والمشكلة الاقتصادية لا تختلف في أسبابها وجوهرها من مجتمع لآخر وإنما تختلف في طريقة حلها، وتمت دراسة الأسباب التي أدت إلى ظهور وتعقد المشكلة الاقتصادية.

وإن وجود المشكلة الاقتصادية هو الوجه الآخر لوجود علم الاقتصاد الذي يعمل على حلها أو التخفيف من حدتها من خلال شموليته على مجموعة من النظريات والمفاهيم والأدوات التي تبحث في الظواهر الاقتصادية ذات العلاقة بعملية توجيه استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة نحو استخداماتها بغية إشباع الحاجات البشرية أو تحقيق أهداف معينة، بعد ذلك تمت دراسة أهمية التحليل الاقتصادي الجزئي في تحليل الطلب فهو أحد فروع النظرية الاقتصادية الشاملة على كل النظريات التي تقوم بالتنبؤ وتفسير مختلف الظواهر الاقتصادية، ويعنى التحليل الاقتصادي الجزئي بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية سواء كانت منشآت فردية أم

أفراداً مستهلكين، وتناولت الدراسة أشكال وهياكل السوق في إطار التحليل الاقتصادي الجزئي، وحيث إن أسعار السلع يرتبط تحديدها والتغيرات التي تطرأ عليها بنوع السوق الذي تعمل ضمنه المشاريع التي تقوم بإنتاج السلع المدروسة بما يناسب طبيعة شروط ومقومات هذا السوق. وفي المبحث الثاني تمت دراسة الطلب الذي يمثل نظرياً إحدى قوى السوق وواحداً من أعمدته النظرية، وهو الجانب الذي يحمله الاقتصاد التقليدي المسؤولية في تحديد الأصناف المختلفة من السلع والخدمات التي يجب إنتاجها كنتيجة مباشرة لسلوك المستهلك الناجم عن قراره عندما يقوم بشراء تلك السلع والخدمات.

كما تمت دراسة الطلب من خلال تعريفه وشرح العوامل المحددة له، ثم استنتاج دالة ومنحنى الطلب حتى تم التوصل إلى مرونة الطلب تعريفاً وقوانيناً، والمرونة هي مقياس لدرجة استجابة المتغيرات الاقتصادية في متغير نتيجة التغير في متغير آخر، ثم تم شرح كل نوع من أنواعها مع ذكر القوانين وهي مرونة الطلب السعرية (المباشرة)، مرونة الطلب المتقاطعة (غير المباشرة)، ومرونة الطلب الدخلية (أو بدلالة الدخل).

إضافةً إلى ذلك؛ تمّ البحث في إشارة معامل المرونة والتي تعبر عن طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، فإذا كانت إشارة المعامل موجبة فإن العلاقة بين المتغيرين طردية، وإن كانت سالبة فالعلاقة عكسية، وأخيراً تمت دراسة أهمية درجات معاملات المرونة في دراسة الطلب في السوق، وأهميتها للدولة والجهات الضريبية، ومعرفة أثر المرونة على إيرادات مؤسسات الأعمال وفي دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات.

- **الفصل الثاني:** دراسة تحليلية لسوق السلع الغذائية والعلاقة بين الطلب عليها وبين مستوى الدخل في سورية:

في بداية المبحث الأول تم البحث في أزمة الغذاء العالمية التي شهدتها العالم في العامين (٢٠٠٧-٢٠٠٨) والتي اعتبرت مرحلة جديدة وصعبة لشعوب الأرض، وذلك بسبب ارتفاع أسعار السلع بشكل كبير مما سبب أزمة عالمية حادة بكل المقاييس حيث شهدت أسعار السلع الغذائية أيضاً ارتفاعاً غير مسبوق. ودراسة أهم الأسباب والقوى المحركة الكامنة وراء الارتفاع العالمي لأسعار الأغذية وإجمالها في خمسة أسباب.

هذا وانطلاقاً من كون الهدف الرئيسي لأي نظام اقتصادي السعي نحو تحقيق الرفاهية الاقتصادية وذلك من خلال استثمار موارده المتاحة والعمل على تنمية هذه الموارد وصيانتها، ومن أن

أهداف التنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي تنبثق من هذا الهدف الرئيسي، إضافة إلى ضرورة العمل لتحقيق مرحلة مقبولة من الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع الغذائية الرئيسية دون التخلي عن معايير الكفاءة الاقتصادية مع خلق فرص العيش الكريم لأفراد المجتمع.

ومن خلال تحليل ودراسة سوق السلع الغذائية في سورية تم التوصل إلى أن السلع الغذائية تنقسم إلى سلع ذات منشأ نباتي و سلع ذات منشأ حيواني يتميز كل من العرض والطلب عليها بأنه غير مرن نظراً لأهمية هذه السلع في حصول الأفراد على الاحتياجات الغذائية السورية، وبالتالي تأثير التقلبات السعرية سوف يكون متبايناً على منحنى العرض والطلب بالنسبة لمختلف السلع الغذائية والزراعية وذلك بحسب أهمية كل من هذا السلع ومرونتها بالنسبة للسعر.

ويتأثر الطلب على السلع الغذائية والزراعية أيضاً إلى درجة كبيرة بحجم السكان وبالتغير في أذواق وتفضيلات المستهلك، فكلما ازداد عدد السكان ازداد الطلب على جميع المنتجات الغذائية والزراعية، أما بالنسبة لتأثير دخل المستهلك على الطلب من السلع الغذائية والزراعية فهو محدود وذلك لأن المرونة الداخلية للطلب على السلع الغذائية ضعيفة.

ونتيجة لأن القطاع الزراعي في سورية يتميز بأن عدد المزارع فيه كبير وتنتج منتجات متجانسة تقريباً؛ الأمر الذي جعل القطاع الزراعي نموذجاً مثالياً لسوق المنافسة الكاملة حيث تعتبر كل منشأة زراعية آخذة للسعر وتقبل بسعر السوق كما هو محاولة تعظيم ربحها عند هذا السعر ومستوى سعر السوق هو الذي يحدد مدى ربحية العملية الإنتاجية.

وحتى منتصف الثمانينات؛ كانت السياسات الزراعية والاستراتيجيات في سورية موجهة نحو تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي في إنتاج السلع الغذائية والمحاصيل الاستراتيجية، فتمّ التوجه بشكل تدريجي نحو التخطيط التأشير. وفي التسعينات هدفت سياسات الإصلاح الزراعي إلى إزالة تشوهات سياسات التسعير التي كانت في المرحلة السابقة وتحسين كفاءة استخدام الموارد من خلال تخفيض الدعم على المدخلات ورفع الأسعار بالنسبة للمنتجين، وأصبح التخطيط أقل مركزية وتم وضع سياسة تحرير التجارة موضع التنفيذ حيث كانت واحدة من أهم السياسات التي تم تطبيقها من قبل الحكومة لرفع معدلات الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية وتحقيق هدف الأمن الغذائي، وتم تحليل تطور الصادرات والواردات من أهم المجموعات والسلع الغذائية في سورية خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٦)، ودراسة نسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي الناتجة عن تطبيق السياسات واتخاذ الإجراءات التي تهدف لذلك. ونتيجة التطورات في كل من الإنتاج والصادرات

والواردات أسفرت عن أنماط متفاوتة من اتجاهات ونسب التطور في حجم المتاح للفرد من استهلاك تلك السلع، وذلك نظراً لأن الاستهلاك وإشباع حاجات السكان من السلع والخدمات يعد الهدف النهائي لمختلف الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية، وتعكس معدلات الاستهلاك أوضاع الشعوب والأمم ومستوياتها من التقدم الاقتصادي والاجتماعي ونصيبها من الرفاهية والرخاء المادي.

وقد شهدت سورية كباقي اقتصاديات العالم موجة من الارتفاعات الحادة في أسعار سلة واسعة من السلع الرئيسية وتأثرت سورية أيضاً بأزمة الغذاء العالمية التي أثرت على معظم المواد والسلع الغذائية وإن دراسة التغيرات التي طرأت على أسعار السلع الغذائية في السوق السورية وتتبعها هي التي توضح هذه الارتفاعات.

وفي المبحث الثاني تمت دراسة سياسات الأسعار التي طبقت في سورية، حيث تعد هذه السياسات من الأهمية بمكان على صعيد الاقتصاد القومي ككل سواء من قبل الدولة التي تسعى لتحقيق استقرار الأسعار وتخفيض تكاليف المعيشة وزيادة الدخل القومي، أو من قبل المنتجين لتحقيق أقصى الأرباح وزيادة المبيعات، أو من قبل المستهلكين حيث يعد من العوامل الرئيسية لتحديد مستوى القوة الشرائية لدخولهم الفردية وخاصة لذوي الدخل المحدود.

وقد تأرجحت السياسات السعرية في العالم بين التحكم بآلية الأسعار بشكل مركزي من قبل الدول التي اتبعت نهج التخطيط المركزي؛ وبين حرية الأسعار وفق قانون السوق في دول المذهب الرأسمالي والليبرالية الاقتصادية، وبين هذه وتلك اعتمدت بعض الدول السياسات السعرية المختلطة حيث تدرجت بين التدخل الحكومي في بعض الأسعار وبين الحرية السوقية لأسعار سلع لم تتدخل بها وتركها لقانون العرض والطلب، لذلك نجد أن السياسة العامة للأسعار اختلفت من بلد لآخر بحسب درجة تدخل الدولة بالشؤون الاقتصادية وخاصة الأسعار والأسواق. وأيضاً قامت العديد من حكومات الدول في العالم بتسعير السلع التي تتسم بالتقلبات الدائمة، وهذا التسعير الحكومي لا يعبر فيه عن القيمة الحقيقية للسلعة حيث ينحرف السعر الحقيقي إما صعوداً بالنسبة للسلع الكمالية والترفيهية، وإما هبوطاً بالنسبة للسلع الضرورية، وذلك لتحقيق الاستقرار النسبي في أسعارها لتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية بين السكان.

وفي سورية تدخلت الدولة في آلية تحديد الأسعار لصالح المستهلكين وحمايتهم من الاستغلال والغش وذلك بدءاً من الستينات والسبعينات وفق نهج التخطيط المركزي، وكان الهدف من هذه

السياسة هو الحد من المغالاة في ارتفاع أسعار السلع اعتماداً على سياسة التسعير المركزي والتسعير الاجتماعي المدعوم لصالح المستهلكين. ومنذ أواخر الثمانينات تم اتباع سياسة السعر المرن ضمن عملية الإصلاح الاقتصادي والابتعاد تدريجياً عن تحديد السقوف السعرية المتبعة في الفترة السابقة وهذا بسبب التشوهات السعرية التي أدت لآثار اقتصادية سيئة. وتم في البحث تلخيص ملامح كل مرحلة على حدة والآثار السلبية والإيجابية الناتجة عنها وخاصة على مستوى الدخل وأسعار السلع بشكل عام، وتحليل العلاقة بين مستوى الدخل وبين الطلب على السلع الغذائية بشكل خاص.

- الفصل الثالث: دراسة عملية لمرونة الطلب على أهم السلع الغذائية في سورية:

وهو القسم العملي في الدراسة وتم فيه تطبيق النماذج القياسية على المتغيرات وقوانين المرونة، ودراسة وتحليل الخصائص الإحصائية الوصفية لبعض من المتغيرات الاقتصادية ولأهم السلع الغذائية في سورية، وتم ذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين تناول المبحث الأول إيجاد دالة الاستهلاك في الأمد القصير لسورية وذلك خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٧) وتم ذلك باستخدام النماذج القياسية لحسابها، وإيجاد أهم الخصائص الإحصائية الوصفية لنصيب الفرد من الدخل والاستهلاك. أما المبحث الثاني فتتم فيه دراسة وتحليل مجموعة من أهم السلع الغذائية في سورية وهي (الأرز، زيت الزيتون، السكر، الشاي) وحساب مرونتي الطلب السعرية والدخلية لكل سلعة من هذه السلع وذلك لدراسة مدى تأثير نصيب الفرد في الطلب عليها بأسعارها المحلية وبمستوى الدخل في سورية. بالإضافة إلى إيجاد أهم الخصائص الإحصائية لكل سلعة ونصيب الفرد من الكمية المطلوبة لكل منها أيضاً.

وفي نهاية البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والمقترحات.

الفصل الأول

توابع ومرونة الطلب في التحليل الاقتصادي الجزئي

المبحث الأول: أهمية التحليل الاقتصادي الجزئي.

- أولاً: طبيعة المشكلة الاقتصادية ومهام علم الاقتصاد.
- ثانياً: التحليل الاقتصادي الجزئي في إطار النظرية الاقتصادية وأهميته في تحليل الطلب.
- ثالثاً: أشكال وهيكل السوق في إطار التحليل الاقتصادي الجزئي.

المبحث الثاني: توابع ومرونة الطلب في التحليل الاقتصادي الجزئي.

- أولاً: العوامل المحددة للطلب.
- ثانياً: دالة ومنحنى الطلب.
- ثالثاً: مرونة الطلب.

المبحث الثالث: أهمية معاملات المرونة في دراسة سوق السلع وفي التحليل الاقتصادي الجزئي.

المبحث الأول

أهمية التحليل الاقتصادي الجزئي

أولاً: طبيعة المشكلة الاقتصادية ومهام علم الاقتصاد:

إن الإنسان منذ بدء الخليقة يواجه ما اصطلح على تسميته بالمشكلة الاقتصادية، لذا يمكن القول إن ظهور هذه المشكلة مرتبط بوجود الإنسان على سطح الأرض، فالطبيعة البشرية تتميز بأن لها رغبات متنوعة وغير محدودة تسعى إلى إشباعها، حيث إنه كلما أشبعت رغبة ثارت في نفس الإنسان رغبة أخرى بل وإن هذه المشكلة تتفاقم وتترايد مع تطور الإنسان وتقدمه وزيادة رفاهيته وتحول العديد من السلع الكمالية التي يستخدمها عبر الزمن إلى سلع ضرورية، فنجد أن احتياجات الإنسان من السلع والخدمات التي كانت تسود في عصر ما مغايرة كمّاً ونوعاً لتلك التي تسود في مرحلة مضت، وأن الوسائل التي يحتاجها الفرد في إشباع هذه الرغبات تختلف أيضاً من عصر لآخر، ومن مجتمع لآخر. وبالتالي يمكن تحديد المشكلة الاقتصادية عموماً بأنها الفجوة بين الحاجات المادية وغير المادية المتزايدة والمتطورة وغير المحدودة وبين الندرة النسبية للموارد الاقتصادية الكفيلة بإشباع هذه الحاجات.

هذا وتتصف المشكلة الاقتصادية بالعمومية؛ أي أن المجتمعات كافة على اختلافها تواجهها سواء كانت متقدمة أو متخلفة رأسمالية أو اشتراكية، صناعية أو زراعية، حيث إنه ومهما كانت الموارد متاحة ومتوفرة في المجتمع في فترة ما فإنها لا تكفي لإنتاج ما يشبع رغبات وحاجات جميع الأفراد في كل الفترات الحالية والمستقبلية.

ولا تختلف المشكلة في أسبابها وجوهرها من مجتمع لآخر ولكن الذي يختلف هو طريقة حلها، حيث يسعى المجتمع إلى التخفيف من حدة مشكلة نقص الموارد المتاحة اللازمة لإشباع حاجات أفرادها، وذلك يتوقف على طبيعة التنظيم الاقتصادي للمجتمع هل هو رأسمالي أو اشتراكي.^١ ويمكن إجمال الأسباب التي أدت إلى ظهور وتعقد المشكلة الاقتصادية في ثلاثة أسباب:^٢

^١ يونس، محمود، نعمة الله، أحمد رمضان، مقدمة في علم الاقتصاد، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، (١٩٩٢)، ص ٣٠.

^٢ فضلية، عابد، خضور، رسلان، التحليل الاقتصادي الجزئي، جامعة دمشق، (٢٠٠٨)، ص ٢٥.

١- الندرة النسبية للموارد الاقتصادية:

لا يقصد بها الندرة المطلقة حيث أنه لا يوجد ندرة مطلقة في وسائل إشباع الحاجات والرغبات، وبالتالي فإن الندرة النسبية تعبر عن العلاقة بين الرغبات الإنسانية وكمية الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباعها، فحتى لو توافرت هذه الموارد بكثرة لدى بعض المجتمعات فإنها ستكون غير متوفرة إلى ما لانهاية بكمية كافية لبقية المجتمعات، وتعتبر الندرة النسبية هي الخاصية المميزة والسبب الرئيسي في ظهور المشكلة الاقتصادية.

٢- الاختيار:

إن الحاجات الإنسانية كثيرة ومتنوعة ومتجددة من زمن لآخر ومن مكان لآخر، فكل إنسان احتياجاته من السلع والخدمات، والتعدد هنا لا يعني فقط كبر القيمة العددية لمطالب الفرد، وإنما أيضاً تنوع هذه المطالب واختلافها باختلاف الزمان والمكان واستمرار تجدد وتزايد هذه الحاجات على مر الزمان حيث إنه كلما أشبع المجتمع بعضاً منها اكتشف حاجات جديدة وجب عليه إشباعها، لذلك فإن المجتمعات تعاني دائماً من ضغوط تتطلب منها اللجوء للاختيار بين تلك الرغبات من خلال تحديدها وترتيبها حسب سلم الأولويات لإشباعها بحسب أهميتها في سلم الأولويات وفي حدود الموارد المتاحة، لأنه من غير الممكن للمجتمع عموماً إشباع كافة حاجاته في الوقت ذاته بسبب الندرة النسبية.

٣- التضحية:

إن حاجة المجتمع للاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد الاقتصادية المحدودة وبين الرغبات المتنوعة سيؤدي إلى التضحية بكل الاستعمالات البديلة لأي مورد في سبيل إشباع الرغبات الأخرى التي تكون أكثر أهمية.

فعندما يواجه المجتمع مشكلة تخصيص الموارد على استخداماتها المختلفة فإنه يعلم بعدم قدرته على إنتاج كل الكميات من السلع والخدمات اللازمة لإشباعه ويعلم أن زيادة الإنتاج من إحدى السلع يتطلب منه الإنقاص من إنتاج سلعة أخرى، وهذا الجزء الذي يقوم بالتخلي عنه مقابل الحصول على جزء إضافي من سلعة أخرى يسمى بتكلفة الفرصة البديلة والتي يمكن تعريفها: بأنها التكلفة الخاصة بالحصول على قدر معين من سلعة ما مقاسة بدلالة ما يجب التنازل عنه من السلع في مقابل الحصول على هذه السلعة.

ويعد وجود المشكلة الاقتصادية الوجه الآخر لوجود علم الاقتصاد، حيث إن وجود المشكلة يحتم على الإنسان إيجاد السبل والآليات لحلها أو التخفيف منها على الأقل والعمل على حل المشكلة من خلال شموليته لمجموعة من النظريات والمفاهيم والأدوات التي تبحث في الظواهر الاقتصادية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بعملية توجيه واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة نحو استخداماتها المتنافسة بغية إشباع الحاجات البشرية أو تحقيق أهداف معينة ويمكن أن يطلق على الاقتصاد بأنه علم المشكلة الاقتصادية أو الندرة النسبية والتدبير المنزلي.

وبصفة عامة، يمكن القول بأن علم الاقتصاد يعالج القضايا التي تحتل اهتمام الفرد في حياته اليومية لتعلقها الواضح بمعيشته ورفاهيته الاقتصادية سواء كفردي أو كمواطن ينتمي إلى مجتمع يعيش فيه، فعندما يتدبر المرء حياته اليومية فقد يجول بخاطره العديد من التساؤلات فمثلاً لماذا ترتفع أسعار بعض المنتجات دون البعض الآخر؟ ولماذا ترتفع الأسعار كلها في بعض الأحيان؟ ولماذا يؤدي ارتفاع الأسعار إلى إحساس ذوي الدخل المحدود أنهم أفقر من ذي قبل؟ ولماذا لا تلجأ الدولة عندئذ إلى رفع دخولهم عن طريق إصدار المزيد من النقود؟ هذه التساؤلات وكثير غيرها هي مجرد أمثلة توضح لنا إلى أي مدى يرتبط المواطن العادي في حياته اليومية بالعديد من المسائل الاقتصادية التي يدرك أهميتها ويدرك أنها من الأمور الحيوية التي يتعين على المجتمع أن يواجهها.^٣

والواقع أن كل تساؤل من هذه التساؤلات يشير مشكلة يتطلب حلها ضرورة القيام بعملية موازنة بين بدائل عديدة لاختيار البديل الذي ينطوي على أقل تضحية ممكنة ويحقق في الوقت ذاته أقصى عائد ممكن.

وهكذا يمكن القول إن دراسة الاقتصاد تشمل العديد من الموضوعات كالغنى والفقر والدخل والأجور والإنفاق وغيرها، وقد قام العديد من الاقتصاديين بصياغة تعاريف تحليلية تختص بأوجه معينة لها صفة العمومية عند دراسة الاقتصاد انطلاقاً من مهام هذا العلم، فعرفه آدم سميث "على أنه بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها" وكان هذا التعريف هو عنوان أول بحث منظم في الاقتصاد نشره سميث عام (١٧٧٦).^٤

كما اعتبر سامويلسون أن مهام علم الاقتصاد تتجلى "بأنه دراسة الكيفية التي يختارها الأفراد والمجتمع للطريقة التي يستخدمون بها مواردهم الإنتاجية النادرة لإنتاج مختلف السلع على مدى

^٣ يونس، محمود، نعمة الله، أحمد رمضان، مقدمة في علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٩.
^٤ الخطيب، حازم بدر، حداد، فريخ مناور، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الأمل، الأردن، (١٩٩٨)، ص ١٧.

الزمن وكيفية توزيع هذه السلع على مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع لغرض الاستهلاك في الحاضر والمستقبل".

أما مارشال فقد قال إن علم الاقتصاد هو أحد العلوم الإنسانية الذي يختص بالجانب الاقتصادي والاجتماعي من حياة الفرد ويتناول كيفية استخدام المقومات المادية لتحقيق الرفاهية.^٥ وبناءً على ذلك يمكن تلخيص مهام علم الاقتصاد من خلال التعريف الذي يقر بأنه: العلم الذي يهتم بتفسير ووضع معايير للسلوك الإنساني عند إقدامه على استخدام الموارد المتاحة والمحدودة لإشباع احتياجاته اللانهائية وغير المحدودة بحيث توضع تلك الموارد في أفضل استخداماتها ليتم الإنتاج طبقاً لسلم التفضيل الجماعي مع العمل المستمر على زيادة هذه الموارد كماً وتحسينها نوعاً حتى يمكن تحقيق معدلات نمو مرتفعة للاقتصاد القومي لضمان ارتفاعات حقيقية في مستوى المعيشة.

^٥ السيد حسن، سهير محمد، مصطفى، أحمد فريد، مبادئ علم الاقتصاد (التحليل الجزئي والكلّي)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (١٩٨٩)، ص ١٨.

ثانياً: التحليل الاقتصادي الجزئي في اطار النظرية الاقتصادية وأهميته في تحليل الطلب:

إن التحليل الاقتصادي هو عملية الاستدلال المنطقي التي يقوم بها الباحث الاقتصادي مستعيناً بالمنطق والإدراك السليم في محاولة اكتشاف العلاقات التي تربط بين المتغيرات والظواهر الاقتصادية والقوانين العامة التي تحكمها،^٦ ويستخدم الباحث مجموعة أدوات متمثلة بالمفاهيم والنماذج النظرية والتي تدعى "أدوات التحليل الاقتصادي" وتساعد على فهم علاقات الواقع وتحليله لها، ومن المقدمات الأولية التي يبدأ منها الباحث وأدوات التحليل التي يستخدمها والفروض المفسرة التي يخلص إليها؛ يتكون بناء منطقي متكامل يسمى النظرية.

ويوجد في الاقتصاد العديد من النظريات الاقتصادية بتعدد الظواهر الاقتصادية وأحداثها، وتسمى كل نظرية اقتصادية باسم الظاهرة التي تقوم بتفسيرها والتنبؤ بسلوك متغيراتها.

أما النظرية الاقتصادية فهي تعد شاملة حيث تضم كل النظريات التي تقوم بالتنبؤ وتفسير مختلف الظواهر الاقتصادية، والتنبؤ العلمي لا يعني التنبؤ بالغيبيات ولكنه تنبؤ مشروط، يقصد به أن حدوث شيء معين يترتب عليه حدوث أشياء أخرى معينة، وهي عبارة عن تجريد أو تبسيط للواقع يساعدنا على فهم هذا الواقع بشكل جيد والتنبؤ بما سيحدث في المستقبل، وهذا التجريد هو الوسيلة المثلى لفهم واكتشاف العلاقات بين المتغيرات، وهي تشكل بدورها الإطار النظري لعلم الاقتصاد.

وتكمن أهمية التحليل الاقتصادي الجزئي من كونه أحد فروع النظرية الاقتصادية المعني بدراسة أجزاء من النشاط الاقتصادي كل على حدة لذلك فهو يهتم ويبحث في دراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية سواء كانت منشآت فردية أم أفراداً مستهلكين، كما يدرس علاقتها بالأسواق المختلفة وبالتالي يمكن استخدامه في دراسة المسائل المرتبطة بشكل مباشر بالمستهلك في إطار سلوكه الاقتصادي المتعلق بإشباع حاجاته الأساسية، حيث إن ارتفاع أسعار السلع الغذائية بشكل كبير على سبيل المثال سوف يؤثر على إشباع هذه الحاجات وبالتالي فإن دراسة مرونة الطلب على هذه السلع لها أهمية كبيرة كونها تساعد قطاع الأعمال وصانعي القرارات وواضعي السياسات في توجيه السياسات والإجراءات الاقتصادية ولاسيما النقدية والمالية منها، وكذلك السياسات الاجتماعية من خلال ضبط وتحليل مستويات الدخل المختلفة للأسعار في إطار سعيها لإنصاف ذوي الدخل المحدود وتمكينهم من تأمين احتياجاتهم ومتطلباتهم الأساسية بشكل أفضل.

^٦ رمضان، أحمد، وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، (١٩٩٠)، ص ٦٢.

ويقوم التحليل الاقتصادي الجزئي في دراسته لعلاقة ما تشمل العديد من العوامل المؤثرة بتناول أثر عامل واحد أو أكثر دون بقية العوامل، وذلك من خلال تجزئة العلاقة وافترض ثبات كل العوامل خلال الفترة المدروسة باستثناء العامل الذي نريد دراسة أثره على الظاهرة المطلوبة ثم نحاول دراسة العامل الثاني وأثره في النتيجة وهكذا الأمر بالنسبة لبقية العوامل، وهذا ما يسمى بمفهوم الجزئية في التحليل، أي جزئية الأسباب والنتائج والعلاقات والوظائف.

ثالثاً: أشكال وهياكل السوق في إطار التحليل الاقتصادي الجزئي:

إن تحديد أسعار السلع يعتمد على نوع السوق الذي يعمل ضمنه المشروع والذي يقوم بإنتاج السلعة المدروسة بما يناسب طبيعة شروط ومقومات هذه السوق، فهناك أنواع متعددة من الأسواق تعمل في ظلها المشروعات الإنتاجية من أجل تحقيق أقصى الأرباح وهذه الأسواق هي: سوق المنافسة الكاملة، سوق الاحتكار المطلق، سوق احتكار القلة وسوق المنافسة الاحتكارية، ولمعرفة كيفية عمل هذه المشروعات في هذه الأسواق فإنه لا بد من التعريف بخصائص وشروط كل من هذه الأسواق.

أولاً: سوق المنافسة الكاملة:

تعد هذه السوق حالة نظرية يصعب تحقيقها على أرض الواقع إلا أن مقتضيات التحليل الاقتصادي تحتم البدء بهذا النوع من السوق. ويمكن أن نطلق على سوق سلعة ما بأنها سوق منافسة كاملة عندما تتحقق الشروط التالية:^٧

أ- وجود عدد كبير من المنتجين أو البائعين و المشتريين للسلعة المدروسة: وهذا يترتب عليه أن أي تصرف تقوم به أي مؤسسة بمفردها لن يكون له تأثير على سعر هذه السلعة في السوق أو على كمية الإنتاج منها وبالتالي فإن سلوك أحد المنتجين أو المشتريين لن يؤثر على سعر هذه السلعة في السوق أو على كمية الإنتاج منها، وبالتالي فإن سلوك أحد المنتجين أو المشتريين لن يؤثر على حجم العرض أو الطلب من هذه السلعة في السوق. فأي مؤسسة منتجة ما هي إلا واحدة من عدد كبير من المؤسسات وإن إنتاجها لا يشكل إلا نسبة بسيطة من الإنتاج الكلي لهذه السلعة وبالتالي فعلى المؤسسة أن تأخذ السعر السائد في السوق كما هو. ومن جهة أخرى يوجد أيضاً عدد كبير من المشتريين لهذه السلعة وإن مشتريات أي واحد منهم بمفرده لن تؤثر على السعر السائد في السوق وبالتالي على المستهلك أن يقبل السعر كما هو.

ب- التجانس التام للمنتجات من وجهة نظر المستهلك: بحيث تنتج المشاريع سلعة متماثلة ومتجانسة تماماً إذ تتساوى جميع الخصائص التقنية لهذه السلع بالإضافة إلى خدمات هذه السلعة، وإن هذه الخاصة تجعل المنتج غير قادر على رفع سعر بيع إنتاجه لأنه لو فعل

^٧ العريبي، عدنان، التحليل الاقتصادي الجزئي، جامعة تشرين، اللاذقية، (١٩٩٦)، ص ١٣٢.

ذلك لانصرف المشترون إلى شراء السلعة من منتج آخر، وذلك نظراً لتجانس السلعة المنتجة.

ت- الحرية الكاملة لدخول وخروج المشروعات من وإلى النشاط الاقتصادي: لا توجد أية عوائق في ظل المنافسة الكاملة تحول دون انضمام مشروعات جديدة إلى قطاع إنتاج السلعة المدروسة أو خروجها منه، ويعتبر ذلك شرطاً ضرورياً لضمان وجود منافسة كاملة لأنه لو قيّد دخول أفراد جدد في العملية الإنتاجية فإن الصناعة يشوبها بعض الصفات الاحتكارية نظراً لتقييد عدد المنتجين بحيث يصبح هؤلاء أكثر قدرة على التحكم في الأسعار وفي هذه الحالة تنتفي المنافسة الكاملة.

ث- العلم الكامل بأحوال السوق لدى كل من المنتجين والمستهلكين: بحيث تتوفر المعلومات التامة لدى جميع المستهلكين والمنتجين، الذين لهم علاقة بشراء وإنتاج السلعة المدروسة، بجميع ظروف وشروط سوق هذه السلعة حول أسعارها السائدة وأماكن توفرها ومواصفاتها النوعية، بحيث لا يستطيع أي طرف فرض شروطه الخاصة في الشراء أو المبيع.

ج- حرية الانتقال الكاملة: بحيث لا توجد أية عوائق أمام انتقال المشتريين أو البائعين أو عوامل الإنتاج أو السلعة من مكان لآخر داخل السوق، بهدف ضمان شرط المنافسة وبقاء عدد المنشآت التي تنتج السلعة المدروسة كبيراً.

ثانياً: سوق الاحتكار المطلق:

إن مايقصد بسوق الاحتكار وجود منتج أو عارض واحد للسلعة بحيث يسيطر على السوق الخاص بهذه السلعة، وإن قيام الاحتكار يتطلب توفر شرطين أساسيين:^٨
أ- وجود منتج واحد للسلعة بحيث تتحقق سيطرة المحتكر الوحيد للسلعة على السوق وفي هذه الحالة يتساوى عرض المشروع المحتكر مع العرض الكلي للسلعة.

ب- انفراد المشروع بإنتاج أو عرض سلعة ليس لها بدائل في السوق وبالتالي عدم وجود سلعة منافسة لها في السوق، لأن توفر سلعة بديلة قريبة من السلعة المدروسة المحتكرة

^٨ اسماعيل، محروس، قرينة، صبحي، مبادئ علم الاقتصاد الجزئي، الاسكندرية، (١٩٩٤)، ص ٢٩٧.

سوف يخل بطبيعة سوق الاحتكار المطلق المفترض ونصبح أمام منتجين ينتجون سلعاً
تحل كل منها محل الأخرى وهذا يتنافى مع مضمون الاحتكار.

وحتى يتمتع المحتكر بنفوذ احتكاري لابد من وجود أسباب تحول دون انضمام غيره من المنتجين
أو العارضين إلى سوق السلعة وهي:

أ- السيطرة على مصادر المواد الأولية اللازمة لإنتاج السلعة.

ب- حق المحتكر باحتفاظه ببراءات الاختراع مما يمنع المشروعات الأخرى من تقليد
منتجاته ومنافسته في السوق.

ت- حصول المشروع على ترخيص قانوني من الحكومة يمنع بموجبه المشروعات
الأخرى من إنتاج السلعة المدروسة.

ث- القدرة على إنتاج السلعة المدروسة على المدى الطويل بأخفض التكاليف الوسطية،
مقارنة بالمنشآت الأخرى وبكميات كافية لتغطية حاجة السوق.

ثالثاً: سوق احتكار القلة:

يطلق على سوق سلعة ما سوق احتكار القلة عندما ينحصر عرض أو إنتاج سلعة ما بعدد محدود
أو قليل جداً من العارضين أو المنتجين، والأسباب التي تمكّن منشآت قليلة من السيطرة على
عرض أو إنتاج سلعة معينة عديدة أهمها تمكّن هذه المنشآت من السيطرة على مصادر
مستلزمات إنتاج هذه السلعة بمستوى منخفض من التكاليف أو بنوعية مميزة لا تستطيع المنشآت
الأخرى تحقيقها،^٩ وتتخذ منافسة القلة شكلين:

- منافسة قلة من المنتجين حول سلع متجانسة: حيث تكون في هذه الحالة السلعة المنتجة
متجانسة، وفي هذه الحالة يصعب على المستهلك التمييز بين منتجات المنتجين للسلعة
المدروسة. ويترتب على ذلك مرونة كبيرة في الطلب على سلعة أي منتج اتجاه السعر
نظراً لتجانس السلعة، ولذا فإن كل منتج سوف يأخذ باعتباره ردود فعل المنتجين
الآخرين اتجاه أي قرار يتخذه فيما يتعلق بالسعر والإنتاج.

^٩ فضلية، عابد، خضور، رسلان، التحليل الاقتصادي الجزئي، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

- منافسة قلة من المنتجين ينتجون سلعاً بديلة لبعضها: وهذا الشكل أكثر شيوعاً حيث نجد في الكثير من الصناعات وجود القليل من المنتجين ينتجون سلعاً متشابهة في الاستعمال كما في صناعة السيارات والسجائر مثلاً، وفي هذه الحالة يمكن للمنتجين أن يتحكموا بالأسعار ولكن في حدود معينة.

رابعاً: سوق المنافسة الاحتكارية:

لقد تبين لنا بأن سوق المنافسة الكاملة يبقى نظرياً بحيث لا يمكن أن تتحقق في السوق شروط المنافسة الكاملة جميعها في سلعة معينة^{١٠}، كما لوحظ أيضاً أن النفوذ الاحتكاري الذي يتمتع به المنتج المحتكر للسلعة قد يساء استخدامه غالباً لدرجة يتوجب معها تدخل الدولة لمقاومة هذا الاحتكار وحماية المستهلك، كما أن الأرباح العالية تشجع على إيجاد بدائل قريبة للسلعة مما يفسح المجال لتحويل المستهلكين عن السلع الاحتكارية عند المغالاة في أسعارها من قبل المحتكر وهذا يقود بالتالي إلى الانتقال من سوق الاحتكار إلى سوق احتكار الأقلية^{١١} وهذا ما دعا دوماً إلى التأكيد على عدم واقعية سوق الاحتكار التام أو سوق المنافسة الكاملة، كنموذج لتفسير السلوك الفعلي للوحدات الإنتاجية. ولكن النوع الغالب من الأسواق هو سوق المنافسة الاحتكارية وفيها تتميز السوق بوجود عدد كبير من المنتجين ينتجون سلعاً متشابهة ويحاول كل منتج أن يميز النوع الذي ينتجه من السلع عن الأنواع الأخرى وذلك باستخدام أسماء وعلامات تجارية وغير ذلك، كما يحاول كل منتج أن يقنع المستهلك عن طريق الدعاية والإعلان بتميز سلعته عن الأنواع الأخرى المشابهة.

وتتميز سوق المنافسة الاحتكارية بثلاث خصائص وهي:

١. تمايز المنتجات: حيث تقدم المنشآت العاملة في سوق المنافسة الاحتكارية سلعاً متميزة بالنسبة للمستهلكين، فالسلع والخدمات التي يقدمها بائع أو منتج معين تختلف عن تلك التي يقدمها البائع الآخر نتيجة للموقع المناسب للمنشأة ونوعية المنتج والإعلان عن المنتج والخصائص الأخرى التي تميز السلعة.

^{١٠} واتسون، ترجمة: ضياء مجيد، نظرية السعر واستخداماتها، واشنطن، ١٩٩٤، ص ٩.
^{١١} اسماعيل، محروس، مبادئ علم الاقتصاد الجزئي، مرجع سابق، ص ٣٠٢.

٢. مظاهر الاحتكار: وتتجلى بالفترة قصيرة الأجل، من خلال الطلب الموجه تحديداً إلى هذه السلعة المتميزة، فيكون لها شريحة من المستهلكين الذين يفضلونها عن بدائلها كونها مميزة.

٣. مظاهر المزاحمة: وتتجلى بالفترة طويلة الأجل، عبر دخول منتجين جدد إلى صناعة هذه السلعة المتميزة، أو بالتفوق على تميزها بإضافة مزايا جديدة، فترتفع درجة التماثل والإحلال والإبدال بين السلعة المدروسة وهذه السلع الجديدة التي تصبح منافسة.

المبحث الثاني

توابع ومرونة الطلب في التحليل الاقتصادي الجزئي

إن علم الاقتصاد يهتم بمشكلة الندرة وبما أن الموارد نادرة نسبياً فيجب أن يكون للسلع التي تنتج منها قيمة تبادلية أو سعر، والأسواق هي الإطار الذي تتم فيه عمليات التبادل وتحدد فيه الأسعار والكميات المتبادلة من السلع المختلفة، والتي تحركها قوى العرض والطلب. لذا نجد أن الطلب يمثل نظرياً إحدى قوى السوق وواحداً من أعمدته النظرية بالإضافة إلى أنه الجانب الذي يحمله الاقتصاد التقليدي المسؤولية في تحديد الأصناف المختلفة من السلع والخدمات التي يجب إنتاجها كنتيجة مباشرة لسلوك المستهلك الناجم عن قراره عندما يقوم بشراء تلك السلع والخدمات. فقيام المستهلك بشراء كمية ما من سلعة معينة يؤخذ بمثابة التأكيد على قبول هذا المستهلك لها وهكذا فهو يحدد أصناف السلع التي يجب إنتاجها. هذا وإن دراسة الطلب تعد مهمة من أوجه عدة ولأطراف عديدة حيث إن دراسة الطلب تساعد في تفسير سلوك المستهلك من خلال معرفة الآثار الناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية على سلوك المستهلك وتساعد الشركات على توقع الانعكاسات الناجمة عن تغير ظروف السوق على الطلب على منتجاتها بالإضافة إلى أهمية الطلب بالنسبة للحكومة لما له من علاقة بأمور عديدة مثل الظروف العامة للقطاع الخاص وانعكاس ذلك على مستوى التحصيل الضريبي.

هذا ويطمح الإنسان دوماً إلى الحصول على أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات التي من شأنها إشباع حاجاته، ولكنه قد لا يملك الموارد الكافية التي تمكنه من الحصول عليها بالكم الذي يحتاجه وبما أن الرغبة في الحصول والتملك هي مسألة ذاتية تتعلق بالإنسان نفسه ولا تؤثر في كمية السلع المعروضة أو أسعارها لذلك لا يمكن اعتبار هذه الرغبة طلباً إلا إذا رافقتها القدرة الشرائية.

ويمكن تعريف الطلب على سلعة أو خدمة ما (Definition Of Demand) بالمعنى الاقتصادي: بأنه الكميات من السلع والخدمات التي يطلبها المستهلكون من هذه السلعة أو الخدمة ويكون لديها القدرة الشرائية لاقتنائها عند سعر محدد ومكان محدد وخلال فترة زمنية محددة.^{١٢}

^{١٢} العوران، أحمد الحاج فرّاس، الاقتصاد الجزئي أساسيات ومبادئ ومفاهيم، مطبعة الجامعة الأردنية، الأردن، ١٩٩٩، ص ٩٢.

أولاً: العوامل المحددة للطلب (Determinants Of Demand):

يعتمد الطلب على سلعة أو خدمة - سواء أكان طلب المستهلك الفرد أو جماعة المستهلكين - على مجموعة من العوامل المتغيرة التي تصنف إلى مجموعتين:^{١٢}

- **المجموعة الأولى:** هي المتغيرات الكمية والتي يمكن قياسها كمياً سواء بالوحدات النقدية أو العينية ومنها:

١ - سعر السلعة المدروسة:

وهو العامل الأكثر أهمية ويعد السعر كمحدد للكمية المطلوبة حيث تعتمد الكمية المطلوبة من سلعة أو خدمة ما على سعر السلعة أو الخدمة نفسها، حيث تربط بينهما علاقة عكسية، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، والسبب في ذلك يعود إلى أن السلعة أو الخدمة تشبع رغبة معينة لدى المستهلك، وإذا توافرت سلع أخرى بديلة تشبع نفس الرغبة فمن المتوقع عند ارتفاع ثمن السلعة المدروسة تحول المستهلك عنها إلى شراء واستهلاك السلع الأخرى مما يعني انخفاض الكمية المطلوبة منها، والعكس بالعكس صحيح.

٢ - دخل المستهلك:

يعتمد الطلب على مختلف السلع والخدمات على متوسط دخل المستهلك، حيث يعد مستوى الدخل واحداً من أهم المحددات للكميات المطلوبة، والعلاقة التي تربط بينهما علاقة طردية (موجبة) أي إنه كلما ازداد دخل المستهلك ازدادت الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة والعكس بالعكس صحيح، شرط بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

وإن هذا الارتفاع يختلف ويتفاوت من سلعة إلى أخرى أي إن هذا الطلب لا يزيد بنفس الدرجة على جميع السلع والخدمات حيث تختلف إذا كانت السلع ضرورية أو كمالية، والجدير بالذكر أنه توجد بعض السلع التي يتحول عنها المستهلك ويقل طلبه عليها إذا ارتفع دخله عن مستوى معين، لذا يمكن في هذا الإطار تصنيف السلع إلى نوعين:

- السلع العادية: وهي السلع التي يزداد الطلب عليها دائماً مع ارتفاع دخل المستهلك ويقل الطلب عليها بانخفاض دخله، وهنا تكون العلاقة بين الدخل والسلع العادية علاقة طردية.

^{١٢} حسن، توفيق عبد الرحيم، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، ص ١٣٩.

- السلع الدنيا: وهي السلع التي يشتريها ويستهلكها المستهلك بكميات كبيرة عادة عندما يكون دخله منخفضاً إلا أنه يتركها ويتحول عنها عندما يرتفع دخله عن حد معين، لينتقل إلى شراء سلع تكون من وجهة نظره أفضل أو كان محروماً منها عندما كان دخله منخفضاً، وبهذا يقل الطلب على السلع الدنيا مع زيادة الدخل عن حد معين ويزداد الطلب عليها كلما قل الدخل، أي أن هناك علاقة عكسية بين مستوى دخل المستهلك وطلبه على السلع الدنيا.

٣- أسعار السلع الأخرى:

إن الطلب على السلعة المدروسة يتأثر غالباً بأسعار السلع الأخرى، وتقسم السلع في هذا الإطار إلى ثلاثة أنواع:

- السلع البديلة: وتعرف بأنها السلع التي يمكن استعمالها أو إحلالها كبديل تام لسلع أخرى، والعلاقة التي تربط بين الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة المدروسة أو الأصلية وأثمان السلع البديلة هي علاقة طردية بمعنى أنه كلما ارتفعت أثمان السلع البديلة تزداد الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية والعكس صحيح، ومن الأمثلة عليها أنواع الزيوت (الزيت النباتي، زيت الزيتون)، فإذا ارتفع سعر سلعة ما ولها بديل بقي سعره ثابتاً أو ارتفع سعر البديل ولكن بنسبة أقل من ارتفاع سعر السلعة الأصلية التي ارتفع سعرها، فمن الطبيعي أن ينخفض الطلب عليها مادام هناك بديل عنها يحقق تقريباً نفس الإشباع بسعر أقل، فمثلاً إذا ارتفع سعر زيت الزيتون بشكل كبير انخفض إقبال الناس عليه وزاد الطلب على الزيت النباتي فهذا يعني وجود علاقة طردية بين سعر السلعة الأصلية التي ارتفع سعرها والطلب على السلعة الأخرى البديلة.

- السلع المكملة: وهي السلع التي تستعمل مع سلع أخرى لتحقيق منفعة معينة، وإن العلاقة التي تربط بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وأثمان السلع المكملة هي علاقة عكسية بمعنى أنه كلما ارتفعت أسعار السلع المكمل لسلعة ما قلّت الكمية المطلوبة من هذه السلعة وذلك مع ثبات العوامل الأخرى، ومن الأمثلة عليها (المدافئ، والمازوت)، فعندما ارتفع سعر المازوت في سورية على سبيل المثال، انخفض الطلب على المدافئ التي تعمل على المازوت (وتحول المواطنون إلى مدافئ الكهرباء). وهكذا يمكن القول بأن

السلعتين تعتبران مكملتين إذا كان سعر إحداهما يتناسب عكسياً مع الطلب على السلعة الأخرى.

- السلع المستقلة: وهي السلع التي تكون في نوعيتها وطبيعتها مختلفة تماماً عن نوعية وطبيعة السلعة المدروسة وأي تغير في سعرها لا يؤثر في الطلب على السلعة الأخرى المدروسة، ولو أنه يؤثر طبعاً على توزيع الدخل، وبالتالي على القدرة الشرائية للمستهلك.

٤- عدد السكان أو المشترين:

يزداد طلب السوق على السلعة المدروسة عندما يزداد عدد المشترين، أي عند دخول مستهلكين جدد إلى سوق السلعة، ويقل إذا ما انخفض عدد المشترين الساعين لاقتناء هذه السلعة. ومعنى ذلك أن هناك علاقة طردية بين عدد المشترين للسلعة والطلب عليها، ومنها الزيادة المستمرة في السكان. فالطلب على السلع يتأثر بعدد السكان وخاصة السلع الغذائية الضرورية، ومن أسباب الزيادة أيضاً الهجرات السكانية بالاتجاهين بسبب الكوارث والحروب، وكذلك بسبب ظهور فوائد أو مزايا إضافية للسلعة المدروسة فيزيد عدد مستهلكيها أو بسبب ظهور أو اكتشاف أضرار صحية لهذه السلعة فينخفض عدد مستهلكيها.

- **المجموعة الثانية:** هي المتغيرات النوعية التي لا يمكن قياسها كمياً ولكن يمكن ترتيبها حسب درجة أهميتها ومنها:

١- أذواق المستهلكين:

من أهم محددات الطلب على سلعة معينة هو ذوق المستهلكين وتفضيلاتهم، حيث إن أي تغير في ذوق المستهلك اتجاه سلعة ما يؤثر في حجم الطلب عليها، فإذا كان التغير في ذوق المستهلك إيجابياً أدى ذلك إلى زيادة الطلب على السلعة المدروسة، أما إذا كان التغير في ذوق المستهلك وميوله سلبياً أدى ذلك إلى انخفاض الطلب عليها، ومن الأسباب التي تؤثر في أذواق المستهلكين وبالتالي في أسواق الاستهلاك اتجاه السلع الحملات الإعلانية المختلفة التي يقوم بها البائعون والمنتجون ويعتبر هذا المتغير النفسي متغيراً خارجياً ليس للاقتصاد أي دخل في تحديده رغم أنه ينتج عنه تغير في العوامل الاقتصادية.

٢- توقعات المستهلكين لحركات الأسعار ومستوى الدخل:

إن توقعات المستهلكين اتجاه أسعار السلع ودخولهم في المستقبل لها تأثير كبير على طلبهم على تلك السلع، فإذا توقع المستهلك بأنه سينخفض سعر السلعة في المستقبل البعيد فإنه سيعمل على تخفيض مشترياته من تلك السلعة حتى ولو لم يرتفع سعرها في المستقبل القريب، أماً بشرائها بسعر أخفض فيما بعد، وبالعكس إذا توقع المستهلك أن سعر السلعة سيرتفع في المستقبل فإنه سيعمل على زيادة مشترياته من هذه السلعة حتى ولو لم ينخفض سعرها وبالتالي سيزداد الطلب عليها عند الأسعار السابقة، وهذا يؤدي في كلتا الحالتين إلى التأثير على الكميات والأسعار السائدة في السوق.

أما بالنسبة للتوقعات المتعلقة بالدخل وعلاقتها بالطلب على السلع، فعند توقع المستهلك ارتفاع دخله في المستقبل سيزيد مشترياته لأن قدرته الشرائية ستتحسن، كما أنه يخفض مشترياته من بعض السلع التي اعتاد على شرائها ودخله منخفض (السلع الدنيا) بغرض شراء سلع أفضل منها عندما يرتفع دخله، حيث ستصبح هذه السلع سلعاً رديئة بالنسبة له ويقل الطلب عليها، أما إذا توقع أن ينخفض الدخل في المستقبل سيخفض مشترياته لأن قدرته الشرائية سوف تقل، كما أنه سينخفض الطلب على السلع التي يستهلكها والتي يعتبرها أنها جيدة وينتقل لاستهلاك سلع أخرى تتلاءم مع دخله.

٣- عدالة توزيع الدخل القومي:

يعتمد مستوى الطلب عموماً على عدالة توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع، فإذا كانت فئة قليلة من المجتمع تستحوذ على الجانب الأكبر من الدخل فسينخفض حجم طلب السوق على السلعة الاستهلاكية عموماً وعلى السلع المعمرة والكمالية على وجه الخصوص، أما إذا كان هناك عدالة في توزيع الدخل القومي سيكون طلب السوق على السلعة هو طلب أفراد المجتمع جميعهم مما سيرفع مستوى الطلب على السلع والخدمات جميعها إلى أعلى مستوى ممكن.

ثانياً: دالة ومنحنى الطلب (The Function and Curve Of Demand):

يمكن صياغة دالة الطلب بالاعتماد على العوامل المحددة للطلب التي تم ذكرها سابقاً، فنقول بأن الكمية المطلوبة من سلعة أو خدمة ما هي دالة لهذه المحددات أو المتغيرات.

وتسمى الكمية المطلوبة من السلعة (بالمتغير التابع)، في حين تسمى المتغيرات الأخرى (المتغيرات المستقلة)، وتعتبر هذه الدالة عن العلاقة السببية التي تربط بين الكمية المطلوبة من السلعة والعوامل المحددة للطلب، ويمكن التعبير عنها بالشكل التالي:^{١٤}

$$Q_d = f (P, P_1, R, K, N)$$

حيث: Q_d : الكمية المطلوبة من السلعة المدروسة.

P : سعر السلعة المدروسة.

P_1 : سعر السلع الأخرى (البديلة، المكمل).

R : دخل المستهلكين.

K : أذواق المستهلكين.

N : حجم السكان.

إن وجود أكثر من متغير مستقل في دالة الطلب يجعل من الصعوبة إمكانية تحديد أثر كل متغير على الكمية المطلوبة بمعزل عن المتغيرات الأخرى، لذلك يجب بحث العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة المدروسة وأحد المتغيرات السابقة على حده من أجل دراسة وتوضيح أثر هذا المتغير عليها نقوم بدراسته بعلاقة دالية مع المتغير المطلوب و إبقاء العوامل الأخرى ثابتة. فعند اختيار متغير مستقل معين كسعر السلعة ودراسة العلاقة بينه و بين المتغير التابع أي الطلب على السلعة نفترض أن كافة المتغيرات المستقلة تظل ثابتة على حالها دون حدوث تغير فيها، أي نفترض بقاء العوامل الأخرى على حالها.

وعموماً إذا درسنا علاقة السعر بالكمية المطلوبة في السلعة المدروسة بفرض ثبات العوامل الأخرى، نحصل على العلاقة التالية التي يطلق عليها تابع الطلب:

$$Q_d = f(p)$$

وهي تعبر طبعاً عن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة المدروسة وسعرها السائد في السوق.

^{١٤} إبراهيم، نعمة الله نجيب، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ٥٨.

ثالثاً: مرونة الطلب (Elasticity Of Demand):

إن المرونة بصفة عامة تعني الحساسية أو الاستجابة النسبية، وبالمنظور الاقتصادي تعد المرونة مقياساً لدرجة استجابة التغيرات الاقتصادية في متغير ما نتيجة التغير في متغير آخر.^{١٥}

إن دالة الطلب كما ذكر سابقاً في صورتها العامة هي دالة متعددة المتغيرات، وبالنسبة للعوامل القابلة للقياس الكمي نجد أنه كلما تغير أحد هذه العوامل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة تغيرت الكمية المطلوبة في اتجاه معين (طرداً أو عكساً) حسب طبيعة العلاقة السببية التي تربط بينهما.

وإن معرفة مقدار استجابة التغير في الكمية المطلوبة من سلعة معينة إلى التغير في العوامل المحددة للطلب وقياسها كمياً يتم من خلال حساب مرونة الطلب، ولهذه المرونة عدة أنواع فهي إما أن تكون مرونة مباشرة أي مرونة طلب السلعة بالنسبة إلى سعرها، أو مرونة غير مباشرة وتسمى بالمرونة المتقاطعة وهي مرونة طلب سلعة بالنسبة للتغير النسبي في سعر سلعة أخرى بديلة أو مكمل، تسمى المرونة التي تربط الكمية المطلوبة بتغير الدخل بالمرونة الدخلية أي

مرونة طلب السلعة بالنسبة للتغير النسبي في الدخل.^{١٦}

ويمكن التعبير عن المرونة بشكل عام بالعلاقة التالية:

التغير النسبي في التابع/ التغير النسبي في المتحول

أما بالنسبة لأنواع المرونة فهي:

أولاً: مرونة الطلب السعرية (المباشرة) (Price Elasticity Of Demand):

وهي تعني درجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة، خلال فترة زمنية محددة، للتغيرات التي تحدث في سعرها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وانطلاقاً من قانون أو تابع الطلب على السلعة (X) على سبيل المثال:

$$Q_d = f(P_x)$$

يمكن دراسة مرونة الطلب على هذه السلعة بالنسبة لسعرها بالعلاقة بين التغير النسبي للطلب

على سلعة معينة مقسوماً على التغير النسبي لسعر السلعة المدروسة:^{١٧}

$$E_{P_x} = \frac{\frac{dX}{X}}{\frac{dP_x}{P_x}}$$

^{١٥} حسن، توفيق عبد الرحيم، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص ٢٣١.

^{١٦} هاشم، صباح قاسم، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الأولى، دمشق، ٢٠٠١، ص ٥٤.

^{١٧} فضلية، عابد، خضور، رسلان، التحليل الاقتصادي الجزئي، جامعة دمشق، ٢٠٠٧، ص ١٥٧.

$$E/P_X = \frac{dX}{dP_X} \cdot \frac{P_X}{X}$$

أي أن المرونة تساوي:^{١٨}

$$\text{المرونة} = \frac{\text{المتحول}}{\text{التابع}} * \text{المشتق}$$

$$\frac{\text{القيمة الحدية}}{\text{القيمة الوسطية}} = \text{إذاً المرونة} = \frac{\text{التابع}}{\text{المتحول}}$$

ثانياً: مرونة الطلب المتقاطعة (غير المباشرة) (Cross Elasticity Of Demand) :

لا يكتفي المستهلك ويتوقف عند شراء سلعة واحدة فقط، بل دوماً يسعى إلى شراء مجموعة من السلع الأخرى التي تؤمن مع بعضها مستوى معيناً من الإشباع يتناسب مع دخله، ومن هنا فإن الطلب على سلعة معينة يتأثر بأثمان السلع الأخرى التي يستهلكها وإن درجة تأثير الكميات المطلوبة من سلعة معينة بالتغيرات في أسعار السلع الأخرى المكمل أو البديلة لها تختلف باختلاف درجة التكامل والإحلال، وهذا ما تقوم مرونة الطلب التقاطعية بحسابه، فهي عبارة عن أثر تغير سعر سلعة أخرى على الكمية المطلوبة من السلعة المدروسة وتساوي التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة (x) / التغير النسبي في سعر (y).

وبالتالي انطلاقاً من تابع الطلب $x = f(p_y)$ وبفرض ثبات العوامل الأخرى يمكن التعبير عن معامل المرونة غير المباشرة بما يلي:

$$E/P_Y = \frac{dX}{dP_Y} * \frac{P_Y}{X}$$

ويمكن لمعامل المرونة غير المباشرة أن يأخذ إشارة موجبة أو سالبة حسب نوع السلعة الأخرى التي تغير سعرها، فإذا كانت السلعة المدروسة والسلعة الأخرى التي تغير سعرها سلعتين تبادلتين تكون إشارة معامل المرونة غير المباشرة موجبة لأن ارتفاع سعر السلعة الأخرى سيؤدي إلى انخفاض الطلب عليها وزيادة الطلب على السلعة البديلة المدروسة التي لم يرتفع سعرها.

^{١٨} إبراهيم، عبد العظيم سليمان، مبادئ علم الاقتصاد، المكتب العربي، الخرطوم، السودان، ١٩٩٦، ص ٦٣.

أما إذا كانت السلعتان متكاملتين فإن إشارة المرونة تكون سالبة لأن ارتفاع سعر السلعة الأخرى سيؤدي إلى انخفاض الطلب عليها وبالتالي انخفاض الطلب على السلع المدروسة المكمل لها.

ثالثاً: مرونة الطلب الدخلية أو بدلالة الدخل (Income Elasticity Of Demand) :

تعبر مرونة الطلب الدخلية عن مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير في دخل المستهلك مع افتراض بقية العوامل الأخرى ثابتة أي هي عبارة عن التغير النسبي في الكمية المطلوبة مقسوماً على التغير النسبي في دخل المستهلك، وانطلاقاً من الطلب على السلعة (X) على سبيل المثال:

$$R = f(P_x)$$

فإن مرونة الطلب الدخلية للسلعة (X) تأخذ الشكل التالي:^{١٩}

$$E/R = \frac{dX}{dR} * \frac{R}{X}$$

وبما أن العلاقة بين دخل المستهلك والكمية المطلوبة هي علاقة طردية فإن المشتق موجب وتكون إشارة معامل المرونة موجبة، طالما أن السلعة عادية وليست دنيا.

ولكن معامل المرونة كما ذكرنا من قبل يأخذ قيماً مختلفة حسب طبيعة السلعة ومدى استجابة الكمية المطلوبة منها للتغير في الدخل :

فإذا كانت السلعة ضرورية غذائية مثلاً فإن الطلب على هذه السلعة سيزداد بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل والمرونة أقل من ١ ، أما إذا كانت السلعة سلعة كساء أو سكن فإن الطلب على السلعة سيزداد بنسبة مماثلة لزيادة الدخل أي المرونة تساوي ١ ، وإذا كانت سلعة كمالية فإن الكمية المطلوبة ستزداد بنسبة أكبر من زيادة الدخل والمرونة أكبر من ١ .

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في مرونة الطلب وفي استجابتها لتغيرات العوامل المؤثرة فيها وهذه العوامل هي:

^{١٩} فضلية، عابد، خضور، رسلان، التحليل الاقتصادي الجزئي، مرجع سابق، ص ١٨٦ .

١ - توفر سلعة بديلة تشبع نفس الحاجة عند المستهلك:

إذا توفرت سلع أخرى بديلة وكانت قادرة على إشباع نفس الحاجة التي تشبعها السلعة الأصلية فإن الطلب على السلعة يكون أكثر مرونة لأن الارتفاع في سعر السلعة الأصلية يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة منها انخفاضاً يتوقف على مدى قدرة البديل في الحل محل السلعة الأصلية، وإذا كان الانخفاض في الكمية المطلوبة أكبر من ارتفاع السعر فإن المرونة كبيرة.

٢ - نوع السلعة ضرورية أوكمالية:

تقسم السلع من حيث ضرورتها إلى سلع كمالية و سلع ضرورية، فإذا كانت السلعة ضرورية وأساسية للمستهلك فإن أي ارتفاع في سعرها لن يؤدي إلى تخفيض كبير في الكميات المطلوبة منها ونقول في هذه الحالة إن الطلب غير مرن نسبياً لأن المستهلك سيشتري حاجته منها ولو ارتفع سعرها، أما إذا كانت السلع كمالية حيث يستطيع المستهلك الاستغناء عنها و يؤدي ارتفاع قليل في سعرها إلى انخفاض كبير في الكمية المطلوبة منها، ويكون الطلب في هذه الحالة مرناً نسبياً.

٣ - حصة السلعة من دخل المستهلك:

إذا كانت حصة السلعة من دخل المستهلك كبيرة فإن ارتفاع سعرها على سبيل المثال سيؤدي إلى التأثير على دخل المستهلك، وبالتالي إلى انخفاض الكمية المطلوبة منها، أي أنه كلما ازدادت حصة السلعة من دخل المستهلك كلما كان الطلب عليها أكثر مرونة.

٤ - تعدد أوجه استعمال السلعة:

كلما تعددت أوجه استعمال السلعة أي كلما كان لها بدائل أكثر زادت مرونة الطلب عليها وإذا كانت مخصصة لغرض محدد ولا يمكن استخدامها في أغراض أخرى تنخفض المرونة عليها.

المبحث الثالث

أهمية معاملات المرونة في دراسة سوق السلع وفي التحليل الاقتصادي الجزئي

تدل إشارة معامل المرونة على طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل فإذا كانت العلاقة طردية يكون المعامل موجباً وإذا كانت عكسية يكون سالباً، فعلى سبيل المثال نجد أن الكمية المطلوبة والسعر العلاقة بينهما عكسية لذلك نجد أن لمرونة طلب السلعة بالنسبة إلى سعرها إشارة سالبة.

أما بالنسبة لقيمة معاملات المرونة فإن أهميته الأساسية تكمن في معرفة طبيعة السلعة وأهميتها في حياة المستهلك، وذلك من خلال الحالات المتعددة لمرونة الطلب:

١- **طلب مطلق المرونة أولاً نهائي المرونة:** حيث أن تغيراً صغيراً جداً في العامل المحدد المدروس في السلعة يؤدي إلى تغيرات كبيرة جداً في الكمية المطلوبة وهذا يمثل حالة السلع التي لها بديل كامل وبنفس السعر وتكون:

$$E = \infty$$

2- **طلب مرن نسبياً:** عندما يعكس تغير في العامل المحدد المدروس تغيراً بنسبة أكبر في الكمية المطلوبة مثل السلع الكمالية وتكون:

$$\infty > E > 1$$

٣- **طلب متكافئ المرونة أو صلب المرونة:** عندما يؤدي تغير العامل المحدود بنسبة معينة إلى تغير الكمية المطلوبة بنفس النسبة في حالة السلع الضرورية من حيث الكم وكمالية من حيث مستوى نوعيتها كالمسكن والملبس وتكون:

$$E = 1$$

٤- **طلب غير مرن نسبياً:** عندما يؤدي تغير العامل المحدد المدروس بنسبة معينة تغير الكمية المطلوبة بنسبة أقل من تغير السعر كما في حالة السلع الضرورية كالطعام وتكون:

$$1 > E > 0$$

٤- **طلب عديم المرونة:** وذلك عندما لا يثير تغير السعر أي تغير في الكمية المطلوبة أي أن الطلب لا يستجيب أبداً لتغيرات السعر مثل دواء بجرعات لا يمكن تقنينها ويكون

$$E = 0$$
 معامل المرونة :

بالإضافة إلى أن دراسة معاملات المرونة تمكن أيضاً من معرفة أثر المرونة على إيرادات مؤسسات الأعمال حيث تساعد في توجيه قطاع الأعمال عند اتخاذ القرارات وخاصة فيما يتعلق بالتسعير:

- فعندما تكون مرونة الطلب السعرية قليلة فإن تخفيض السعر سيؤدي إلى تقليل الإيرادات الكلية وبالتالي إلى تقليل الأرباح.

- وإذا كانت المرونة السعرية مرتفعة فإن انخفاض السعر يؤدي إلى زيادة الإيرادات الكلية وزيادة الأرباح.

- أما في حال كان الطلب متكافئ المرونة فتخفيض السعر لا يؤدي إلى أي تغيير في الإيرادات وثبات في الأرباح.

ويعد عامل المرونة هاماً أيضاً لدراسة الطلب في السوق مستقبلاً إذا أرادت المؤسسة أن ترفع أو تخفض من أسعارها، فهي تستطيع من خلال حساب المرونة وإيجاد عامل المرونة لسلعها معرفة تأثير تغيير سعرها على الطلب عليها في السوق وبالتالي على مبيعاتها وعلى أرباحها.

وفي هذه الدراسة تظهر أهمية دراسة وتحليل معاملات المرونة لأهم السلع الغذائية من خلال تحديد مدى تأثير تغيرات السعر والدخل على نصيب الفرد من الكمية المطلوبة من السلعة المدروسة بالإضافة إلى تأثير العوامل والمتغيرات الاقتصادية والداخلية عليها، وهذا يساعد الحكومة وصانعي القرارات في معرفة أثر القرارات الاقتصادية والتغيرات التي تطرأ على الأسعار والدخول على قدرة وامكانية المستهلك في الحصول على حاجته من السلع الضرورية التي يصعب التخلي عنها، وبالتالي على مستوى رفاهيته.

بالإضافة إلى أن عامل المرونة يساعد في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع ومعرفة الأرباح والمبيعات التي يمكن تحقيقها وأثر تغيرات الأسعار والعوامل الأخرى على الطلب في السوق. وأخيراً نجد أن معامل المرونة أيضاً له أهمية للدولة والجهات الضريبية من خلال معرفة مدى تأثير فرض الضرائب ومعدلاتها على أسعار السلعة ومدى تأثير استجابة الطلب لهذه التغيرات من خلال تحديد إذا كانت السلعة ضرورية أو كمالية وغيره، فإذا كانت السلعة ضرورية وفرضت الضريبة عليها فلن يؤدي ذلك إلى تخفيض الطلب وبالتالي ستزيد العائدات الضريبية، أما إذا كانت السلعة كمالية وتم فرض الضريبة عليها فهذا يؤدي إلى إقلاع المستهلكين عن شرائها وتخفيض الطلب وبالتالي انخفاض العائدات الضريبية.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لسوق السلع الغذائية والعلاقة بين الطلب عليها وبين مستوى الدخل في الجمهورية العربية السورية

المبحث الأول: تحليل سوق السلع الغذائية في سورية.

- أولاً: دراسة سوق السلع الغذائية الزراعية في سورية.
- ثانياً: المتاح من السلع الغذائية ونصيب الفرد منها.
- ثالثاً: التغيرات التي طرأت على أسعار السلع الغذائية في السوق المحلية.

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين الطلب على السلع الغذائية ومستوى الدخل في سورية.

- أولاً: المرحلة الأولى (من بداية السبعينات وحتى أواخر الثمانينات).
- ثانياً: المرحلة الثانية (من بداية التسعينيات).

المبحث الأول

تحليل سوق السلع الغذائية في سورية

استطاعت دول العالم أن تحقق تقدماً واضحاً في طريق تحسين الأمن الغذائي والتغذية، وهذا يتجلى بوضوح في نصيب الفرد من الغذاء على الصعيد العالمي ولنسبة كبيرة من سكان الدول النامية. وبالرغم من هذه النتائج، فإنه يلاحظ أن الخطى في طريق التقدم كانت بطيئة وغير منتظمة وذلك بسبب إخفاق العديد من البلدان في تحقيق التقدم المطلوب وازدياد وضعها الهش في مجال الأغذية والتنمية سوءاً.

واعتقدت العديد من المنظمات العالمية أن تقدماً سوف يتحقق في مجال الأمن الغذائي والتغذية والنتائج بصورة أساسية عن تزايد الإنتاج المحلي، وتنامي واردات الأغذية، إلا أنه يلاحظ تباطؤ معدلات نمو الإنتاج الزراعي في العالم، الأمر الذي أثار بعض المخاوف من إمكانية دول العالم إنتاج كميات كافية من الأغذية والسلع لضمان حصول أكبر عدد ممكن من السكان في المستقبل على الغذاء الكافي.^{٢٠}

هذا ونجد أن مستقبل الأمن الغذائي يدور ضمن دائرة القلق، ففي منتصف التسعينات أدى الانخفاض الحاد الذي حدث في المخزون العالمي للحبوب إلى ارتفاع أسعارها بشكل دراماتيكي وبالتالي توقع حدوث مجاعة في العالم في بداية القرن الواحد والعشرين وعدم قدرة العالم على مواجهة الطلب المتزايد على الغذاء.^{٢١}

وفي القرن الواحد والعشرين ومنذ عام (٢٠٠٢) بدأت أسعار الأغذية بالارتفاع، وفي عام (٢٠٠٧) قفزت الأسعار بشكل كبير مما سبب أزمة عالمية حادة بكل المقاييس حيث شهدت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً غير مسبوق، ويعد هذا العام هو بداية مرحلة جديدة وصعبة لشعوب الأرض بسبب هذا الارتفاع، وذلك بدءاً من أسواق النفط الذي وصلت أسعاره إلى (١٤٧ دولار/ برميل)، وفي الوقت نفسه قفزت أسعار القمح وبقية الحبوب في كل الأسواق إلى مستويات قياسية بعد أن بلغ سعر الطن (٣٧٦ دولار/ الطن) ولأول مرة في تاريخه، حيث ارتفع بمعدل (١٢٠٪) عن العام السابق مما سبب رفع ثمن الخبز بنسبة (٣٠٪) في العالم باستثناء سورية التي

^{٢٠} منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الزراعة في العالم "صوب ٢٠١٥ / ٢٠٣٠"، تقرير موجز، روما، ٢٠٠٣، ص ١.
^{٢١} الأشرم، محمود، الهباب، محمد سمير، اقتصاديات البنية والزراعة والغذاء، المركز العربي للتعبير والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٤٠٧.

تقوم بدعمه لتقدمه للمواطنين. وقد وصل إنتاج الحبوب العالمي في عام (٢٠٠٨) إلى نتائج قياسي بنحو (٢٩١٢ مليون /طن) يتضمن الأرز المقشور بزيادة إضافية نسبتها (٣,٨٪) عن عام (٢٠٠٧)، فرغم مستويات الإنتاج القياسية من محاصيل عديدة مثل (الذرة، فول الصويا، وغيرها)، فإن الأسعار استمرت بالارتفاع بسبب تأزم حالة الأسواق.^{٢٢} وتعددت الأسباب المؤدية لهذه الأزمة، وحتى يتم اتخاذ الإجراءات لمعالجتها ومعالجة الآثار الناجمة عنها، سواء كانت آثاراً اقتصادية أو بشرية، فلا بد من توضيح أهم الأسباب والقوى المحركة الكامنة وراء الارتفاع العالمي لأسعار الأغذية، ومن أهمها:^{٢٣}

*** السبب الأول:**

تمثل بالعلاقة بين الطلب المتزايد في الأسواق العالمية وبين التغير في العادات الغذائية التي باتت أكثر اعتماداً على اللحوم، والفواكه والخضار والسلع الغذائية الأخرى، إضافةً إلى توسع المدن وتكاثر سكانها، حيث شهدت العديد من الدول النامية نمواً اقتصادياً سريعاً ومتواصلاً أدى إلى ظهور العديد من الطبقات الوسطى الجديدة في تلك البلدان، وإلى تطورات في العادات الغذائية، ومن أبرزها (الصين، الهند) - وهي الدول ذات الاقتصاديات الكبيرة والناشئة- حيث أن هذين البلدين يضمنان وحدهما أكثر من (٤٠ ٪) من سكان العالم، وإن استمرار التنمية الاقتصادية القوية في كل من هاتين الدولتين وغيرهما من الدول ذات الاقتصاديات الكبيرة أثر بشكل كبير على ارتفاع أسعار الأغذية بسبب ارتفاع القوة الشرائية لملايين من الناس، وزيادة طلبهم العام على الغذاء مما أدى إلى الضغط المتواصل على الطلب العالمي.

*** السبب الثاني :**

يتمثل بالعامل المناخي، حيث شهدت فترة (٢٠٠٥-٢٠٠٧) تقلبات مناخية شديدة ناتجة عن التغيرات المناخية ودرجات الحرارة المرتفعة في أوروبا، والفيضانات والأعاصير وموجات الصقيع في عدة مناطق أخرى، والطقس السيئ وتقلباته في البلدان المنتجة للحبوب، أدى إلى انخفاض الإنتاج العالمي من الحبوب بنسبة (٦,٥ ٪) وذلك في العام (٢٠٠٦) عن العام الذي يسبقه قبل أن يعاود انتعاشه قليلاً في عام (٢٠٠٧)، مما أثر على أسعار السلع الغذائية والزراعية عالمياً وسبب ارتفاعها، وأدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بالمؤشرات المناخية المختلفة وأثرها على مدى توافر الإمدادات الغذائية في المستقبل.

^{٢٢} منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٨، روما، ٢٠٠٨، ص ٩.
^{٢٣} منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٨، المرجع السابق، ص ١٠- ١١.

*** السبب الثالث:**

انخفاض الاحتياطي العالمي من المواد الغذائية الرئيسية، وفي مقدمتها الحبوب فبعد أن وصل الاحتياطي منها إلى الذروة في عام (٢٠٠٤) انخفض الإنتاج العام بنسبة (١٪ - ٢٪) في عامي (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦)، وإنتاج الدول الثمانية الرئيسية المصدرة للحبوب* والتي توفر ما يقرب نصف حجم الإنتاج العالمي بنسبة (٤٪ - ٧٪) في عامي (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦)، إضافة إلى أن الاستهلاك السريع أدى إلى انخفاض الاحتياطي بنسبة (١١٪) في عام (٢٠٠٥)، فقامت العديد من الدول المنتجة للحبوب (الصين، الهند، الاتحاد الأوروبي، أميركا، كازاخستان) إلى إقرار قوانين تمنع التصدير مسببة بذلك تفاقماً للأزمة، وخاصة للحكومات والتجار الذين بدأ مخزون الحبوب لديهم بالتناقص وعدم قدرتهم على تعويض النقص الحاصل بالاستيراد من الدول الأكثر إنتاجاً، وبلغت نسبة مخزون الحبوب العالمية إلى الاستخدام بنسبة (١٩,٤٪) في (٢٠٠٧/٢٠٠٨)، وإن هذا الانخفاض في مستويات المخزون قد ساهم في زيادة تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية بسبب الشكوى والاضطرابات التي تكتنف الإمدادات في أوقات نقص الإنتاج.

*** السبب الرابع:**

والمتمثل في ارتفاع أسعار الطاقة، حيث أدى الإرتفاع الحاد في أسعار النفط إلى جملة من التداعيات من بينها التأثير السلبي على أسواق الطاقة العالمية، فبعد أن كان سعر النفط العالمي (٦٠ دولار/ برميل)، وذلك قبل اندلاع حرب العراق عام (٢٠٠٣)، وصل إلى سعر يتراوح بين (١١٠ - ١١٥ دولار/ برميل) وذلك في (٢٠٠٢) واستمر بالارتفاع حتى بلغ (١٤٧ دولار/ برميل) في (تموز/ ٢٠٠٨)^{٢٤}، وأثر هذا الارتفاع الكبير سلباً على المزارعين بشكل عام، بعد أن أصبحت أساليب الزراعة الحديثة والمعاصرة أكثر اعتماداً على الطاقة، وذلك لإنتاج الأسمدة الكيماوية، وارتفاع كلفة المواد البتروكيماوية الداخلة في عملية الزراعة كالأسمدة التي ارتفعت تكلفتها تبعاً لذلك بنسبة (٧٠٪)، وتشغيل آلات الحرث والحصاد فضلاً عن ارتفاع تكاليف النقل والشحن لجميع أنواع السلع والبضائع ومنها السلع الغذائية ونقل المحصول، مما أدى في النهاية إلى نقص المخزونات الإستراتيجية لبعض المواد الغذائية وخاصة الحبوب، والتي تشكل المصدر الرئيسي للغذاء، وأدت تلك الارتفاعات في أسعار النفط إلى إعادة التفكير في إيجاد بدائل للنفط،

* المقصود بالدول الثمانية الرئيسية المصدرة للحبوب كلاً من (الولايات المتحدة الأميركية، كندا، استراليا، فرنسا، الأرجنتين، الصين، الهند، دول الاتحاد السوفيتي سابقاً).

^{٢٤} "أسعار النفط الخام بين الركود الاقتصادي ومحاولة الخروج من الأزمة الاقتصادية"، January 1/2010

فتَمَّ التوجه إلى زيادة معدلات إنتاج واستهلاك "الوقود الحيوي" مما أسهم في تصاعد الطلب على بعض السلع الزراعية مثل "السكر، الأرز، البذور الزيتية، زيت النخيل"، وبالتالي انفجار أسعار المواد الغذائية ثم حدوث اضطرابات الجوع.

وتعتبر الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي من أكثر الدول المنتجة للوقود الحيوي، وقد ارتفع إنتاج الذرة المخصصة لإنتاج الايثانول من (١٤ مليون طن) عام (٢٠٠٦) إلى (٧٩ مليون طن) عام (٢٠٠٨)، ومن المتوقع أن يصل هذا الإنتاج (١٢٤ مليون طن) عام (٢٠١٦)، مما أدى إلى زيادة كبيرة في المساحات المزروعة منه وإلى محصول قياسي في عام (٢٠٠٧)، وهذا على حساب مساحات القمح والصويا التي قفزت أسعارها أكثر من الذرة - ولاسيما أن كلفة إنتاجها أقل بكثير من كلفة إنتاج الذرة - مما سبب أيضاً انفجار سعر البذور الزيتية عام (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨) لأن تحويل مساحات مزروعة بالصويا إلى الذرة قد خفّض إنتاج الذرة بمقدار (١٦ مليون طن) وذلك في عام (٢٠٠٦).

وقد شكل الديزل الحيوي (٨٠٪) من الوقود الحيوي في الاتحاد الأوروبي، حيث وصل إلى (٤,٩ مليون طن) وذلك في عام (٢٠٠٦)، والذي حاز على (٧٧٪) من الإنتاج العالمي منه. ويقوم الاتحاد الأوروبي باستيراد (٤٥ ٪) من حاجته من الزيوت، وقد تضاعفت مستورداته منه من (٥,٢ مليون طن) عام (٢٠٠٠) إلى (١٠٠ مليون طن) عام (٢٠٠٦)، وساهم هذا في زيادة سعر الزيوت ولاسيما زيت الكلزا*، إضافة إلى أن الأراضي التي تستغل لزراعة المحاصيل الموجهة للوقود الحيوي تنقص من مساحة الأراضي المخصصة لزراعة المحاصيل الموجهة للاستهلاك البشري، وبالتالي تحوّل الوقود الحيوي المدعوم من قبل الدول والحكومات إلى أحد العوامل والأسباب المسؤولة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم.

*** السبب الخامس:**

* هو أحد أنواع الزيوت النباتية الذي يتم إنتاجه من نبات الكلزا وهو يزرع في الصين، غرب كندا، أميركا، فرنسا، المملكة المتحدة، استراليا، وبولندا.

ويتمثل بالمضاربة بصفقات السلع الغذائية منذ بداية القرن ولكن هذه المضاربة اشتدت قبل وأثناء وبعد ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى الاضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية في العالم، حيث شهدت الأسواق المالية العالمية جملة من الأزمات والاضطرابات المدمرة، الأمر الذي دفع بالعديد من المضاربين والمستثمرين للتوجه نحو الاستثمار في السلع الغذائية لتعويض خسائر البورصات العالمية وخسائر أزمات الرهن العقاري، مما زاد المضاربة على السلع الغذائية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار في القطاع الزراعي.

والجدير بالذكر أن المضاربة على غالبية السلع الزراعية (القمح، الذرة، الأرز) تحدث دون صفقات سلع حقيقية، فالمؤسسات التي تضارب في أسواق الحبوب لا تشتري بالضرورة في بيع الحبوب أو تسليمها، فمن الممكن أن تجري الصفقات عبر صناديق تمويل السلع التي تسمح بالمراهنة على حركة السلع الصاعدة أو الهابطة، وهذا أدى إلى استقرار الأسواق والارتفاع الجنوني لأسعار المحاصيل الإستراتيجية وتعميم هذا الارتفاع على الكثير من الأغذية المتعلقة بالاستهلاك اليومي الضروري للإنسان.

ونتيجة هذا الارتفاع في أسعار السلع الغذائية زادت معدلات الجوع في كافة أنحاء العالم، حيث أظهرت التقديرات أن عدد الأفراد ناقصي الغذاء في الفترة (٢٠٠٥- ٢٠٠٧) قد بلغ (٨٤٨ مليون شخص)، وأن عدد من يعانون الجوع المزمن قد ارتفع عام (٢٠٠٧) بنحو (٧٥ مليون شخص) عن العام الذي يسبقه، وقد شهد هذا العدد زيادات أخرى وذلك بسبب أزمة الغذاء العالمي واستمرار الارتفاع الشديد في أسعار الحبوب الغذائية والمحاصيل الزيتية حتى الربع الأول من عام (٢٠٠٨).

أولاً: دراسة سوق السلع الغذائية الزراعية في سورية:

يكمُن الهدف الرئيسي لأي نظام اقتصادي في السعي نحو تحقيق الرفاهية، وذلك من خلال استثمار الموارد المتاحة مع العمل على تنميتها وصيانتها، لضمان استمرار وجودها وتنشيط أهداف التنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي من هذا الهدف لتكون المنتجات الزراعية والغذائية بالمستوى النوعي والكمي الذي يستجيب لمتطلبات الأسواق وتحقيق درجة مقبولة من الوفاء باحتياجات المجتمع وخاصة من سلع الغذاء الرئيسية دون التخلي عن معايير الكفاءة الاقتصادية مع خلق فرص العيش الكريم لأفراد المجتمع.^{٢٥}

وفي سورية يساهم قطاع الزراعة بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي حتى زادت أهميته واحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة والتعدين، حيث بلغت مساهمته (٢١٪) وذلك في عام (٢٠٠٧)،^{٢٦} ويعتبر أيضاً المصدر الأساسي لتوفير الغذاء للسكان من كافة المجموعات الغذائية النباتية والحيوانية، عدا بعض الأنواع التي لا يمكن إنتاجها محلياً أو التوسع بزراعتها، وذلك لعدم توفر البيئة المناسبة لها (كالأرز، الشاي، البن، وغيرها..).

ويتميز القطاع الزراعي في سورية بأن عدد المزارع فيه كبير وتنتج منتجات متجانسة تقريباً، الأمر الذي يجعل هذا القطاع نموذجاً مثالياً لسوق المنافسة الكاملة حيث تعتبر كل منشأة زراعية آخذة للسعر وتقبل بسعر السوق كما هو محاولة تعظيم ربحها عند هذا السعر، ومستوى سعر السوق هو الذي يحدد مدى ربحية العملية الانتاجية.

وتنقسم السلع الغذائية إلى سلع ذات منشأ نباتي وسلع ذات منشأ حيواني، يتميز كل من العرض والطلب عليها بأنه غير مرّن نسبياً نظراً لأهمية هذه السلع في الحصول على الاحتياجات الغذائية الضرورية وبالتالي فإن تأثير التقلبات السعرية سوف يكون متبايناً على منحني العرض والطلب بالنسبة لمختلف السلع الغذائية والزراعية وذلك بحسب أهمية كل من هذه السلع ومرونتها بالنسبة للسعر. ويتأثر الطلب على السلع الغذائية والزراعية أيضاً إلى درجة كبيرة بحجم السكان فكلما ازداد عدد السكان ازداد الطلب على جميع المنتجات الغذائية والزراعية، كما يرتبط ذلك بزيادة الطلب المشتق على عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية الزراعية وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية عند حدوث تغير في عدد السكان أو حدوث تغير في أذواق أو تفضيلات المستهلكين أو عاداتهم الغذائية، ولكن هذه الزيادة في الطلب لا بد وأن يرافقها على

^{٢٥} سالم، حمدي، التقرير النهائي حول الأمن الغذائي، برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٥.

^{٢٦} المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سورية "٢٠٠٧"، دمشق، (٢٠٠٨)، ص ٣٩.

المدى الطويل زيادة في العرض لتغطية الزيادة في الطلب وهذا يتم إما عن طريق زيادة المساحة المزروعة من المحاصيل أو دخول مزارعين جدد إلى الإنتاج واستخدام التكنولوجيا في الإنتاج مما يساعد في النهاية على المحافظة على ثبات الأسعار أو انخفاضها، ولكن في الواقع نجد أن الطلب على السلع الغذائية يتميز بزيادة دائمة نتيجة زيادة عدد السكان مما يتطلب إنتاجاً أكبر لتأمين الغذاء اللازم، والمساحات الزراعية محدودة واستخدام التقنية في الزراعة يتطلب تكاليف إضافية لذا فإن التوازن بين العرض والطلب يكون بزيادة العرض المكلف أو بزيادة الاستيراد لزيادة العرض مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الأسعار.

أما فيما يتعلق بتأثير دخل المستهلك على الطلب من السلع الغذائية والزراعية سوف يكون محدوداً، وذلك لأن المرونة الدخلية للطلب على السلع الغذائية ضعيفة. وبالنسبة للتغيرات في الأسعار النسبية بين السلع الزراعية الغذائية فيما بينها يختلف أثرها بحسب إمكانية إحلال هذه السلع مكان بعضها مع المحافظة على مستوى الإشباع نفسه للمستهلك. فعلى سبيل المثال، تكون إمكانية إحلال لحم البقر مكان لحم الغنم بدرجة أكبر من إحلال اللحم الأبيض مكان اللحم الأحمر، حيث يعتبر أكثر قابلية للإبدال وبالتالي يكون تأثير التغير في أسعارها كبيراً على الكمية المطلوبة من هذه السلع فيما بينها بحيث يعكس ذلك مرونة كل من هذه السلع بالنسبة للتغير في سعر كل من هذه البدائل.

وحتى منتصف الثمانينات والسياسات الزراعية والاستراتيجيات في سورية موجهة نحو تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي في إنتاج السلع الغذائية والمحاصيل الاستراتيجية، حيث تمّ التوجه بشكل تدريجي نحو التخطيط التأشيري، واعتماد نهج المشاركة والتخطيط اللامركزي للإنتاج الزراعي الذي يهدف إلى تأمين الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان عن طريق إقامة المشاريع الزراعية وزيادة المساحات المروية، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية وخاصة المياه من خلال التحول إلى طرق الري الحديثة، وإنتاج سلع زراعية نظيفة تعتمد على المكافحة الحيوية والمتكاملة للآفات، إضافة إلى إصدار العديد من التشريعات والقوانين التي تشجع على الاستثمار وخاصة في القطاع الزراعي، مما أدى إلى ارتفاع في الإنتاج الزراعي، إلا أن سياسات التسعير للمنتجات والمدخلات وبالتحديد التسويقية أدت إلى تشوهات في الأسعار وإلى عدم الكفاءة في استخدام الموارد.

وفي التسعينات هدفت سياسات الإصلاح الزراعي إلى إزالة تشوهات سياسات التسعير وتحسين كفاءة استخدام الموارد من خلال تخفيض الدعم على المدخلات وارتفاع الأسعار بالنسبة للمنتجين، وأصبح التخطيط أقل مركزية، وقد تمّ أيضاً وضع سياسة تحرير التجارة موضع التنفيذ وتشجيع التنوع في إنتاج المحاصيل والتركيز على الميزة التنافسية في الزراعة السورية، فتوسعت التجارة الزراعية ولعبت دوراً هاماً في تحقيق الأمن الغذائي وتمّ تنفيذ السياسات الهادفة إلى زيادة القدرة التنافسية.^{٢٧}

ومن أهم السياسات الزراعية التي تم تطبيقها من قبل الحكومة كأداة لرفع معدلات الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية وتحقيق هدف الأمن الغذائي:^{٢٨}

* **سياسات دعم عوامل الإنتاج :** لعبت هذه السياسة دوراً كبيراً في السياسة الزراعية، وخاصة في مجال المحاصيل الاستراتيجية (القمح، الشعير، القطن)، واستخدمت هذه السياسة بهدف تعزيز استخدام المستلزمات الحديثة مثل البذار المحسن والأسمدة الكيماوية، ووسيلة أيضاً لتنفيذ استقرار أسعار السوق والتي تهدف إلى منع التأثيرات السلبية لتقلبات الأسعار على كل من دخل المزارع وإنفاق المستهلكين، وقد ساعدت أيضاً في المحافظة على استقرار أسعار السلع الغذائية، إلا أنها في الوقت نفسه كلفت الدولة أعباء كبيرة إلى جانب بعض نقاط الضعف التي كانت تعاني منها، لذا فقد تمّ رفع الدعم تدريجياً عن مستلزمات الإنتاج، ولم يبق سوى دعم نسبي للمحروقات، ورسوم الري التي تعد تكاليفها أخفض من تكاليف الصيانة والتشغيل.

* **سياسات الدعم السعري :** وتهدف هذه السياسة لتحقيق زيادة الإنتاج وكفايته وتحسين نوعيته، لذا يتمّ التركيز على المحاصيل الرئيسية ذات الميزة النسبية والربحية العالية ومنح هوامش الربح بما يتناسب مع أهمية السلعة سواء للأمن الغذائي أو للتصدير أو لإحلال الواردات، وبما يضمن دخول كافية للمزارعين، وتمّ تصنيف المنتجات الزراعية حسب تدخل الدولة في التسعير والتسويق إلى:

١- محاصيل استراتيجية: وهي (القمح، الشوندر السكري، الحمص، العدس)، وتقوم الدولة بتحديد أسعارها بالاعتماد على متوسط تكاليف الإنتاج، ومنح هوامش ربحية للمزارعين، بالإضافة إلى تسويق عدد منها، والالتزام بتسويق ما يعرض عليها من بعضها الآخر.

^{٢٧} جراد، سمير، قرقوط، معضاد، تحليل الطلب لمجموعات غذائية مختارة في سورية، ورقة عمل رقم ٤١، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، ٢٠٠٨، ص ٩.

^{٢٨} المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سورية "٢٠٠٥"، دمشق، (٢٠٠٦)، ص ٣٢.

٢- محاصيل غير استراتيجية: وهي (الخضار، الفواكه، المنتجات الحيوانية) ويقوم المزارعون إما بتسليم إنتاجهم مباشرة للتجار، أو يطلبون من التجار تسويق منتجهم مقابل عمولة تعادل (٥٪) من القيمة الإجمالية، ويقوم القطاع العام بشراء بعض الخضار والفواكه من خلال (المؤسسة العامة للخضار والفواكه)، التي أصبحت الآن جزءاً من (المؤسسة العامة للخرن والتسويق).

*** السياسات التجارية الزراعية :** كانت التجارة السورية الزراعية مرتبطة بشكل كامل بالقطاع العام، وفي عام (١٩٨٧) بدأت سورية بعمليات التحرير الاقتصادي التدريجية الهادفة إلى تعزيز مساهمة القطاع الخاص في كل عمليات الإنتاج والتجارة الخارجية، حيث سُمح لشركات القطاع العام والخاص بفتح حسابات بالقطع الأجنبي لإيداع إيراداتهم من عمليات التصدير واستخدامها في تمويل الاستيراد، وسُمح للقطاع الخاص بتصدير ما يلي:

- تصدير كل أنواع الخضار والفواكه بدون تراخيص، والاستفادة من كل القطع الأجنبي الناتج عن التصدير، والذي يمكن أن يستخدم لاستيراد كل السلع والمنتجات المسموح استيرادها أو بيعها للغير.

- تصدير كل المحاصيل الرئيسية والثانوية باستثناء (القمح) حيث مازال تصديره مرتبطاً بالدولة.

- اللحوم والمنتجات الحيوانية والحيوانات الحية تبعاً للقوانين المركزية، إضافةً لأنواع مختلفة من الطيور المجمدة والحية باستثناء الطيور البرية المحلية.

وكانت سورية في الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٠) تعاني من عدم إيجاد طريقة لتصريف إنتاجها المحلي رغم كفايته، ووجود فائض في السوق المحلية، وكانت الخضار والفواكه تكدّس وتصل إلى حدّ التلف دون وجود سوق خارجية لتصريف الإنتاج.

وبعدها عملت سورية على تنشيط صادراتها ومحاولة الاستفادة من فائض الإنتاج لديها وتحويله إلى عائدات مادية تستفيد منها الدولة ككل، وتبعاً لذلك احتلت الصادرات السورية منزلة لا بأس فيها في الأسواق الخارجية، وفرضت وجودها في عدد جيد منها، وبالأخص الأسواق التي تفتقر بلدانها إلى المنتجات الزراعية والحيوانية من خضار وفاكهة ولحوم ودواجن بمختلف مشتقاتها مثل أسواق دول الخليج، بعد أن كانت هذه الأسواق حكرًا على منتجات بلاد معينة، بل إن سورية نفسها كانت في مرحلة من المراحل سوقاً لتلك البلاد، وبعد جملة من المتغيرات الإقليمية كان

أبرزها احتلال العراق واختلال موازين الأمور فيه وتراجع إنتاجه الزراعي، عندها أصبحت الصادرات الزراعية السورية تحتل مركز الصدارة في الأسواق العراقية، إلا أن زيادة الصادرات أدت إلى ظهور التضخم الذي أفرز بعض النتائج السلبية في الأسواق السورية، حيث ارتفعت أسعار بعض الخضار والفاكهة إلى مستويات قياسية غير مسبوقة في تاريخ سورية مما جعل التصدير يعمل على التهام الإنتاج المحلي.

وقد اتخذت بعض الإجراءات الحكومية بهدف الحدّ من هذا الارتفاع الجنوني في الأسعار، ومن أهمها وقف التصدير المؤقت لبعض المنتجات التي ارتفعت أسعارها مثل البطاطا والبصل ولحم الفروج ومنتجاته والبيض، والجدول رقم (١) يوضح تطورات الصادرات والواردات من بعض السلع الغذائية السورية.

الجدول (١) تطور الصادرات والواردات من السلع الغذائية السورية

الاعوام/ البيان الكميات (ألف طن)		1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الحبوب والبقول											
القمح	استيراد	-	-	-	17.3	24	74	265	143	188	155
	تصدير	885	428	111.9	-	36	626	668	700	753	92
العدس	استيراد	-	-	-	-	0.3	2	0.9	0.3	0.3	3
	تصدير	133.6	56	39	16.5	31	38	70	71.4	74.8	80
الحمص	استيراد	-	-	-	-	7	8	5.6	8	0.2	-
	تصدير	0.2	22	15.7	7.5	1	0.5	8.3	29	18.2	2
فاصولياء ولوبياء حب	استيراد	0.1	-	0.2	2.6	0.2	-	-	-	-	7
	تصدير	0.6	6	3.3	-	-	-	3	0.1	1.6	8
بازلاء حب	استيراد	0.2	0.6	0.5	0.4	1	-	0.1	5.7	0.2	0.1
	تصدير	-	-	0.1	-	0.2	-	-	0.7	-	-
الخضار											
فول أخضر	استيراد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	تصدير	8	1	1.2	1.3	3	2	2	2.5	1	0.6
فاصولياء ولوبياء خضراء	استيراد	-	-	-	-	0.6	-	-	-	-	-
	تصدير	6	2	2.1	2.9	4	3	2.2	1.8	2	3
بازلاء خضراء	استيراد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	تصدير	0	2	1.8	1.6	0.5	2	2.3	2	3	7.4
بصل جاف	استيراد	-	-	-	-	12	14	8	16	6	4
	تصدير	2	8	3.7	0.1	4	3	1.3	7	21	30
بطاطا	استيراد	-	20	0.6	5.2	11	16	36.8	22	44.2	19
	تصدير	8.4	12	59	23.3	12	17	16.9	17	23.9	53
بندورة	استيراد	-	-	-	-	4	14	5.1	14.7	74	-
	تصدير	108	133	143.4	190	168	210	217.9	260.3	321.7	-
بادنجان	استيراد	-	-	-	-	7	5.7	21.7	54	9.7	13
	تصدير	0.9	1.4	1.4	2.2	3	5.7	4.8	8	2.1	22
الفواكه											
عنب طازج	استيراد	-	-	-	-	-	-	-	0.5	0.8	0.2
	تصدير	20	20	38.8	21.2	30	25	13	9	13	66
تين طازج	استيراد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	تصدير	4	1	-	2.6	2.4	-	-	4	4.5	5
مشمش	استيراد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	تصدير	4.5	7	7.3	11	5	9	7.7	4	7.1	12
تفاح	استيراد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	تصدير	6	17.5	24.6	15.3	18	16	13.9	28	68.5	131
إجاص	استيراد	-	-	-	-	0.1	-	-	-	-	-
	تصدير	6	4	19.2	7.5	12	10	6	5	9.3	1
كرز	استيراد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	تصدير	6	9.6	13	9.1	6	13	10.4	4.9	6.9	10
دراق	استيراد	-	-	-	-	0.1	-	-	-	-	-
	تصدير	2	3	3.9	3.8	3	6	4	1	4.4	8
حمضيات	استيراد	-	-	-	-	7	9	12	18.6	19.6	21
	تصدير	9	14	37.7	39	45	29	28.9	27.8	53.5	75
المنتجات الحيوانية											
بيض (مليون)	استيراد	0.6	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	تصدير	74	75	13	46	15	10	107	48	20.4	30
أسماك طازجة	استيراد	-	-	-	-	2	12	13	13.6	11.5	18
	تصدير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
لحوم أغنام	استيراد	15	7	8	4	0.6	-	-	1.2	0.8	-
	تصدير	8	12	1	17	5	53	26.3	38.4	54.5	-
لحوم الماعز	استيراد	-	-	-	-	-	0.7	-	-	-	-
	تصدير	0.5	-	0.05	0.1	0.1	5	3.9	6.4	-	-

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، أعوام مختلفة.

من خلال استقراء أرقام التصدير والاستيراد الواردة في الجدول أعلاه نجد من مجموعة الحبوب والبقول أن سورية قد حققت فائضاً في إنتاج هذه المجموعة حيث قامت بتصديره وخاصة من (القمح، العدس، الحمص، الفاصولياء واللوبياء الحب) وذلك خلال الفترة (١٩٩٧ - ١٩٩٩)، إلا أنه في عام (٢٠٠٠) توقفت عن تصدير جميع أنواع الحبوب باستثناء (العدس، الحمص) وهذا ناتج عن أزمة الجفاف التي تعرضت لها سورية في تلك الفترة إلا أنها عادت بعد ذلك لتصديرها. وعلى الرغم من تحقيق سورية فائضاً في إنتاجها للحبوب والبقول وتصديرها لها إلا أنها تقوم أيضاً بالاستيراد من هذه المجموعة حيث إنها تقوم باستيراد أنواع تختلف عن الأنواع التي تقوم بتصديرها. فعلى سبيل المثال، تقوم سوريا بإنتاج القمح القاسي وتصدر جزءاً منه وبالمقابل تستورد نوعاً آخر وهو القمح الطري الذي يستخدم لإنتاج بعض المنتجات الزراعية الأخرى.

وبالنسبة لمجموعتي الخضار والفواكه فنلاحظ أن سورية تعد مُصدِّراً أساسياً لغالبية الفواكه والخضروات ولا تقوم باستيرادها حيث تقوم بإنتاجها وتحقيق اكتفاء ذاتي منها وبالتالي تصدير الفائض ولا تستورد إلا أنواعاً محدودة، فمن مجموعة الخضروات مثلاً (البصل الجاف، بطاطا، البندورة، باذنجان) ومن مجموعة الفواكه (العنب، الحمضيات)، وبالرغم من تصديرها لهذه الأنواع فهي تقوم باستيرادها وذلك لتغطية الزيادة في الطلب المحلي نتيجة الازدياد السكاني، حيث تستمر في تصديرها للمنتج المحلي واستيراد منتجات بجودة وأسعار أقل من المنتج المحلي وبهذا تلبي الطلب المحلي وتحافظ على ربح الميزان التجاري.

أما بالنسبة للمنتجات الحيوانية فهي تتفاوت بين منتجات مستوردة ومنتجات مصدرة، فاستطاعت سورية تحقيق فائض في إنتاج البيض يغطي الطلب المحلي وتصدر الباقي منه، أما الأسماك الطازجة فهي من المنتجات المستوردة لأن كمية إنتاجها المحلي لا تكفي لتغطية الطلب المحلي وفي الأعوام الأخيرة، منذ عام (٢٠٠٥)، ازدادت كمية الاستيراد منها وذلك بسبب زيادة الطلب المحلي والاعتماد عليها في الغذاء وإحلالها كبديل عن اللحوم الحمراء (لحم الماعز، لحم الأغنام) وذلك نتيجة ارتفاع أسعارها بشكل كبير.

وتقوم سورية بإنتاج وتصدير اللحوم الحمراء للخارج فهي تقوم بتصدير لحوم الماعز دون استيراد أنواع أخرى منها، أما بالنسبة للحم الأغنام فهي تقوم بتصديره من جهة، واستيراد أنواع أخرى من جهة أخرى، وذلك لتغطية الطلب المحلي دون التأثير على الصادرات حيث تقوم باستيراد أنواع أقل جودة أسعارها منخفضة مقارنة مع الأنواع المحلية.

تبعاً لذلك وبتطبيق سورية هذه السياسات واتخاذها لإجراءات أخرى، فقد استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي بشكل لا لبس فيه في بعض السلع الغذائية، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٢).

الجدول (٢)
نسبة تطور الاكتفاء الذاتي والتبعية للواردات لمجموعة من السلع الغذائية

الأعوام/ البيان (%)		1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القمح	الاكتفاء الذاتي	141.2	111.6	104.3	99.4	100.3	113.1	108.9	114.0	113.7	98.7
	التبعية للواردات	0	0	0	0.6	0.5	1.8	5.9	3.6	4.6	3.1
الحمص	الاكتفاء الذاتي	-190.0	157.1	972.5	129.1	121.0	137.1	168.7	231.3	194.1	174.0
	التبعية للواردات	0	0	0	0	4.8	8.2	5.6	14.8	0.3	0
العدس	الاكتفاء الذاتي	100.3	134.9	218.7	113.2	90.9	92.2	103.2	187.5	138.0	104
	التبعية للواردات	0	0	0	0	0.5	2.1	1.1	1.1	0.7	6
البندورة	الاكتفاء الذاتي	136.1	131.5	130.7	133.7	127.0	127.8	129.0	134.1	135.0	100
	التبعية للواردات	0	0	0	0	0.7	2.0	0.7	2.0	10.4	0
البطاطا	الاكتفاء الذاتي	103.3	98.4	124.6	103.9	100.2	100.2	96.1	99.1	96.8	106.0
	التبعية للواردات	0	4	0.3	1.1	2.4	3.1	7.3	4.0	7.0	3.3
الحمضيات	الاكتفاء الذاتي	101.7	101.9	105.5	105.1	104.8	102.8	102.7	101.1	104.6	106.3
	التبعية للواردات	0	0	0	0	0.9	1.2	1.9	2.2	2.6	2.5
البيض	الاكتفاء الذاتي	103.3	103.5	100.5	101.8	100.6	100.3	103.2	101.2	100.7	100.8
	التبعية للواردات	0.03	0	0	0	0	0	0	0	0	0
اللحم الأبيض	الاكتفاء الذاتي	100.0	100.1	100.0	100.0	98.5	92.1	93.3	93.3	94.0	91.0
	التبعية للواردات	0	0	0	0	0.02	0.08	0.07	0.07	0.06	0.09
اللحم الأحمر	الاكتفاء الذاتي	96.3	207.0	97.0	105.8	101.7	149.5	113.1	122.0	126.2	100
	التبعية للواردات	0.10	0.13	0.06	0.04	0.03	0.04	0.04	0.07	0.06	0.03

المصدر:- حسب من بيانات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية، دمشق، أعوام مختلفة.

- نسبة الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج / المتاح) * ١٠٠

- نسبة التبعية للواردات = (الاستيراد / المتاح) * ١٠٠

يوضح الجدول السابق نسب الاكتفاء الذاتي والتبعية للواردات لعدد من أهم السلع الغذائية في السوق السورية،* فالقمح الذي يعد من السلع الإستراتيجية الهامة ويشكل غذاء يومياً للمواطن السوري، استطاعت سورية تحقيق اكتفاء ذاتي منه بشكل عام حيث زاد إنتاجه عن استهلاكه المحلي ليصدر الباقي إلى الخارج، وكانت نسبة الاكتفاء الذاتي له (١٤١,٢٪) في عام (١٩٩٧) ونسبة التبعية للواردات (٠ ٪)، وفي عام (٢٠٠٠) بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي (٩٩,٤ ٪)، وارتفعت نسبة التبعية للواردات حتى وصلت إلى (٠,٦ ٪)، وهذا يعود إلى ارتفاع معدل النمو

* نظراً لصعوبة حصر جميع المنتجات من الفواكه والخضار فتم اختيار مجموعة يمكن اعتبارها الأهم واستخدمت في هذا القسم لحساب معدل الاكتفاء الذاتي وحساب إجمالي المتاح ومعدله لاحقاً.

السكاني في سورية مما سبب ضغطاً على الطلب المحلي لا يستطيع الإنتاج تلبية رغم ارتفاع معدل إنتاجه، ووصل معدل الاكتفاء الذاتي إلى (١٠٨,٩٪) في عام (٢٠٠٣) وهذا ناتج عن الجهود المبذولة من قبل الحكومة من أجل زيادة إنتاج القمح وذلك من خلال زيادة المساحة المزروعة وتحسين نوعية البذور المستخدمة في زراعة القمح الأمر الذي أدى إلى زيادة إنتاج القمح وقد وصلت نسبة التبعية للواردات في نفس العام إلى (٥,٩٪) حيث قامت الدولة بزيادة الاستيراد من القمح نظراً لأهميته الاقتصادية، ومن أجل تغطية الطلب المتزايد عليها.

وقد وصل معدل الاكتفاء الذاتي إلى (٩٨,٧٪) في عام (٢٠٠٦) وهذا ناتج عن الطلب المتزايد عليه وعلى الرغم من انخفاض معدل الاكتفاء الذاتي إلا أنه يعد مؤشراً إيجابياً نتيجة انخفاض معدل تبعية الواردات ليصل إلى (٣,١٪) في نفس العام.

وتمكنت سورية من تحقيق اكتفاء ذاتي بالنسبة للزيتون وبعض أنواع الخضار أيضاً مؤدية إلى نسبة منخفضة لمعامل التبعية للواردات.

أما السلع الغذائية التي تعد مصدر البروتين الحيواني والتي تؤمن التوازن الغذائي في الجسم وهي مجموعة اللحم بنوعيه (اللحم الأبيض واللحم الأحمر) إضافة إلى البيض، نجد أن سورية قد استطاعت تحقيق نسب اكتفاء ذاتي تعد مرتفعة من كلا نوعي اللحوم حيث بلغت هذه النسبة (٩٦,٣٪) من اللحم الأحمر، و(١٠٠٪) من اللحم الأبيض ونسبة التبعية للواردات من كلا النوعين (٧,٦٪) في عام (١٩٩٧) وهذا ناتج عن استيراد لحوم الأغنام بشكل أساسي.

و في عام (٢٠٠٠) ارتفع معدل الاكتفاء الذاتي ليصل إلى (١٠٥,٨٪) من اللحم الأحمر وهذا ناتج عن ارتفاع الإنتاج منه بنسبة أكبر من ارتفاع الطلب، وحافظ اللحم الأبيض على نسبته وهي (١٠٠٪) وانخفض معدل التبعية للواردات لكلا النوعين لتصل إلى (١,٨٪) ناتجة عن انخفاض الواردات من لحم الأغنام.

واستمر معدل الاكتفاء الذاتي من اللحم الأحمر بالارتفاع حتى وصل في عام (٢٠٠٣) إلى (١١٣,١٪) وبالمقابل استمر المعدل من اللحم الأبيض بالانخفاض ليصل إلى (٩٣,٣٪) لنفس العام وارتفاع معدل اللحم الأحمر ناتج عن انخفاض الطلب عليه نتيجة ارتفاع أسعاره وتحول الطلب إلى اللحم الأبيض مما أدى إلى انخفاض معدل الاكتفاء الذاتي له وارتفاع معدل التبعية للواردات لتلبية الطلب المتزايد عليه وكان مجمل الاستيراد يشمل لحم الأسماك.

واستمر معدل الاكتفاء الذاتي من اللحم الأبيض بالانخفاض حتى وصل في عام (٢٠٠٣) إلى (٩١ %) وهذا ناتج عن تزايد الطلب عليه نتيجة ارتفاع معدل النمو السكاني وانخفاض أسعاره نسبياً مقابل اللحم الأحمر وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل التبعية للواردات بالنسبة للحوم بشكل عام واللحم الأبيض بشكل خاص، أما بالنسبة لمعدل الاكتفاء من اللحم الأحمر فما زال يحقق الاكتفاء للسكان ووصل هذا المعدل إلى (١٠٠٪) سبب انخفاضه هو انخفاض نسبة الإنتاج من اللحوم من أجل المحافظة على الثروة الحيوانية التي انخفضت نسبتها نتيجة الظروف الجوية السيئة التي مرت بها سورية خلال عدة سنوات مضت.^{٢٩}

وتسعى الدولة أيضاً لزيادة نسب الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات الهامة التي مازالت تستوردها، وذلك لتغطية الطلب المحلي منها.

والجدير بالذكر أن الإنتاج المتحقق لم يتوازن أو يفيض عن رقم الاستهلاك المحلي فقط، وإنما تم إيصاله إلى كل مواطن بفعل الدعم الحكومي المقدم لبعض السلع الغذائية، وتعدّ سياسات الدعم التي طبقتها الدولة في مراحل مختلفة من السياسات الاقتصادية التي ساهمت في ترسيخ قيم العدالة في المجتمع السوري، وساهمت في تحسين المؤشرات الاقتصادية ولاسيما النمو في القطاعات المنتجة المادية الزراعية والصناعية.

وفي ظل أزمة ارتفاع الأسعار، ازدادت الحاجة لاستمرار الدولة في تقديم الدعم وخاصة لبعض المكونات الرئيسية للسلة الغذائية (الرز، السكر، الخبز)، لأن أهم مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي، والذي تسعى سورية لتطبيقه هي العدالة في التوزيع والعمل بكفاءة اقتصادية في كل القطاعات، وهو الأمر الذي لا يتناقض مع أهداف سياسة تقديم الدعم.

^{٢٩} المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سورية ٢٠٠٢، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٥٤.

ثانياً: المتاح من السلع الغذائية ونصيب الفرد منها:

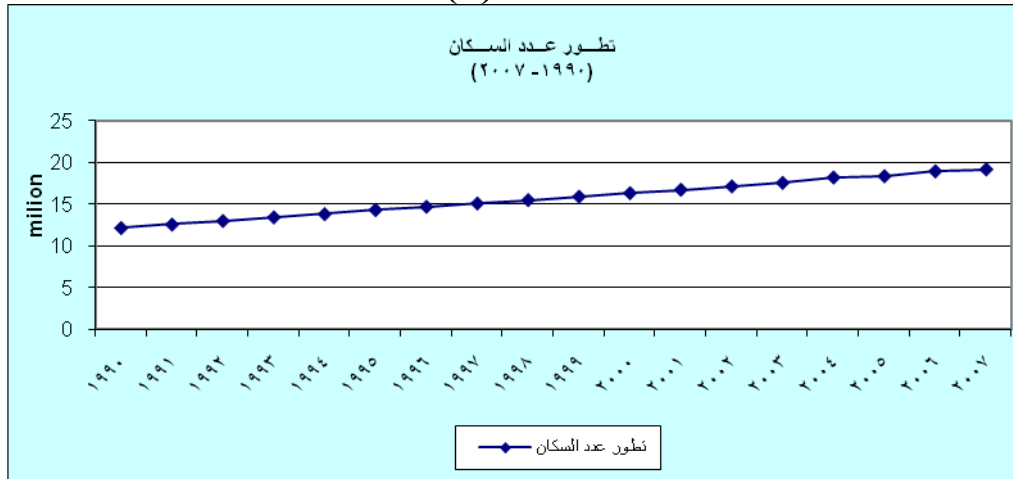
يعتبر الاستهلاك وإشباع حاجات السكان من السلع والخدمات الهدف النهائي لمختلف الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والتجارية، وما يرتبط بها من أنشطة خدمية، وتعكس معدلات الاستهلاك أوضاع الشعوب والأمم ومستوياتها من التقدم الاقتصادي والاجتماعي ونصيبها من الرفاهية والرخاء المادي، لذا فالاستهلاك يعد المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي فلو توقف الطلب الاستهلاكي سيتوقف النشاط الاقتصادي بأكمله، هذا وإن أوضاع الأمن الغذائي تتأثر بشكل ملحوظ بأوضاع الاستهلاك، وما يطرأ من تغيرات وما يؤثر من عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية على الطلب الاستهلاكي المتاح للأفراد.

وإن مستوى الاستهلاك لدولة من الدول يتأثر بأعداد سكانها ومعدلات نموهم وتركيبهم العمري والنوعي وأنماطهم الغذائية السائدة والتي تتأثر بمجموعة من الموروثات الاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات الإنسانية.

ويعتبر الاستهلاك الغذائي في الدول النامية من المتغيرات التي تتزايد بمعدلات عالية متأثرة في ذلك بدرجة كبيرة بمعدلات النمو السكاني المرتفعة، إلى جانب تأثرها بتطورات مستويات السكان المعيشية والدخلية والثقافية بصفة عامة، ومن هنا كان نمو الاستهلاك الكلي من أكبر التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، وتنمية الإنتاج الزراعي والغذائي على وجه الخصوص.

وتعد سورية من الدول النامية ذات الحجم السكاني المتوسط نسبياً ويبين الشكل (١) تطور أعداد السكان فيها، والأرقام موضحة في الملحق (١-٦).

الشكل (١)



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، دمشق، أعوام مختلفة.

ونلاحظ من الشكل أعلاه أن عدد السكان في سورية في ازدياد وتطور ملحوظ حيث بلغ عددهم (١٢,١١٦ مليون نسمة) عام (١٩٩٤)، ثم تطور حتى وصل إلى حوالي (١٦,٣٢٠ مليون نسمة) في عام (٢٠٠٤)، ثم استمر بالازدياد حتى وصل إلى (١٩,١٧٢ مليون نسمة) عام (٢٠٠٧) وأخيراً إلى (١٩,٦٤٤ مليون نسمة) عام (٢٠٠٨).^{٣٠}

ونجد أن الزيادة السكانية تؤثر في الطلب على الغذاء، حيث إنه كلما ازداد عدد السكان ازداد الطلب على الغذاء وبنفس المعدل مع ثبات العوامل الأخرى.

وتنتهي سورية إلى مجموعة الدول ذات المعدلات العالية للنمو السكاني، ونجد أن هذا المعدل يتعرض لتغيرات من فترة إلى أخرى، كما يظهر في الملحق (١-٧)، حيث كان (٣,٣٧٪) في الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) ثم انخفض إلى (٢,٧٪) في الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠)، ليصبح (٢,٤٪) في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)، وعلى الرغم من أن معدل النمو السكاني قد انخفض خلال العقود الماضية إلا أنه مازال مرتفعاً نسبياً وبلغت قيمته (٢,٧٪) للفترة كاملة من (١٩٩٠-٢٠٠٧)، ومن أسباب ارتفاع هذا المعدل بشكل أساسي التحسن في الوضع الاقتصادي منذ الاستقلال وما رافق ذلك من نمو في الدخل القومي والفردى.^{٣١}

وبالمقابل إذا ما استمرت زيادة عدد سكان سورية بنفس هذا المعدل فإن عدد سكانها سوف يتضاعف كل (٢٦ عاماً)، وتعد هذه الفترة قصيرة وغير كافية لتنمية مواردها أو ربما للمحافظة على مستواها الاقتصادي والاجتماعي، مما يسبب ضغطاً متزايداً على حجم العمالة والذي يؤثر بالمقابل في الدخل وفي الطلب على الغذاء وبمقدرة الدولة على تأمين الغذاء الكافي لأفرادها.

وفي واقع الأمر تؤثر سياسات الإنتاج والتسعين، وسياسات التجارة الخارجية وكذلك سياسات التسويق والتوزيع للسلع الغذائية، بقدر ملحوظ على أوضاع الاستهلاك وتحدد ما يتاح من كل سلعة للاستهلاك المحلي بصوره المتعددة سواء في ذلك الاستهلاك الغذائي أو غير الغذائي.

وتطور النظام الزراعي الذي حققته سورية خلال العقود الماضية مكنها من تغطية احتياجاتها المتزايدة من المواد الغذائية والناجمة عن معدل التزايد السكاني المرتفع والتحسين في الدخل والطلب على السلع الخام لقطاع التصنيع الزراعي، وتحسنت معدلات الاكتفاء الذاتي لعدد كبير من السلع الغذائية وتحقيق فائض تصديري من البعض الآخر.

^{٣٠} المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، (٢٠٠٩)، ص ٤٦١.
^{٣١} خوري، عصام، العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية والديمقراطية في الجمهورية العربية السورية، ورقة عمل، مركز الدراسات السكانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٨، ص ٣، ٤.

وإن محصلة التطورات لكل من الإنتاج والصادرات والواردات للسلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) أسفرت عن أنماط متفاوتة من اتجاهات ونسب التطور في حجم المتاح للفرد للاستهلاك من تلك السلع.

الجدول (٣)

معدل النمو السنوي ونصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية

الأعوام/ البيان	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد السكان (ألف)*	15066	15473	15891	16320	16720	17130	17550	18200	18356	18941
الحبوب	إجمالي المتاح	2367	3820	2713	3284	4965	4403	4703	4217	5256
	نصيب الفرد	157	247	171	201	297	257	268	232	277
	معدل النمو السنوي	-	57.2	-30.8	17.9	47.6	-13.4	4.2	-13.5	2.7
الحمص	إجمالي المتاح	-46	98	5	57	146	97	100	54	79
	نصيب الفرد	-3.1	6.3	0.3	3.5	8.8	5.7	5.7	3.0	4.3
	معدل النمو السنوي	-	-307.0	-95.5	1124.7	152.3	-35.3	0.2	-47.5	44.9
العدس	إجمالي المتاح	59	63	13	57	66	97	84	24	47
	نصيب الفرد	3.9	4.1	0.8	3.5	3.9	5.6	4.8	1.3	2.6
	معدل النمو السنوي	-	4.5	-79.6	320.5	13.0	42.7	-14.7	-72.5	95.4
باقي البقول الغذائية	إجمالي المتاح	8.5	19.9	6.9	16.6	48.8	56.0	65.7	81.9	70.7
	نصيب الفرد	0.6	1.3	0.4	1.0	2.9	3.3	3.7	4.5	3.9
	معدل النمو السنوي	-	126.5	-66.0	132.0	187.8	12.0	14.5	20.2	-14.4
الخضار	إجمالي المتاح	1391.6	2093.3	1573.6	1761.0	1880.7	2475.9	2692.6	2962.3	2791.9
	نصيب الفرد	92.4	135.3	99.0	107.9	112.5	144.5	153.4	162.8	152.1
	معدل النمو السنوي	-	46.5	-26.8	9.0	4.2	28.5	6.1	6.1	-6.6
الفواكه	إجمالي المتاح	1982.6	2791.5	2017.3	2649.2	2227.7	2521.2	2132.1	2707.0	2215.6
	نصيب الفرد	131.6	180.4	126.9	162.3	133.2	147.2	121.5	148.7	120.7
	معدل النمو السنوي	-	37.1	-29.6	27.9	-17.9	10.5	-17.5	22.4	-18.8
اللحم الأبيض	إجمالي المتاح	105	112	119	120	132	152	190	203	192
	نصيب الفرد	7.0	7.2	7.5	7.4	7.9	8.9	10.8	11.1	10.5
	معدل النمو السنوي	-	3.7	3.4	-1.5	7.4	12.4	21.8	3.0	-6.1
اللحم الأحمر	إجمالي المتاح	202.4	98.06	236.02	223	212.3	115.7	182.8	177.1	192.0
	نصيب الفرد	13.4	6.3	14.9	13.7	12.7	6.8	10.4	9.7	10.5
	معدل النمو السنوي	-	-52.8	134.4	-8.0	-7.1	-46.8	54.2	-6.6	7.5
البيض	إجمالي المتاح	2200	2153	2466	2500	2656	3311	3342	3954	3084
	نصيب الفرد	146	139	155	153	159	193	190	217	168
	معدل النمو السنوي	-	-4.7	11.5	-1.3	3.7	21.7	-1.5	14.1	-22.7
الحليب	إجمالي المتاح	1610	1780	1656	1673	1576	1751	1878	2129	2358
	نصيب الفرد	107	115	104	103	94	102	107	117	128
	معدل النمو السنوي	-	7.7	-9.4	-1.6	-8.1	8.5	4.7	9.3	9.8

المصدر:- حسب من بيانات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية، دمشق، أعوام مختلفة.

- *المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

- نصيب الفرد من المتاح = (إجمالي المتاح / ألف طن) / عدد السكان (ألف نسمة)). (كغ/ للفرد)

- معدل النمو السنوي لنصيب الفرد = ((العام الحالي - العام الماضي) / العام الماضي) * ١٠٠ (%)

يوضح الجدول السابق التطورات التي طرأت على حجم المتاح للفرد حيث نلاحظ أن التذبذبات التي تعرضت لها نسبة المتاح للفرد من بعض المجموعات الغذائية من المنتجات النباتية وهي

(الفواكه، الخضار والحبوب)، مجموعة الحبوب الغذائية والتي تضم كلاً من (الرز، والقمح) تعد من أهم السلع الغذائية في حياة المستهلك السوري، وإن نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك منها ومن مجموعتي الخضار والفواكه تطورت بشكل ملحوظ فكانت الكمية المتاحة للفرد من الحبوب (١٥٧ كغ/ للفرد)، ومن الخضار (٩٢,٤ كغ/ للفرد)، ومن الفواكه (١٣١,٦ كغ/ للفرد) في عام (١٩٩٨)، ثم أصبحت هذه الكمية بالنسبة للحبوب (٢٩٧ كغ/ للفرد)، وبمعدل نمو (٤٧,٦٪) عن العام الذي يسبقه في عام (٢٠٠١)، وبالنسبة للخضار (١٤٤,٥ كغ/ للفرد) وبمعدل نمو (٢٨,٥٪)، و للفواكه (١٤٧,٢ كغ/ للفرد) وبمعدل نمو (١٠,٥٪) عن العام الذي يسبقه وذلك في عام (٢٠٠٢)، وفي عام (٢٠٠٦) وصل معدل النمو بالنسبة للحبوب إلى (١٦,٦٪) عن عام (٢٠٠٥) وكمية المتاح للفرد (٢٧٧ كغ/ للفرد)، وبشكل عام نلاحظ أن مجموعتي الفواكه والخضار أكثر استقراراً وأقل تذبذباً من الحبوب وإن غالبية التذبذبات التي تتعرض لها هي ناتجة عن ارتفاع نسبة تصديرها للخارج لكونها تعد موارد هامة للدولة، أما بالنسبة للحبوب فإنها تعد أكثر تذبذباً حيث إنه في عام (١٩٩٩) وصل معدل النمو السنوي لها (-٣٠,٨٪) عن العام الذي يسبقه أدى إلى انخفاض هذه الكمية لتصل إلى (١٧١ كغ/ للفرد) وهذا الانخفاض ناتج عن أزمة الجفاف التي تعرضت لها سورية في ذلك العام، أما الانخفاض الذي حدث في عام (٢٠٠٢) والذي وصل معدل النمو السنوي له (-١٣,٤٪)، وكمية المتاح للفرد (٢٥٧ كغ/ للفرد) فهو ناتج عن انخفاض الواردات من الرز نتيجة أحداث (أيلول/ ٢٠٠١) وماتلاها من عقوبات وحصار فرض على سورية، وارتفاع الصادرات من القمح، مما أدى إلى خفض نصيب الفرد من المتاح، أما الارتفاع الكبير الذي حدث لمعدل النمو السكاني في عام (٢٠٠٤) عن العام الذي سبقه فهو الذي أدى إلى خفض نصيب الفرد من المتاح ليصل إلى (٢٣٢ كغ / للفرد)، حيث وصل معدل النمو السنوي له إلى (-١٣,٥٪)، حيث إن الدولة لم تستطع توفير الكمية المطلوبة اللازمة لتغطية الطلب المحلي.

أما بالنسبة لمجموعة البقول الغذائية، فنلاحظ نسب تطور المتاح من عناصر المجموعة والتي تضم كلاً من (الحمص، العدس، وباقي أنواع البقول الغذائية) ونجدها مستقرة تقريباً ولم تتعرض لاختلال واضح حتى عام (٢٠٠٠) حيث ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى (٣٢٠٪، ١١٢٧,٥٪، ١٣٢٪) لكل من (الحمص، والعدس، وباقي أنواع البقول الغذائية) حيث بلغ نصيب الفرد في هذا العام (٣,٥ كغ/ للفرد) من الحمص والعدس و(١ كغ/ للفرد) من باقي أنواع البقول وقد كانت

النسبة في العام السابق سالبة وهذا ناتج عن أزمة الجفاف، وقد عملت الحكومة على زيادة المساحات المزروعة وتوفير الكمية المطلوبة مما ساعد على استقرار نصيب الفرد ووصل نصيب الفرد المتاح للاستهلاك منها إلى (٢,٦، ٥,٥، ٢,١ كغ/ للفرد).

وإن استمرار الارتفاع النسبي لمعدل النمو السكاني سوف يؤثر سلباً على نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من الغذاء بشكل عام ومن المنتجات النباتية بشكل خاص، مما يشكل عبءاً على الثروة الزراعية وقدرتها على مواكبة هذا المعدل بشكل مستمر.

أما بالنسبة للمجموعة الغذائية التي تعد المصدر الأساسي للبروتين من الجدول السابق أيضاً يمكن أن نلاحظ التذبذبات المتعلقة بنسبة تطور نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك منها، وهذه المجموعة هي من المنتجات الحيوانية وتضم كلاً من (البيض، الحليب، اللحم الأحمر، اللحم الأبيض).

نجد أن نسبة تطور المتاح من البيض في تطور مستمر وإيجابي وتختلف نسبة التطور من عام إلى عام ونلاحظ أن هذه النسبة كانت موجبة دائماً باستثناء عامي (٢٠٠٣، ٢٠٠٥) فقد كانت نسبة تطور المتاح منه سالبة حيث بلغت وعلى الترتيب (-١,٥٪، -٢٢,٧٪) ويعود السبب في الانخفاض إلى ارتفاع الصادرات منه ووصل نصيب الفرد من المتاح إلى (١٩٠ بيضة/ للفرد) في عام (٢٠٠٣)، وإلى انخفاض الإنتاج العام منه ووصل نصيب الفرد من المتاح إلى (١٦٨ بيضة/ للفرد) وذلك في عام (٢٠٠٥)، وفي عام (٢٠٠٦) ازداد حجم الإنتاج ليصل إلى (١٩٨ بيضة/ للفرد) وبمعدل نمو (١٧,٩٪) عن العام الذي يسبقه.

وفيما يتعلق بالتطور الذي طرأ على نسبة المتاح للفرد من الحليب نجد أنها تعد مستقرة نسبياً وقليلة التذبذب، إلا أنه في الفترة (١٩٩٩ - ٢٠٠٣) تعرضت كمية المتاح لانخفاضات واضحة وصلت هذه الكمية إلى (٩٤ كغ/ للفرد) عام (٢٠٠١) وكان معدل الانخفاض هو (٨,١٪) عن العام الذي يسبقه والسبب في ذلك يعود إلى زيادة المتاح بنسبة منخفضة تقل عن معدل النمو السكاني، ولكن هذه النسبة عادت للاستقرار في الفترة التالية (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦) حيث بلغت كمية المتاح للفرد (١١٧ كغ/ للفرد) في عام (٢٠٠٤) وبمعدل نمو (٩,٣٪) عن العام الذي يسبقه، واستمرت هذه الكمية بالازدياد بمعدل نمو يفوق معدل نمو السكان حتى وصلت إلى (١٣٤ كغ/ للفرد) وبمعدل نمو (٤٪) عن العام الذي يسبقه وذلك في عام (٢٠٠٦) ونتج ذلك عن زيادة حجم الإنتاج نتيجة زيادة الثروة الحيوانية.

وبالنسبة لكمية المتاح للفرد من اللحوم فإنها تتفاوت بين اللحم الأبيض والأحمر إلا أن تطور نسبة المتاح من اللحم الأبيض تعد أكثر استقراراً من اللحم الأحمر، وتعد الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦) هي الأكثر استقراراً حيث كانت نسبة تطور المتاح للفرد أكبر من تطور معدل النمو السكاني فكانت كمية المتاح للفرد (٧,٩ كغ/ للفرد) بنسبة نمو (٧,٤٪) عن العام الذي يسبقه وذلك في عام (٢٠٠١)، وتطورت هذه الكمية حتى وصلت إلى (١١,١ كغ/ للفرد) وبنسبة نمو (٦,٦٪) عن العام الذي يسبقه وذلك في عام (٢٠٠٦)، ويعود هذا التطور الملحوظ لهذه الفئة من اللحوم لازدياد كمية الاستيراد من السمك من أجل تلبية الطلب المحلي المتزايد عليها وذلك لأهميتها الغذائية والاقتصادية بالنسبة للمستهلك لاحتوائها على بروتين حيواني، إضافة لانخفاض سعرها وتناسبها مع الدخل مقارنة مع أسعار اللحوم الحمراء^{٣٢}، أما التذبذبات الواضحة التي تعرضت لها الكمية المتاحة للفرد من اللحم الأحمر فقد تركزت في (٢٠٠٣) وكان التطور واضح في هذا العام حيث ازداد نصيب الفرد ليصل إلى (١٠,٤ كغ/ للفرد) وبمعدل نمو (٥٤,٢٪) على الترتيب وهذا ناتج عن الجفاف الذي حدث في تلك الأعوام وأدى إلى انخفاض المتاح من المنتجات النباتية وتحول الطلب إلى اللحوم.

وفي المقابل شهد (٢٠٠٤) انخفاضاً واضحاً في نسبة نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من اللحم الأحمر حيث كانت (-٦,٦٪) ليصل نصيب الفرد إلى (٩,٧ كغ/ للفرد) على الترتيب، ويعود التذبذب في إنتاجها إلى أزمات تأمين الأعلاف واللقاحات وتحول الطلب عنها إلى اللحم الأبيض نتيجة الارتفاع الملحوظ لأسعارها.

^{٣٢} سويد، ريم مصطفى، السياسات الزراعية والتنمية والاقتصادية في سورية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٠، ص ١٤٩.

ثالثاً: التغيرات التي طرأت على أسعار السلع الغذائية في السوق المحلية:

شهد الاقتصاد السوري كباقي اقتصاديات العالم موجة من الارتفاعات الحادة في أسعار سلة واسعة من السلع الرئيسية، وقد تراكمت هذه الموجة مع الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية خلال عامي (٢٠٠٧، ٢٠٠٨).

وقد تأثرت سورية كسائر الدول العربية والنامية بأزمة الغذاء العالمية، التي أثرت على معظم المواد والسلع الغذائية، حيث يعد ارتفاع الأسعار الصفة الشاملة لها، وقد تساوت أسعار بعضها مع الأسعار العالمية، وتجاوز بعضها الآخر هذه الأسعار وأحياناً إلى درجة غير مبررة، وارتفعت الأسعار ما بين (١٥٪ - ٢٠٪) وذلك في عام (٢٠٠٧) عن العام الذي يسبقه، وقد تأثر بارتفاع أسعار السلع المعيشية حوالي (٧٥٪) من السكان.

والجدول (٤) يوضح تطورات الأسعار لمجموعة من السلع الغذائية الأساسية في السوق السورية خلال الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٧).

الجدول (٤)
تطور وسطي الأسعار الجارية لبعض أنواع السلع الغذائية

الأعوام/ البيان (ل.س/ كغ)	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
كوسا	13	13	12	13	14	15	12	14	28	27
بادنجان	11	20	12	20	19	18	14	17	24	27
فاصولياء	27	28	31	28	30	29	31	30	45	67
بطاطا	24	15	17	15	17	15	19	18	26	31
بندورة	15	13	12	13	14	15	12	14	23	21
تفاح كولدن	38	29	40	39	41	37	39	42	42	52
برتقال أبو صرة	23	27	23	27	26	24	24	26	41	38
ليمون حامض	41	28	23	28	21	28	26	21	20	37
عنب	27	35	31	35	29	29	25	30	31	40
مشمش	33	30	23	30	30	35	37	28	33	43
برغل	25	29	23	29	23	24	25	28	25	28
معكرونة وشعيرية	35	35	35	35	35	34	35	44	47	50
الأرز	30	31	32	31	26	25	26	34	35	35
حمص	35	35	36	35	42	36	35	39	40	44
عدس حب	35	35	30	35	30	31	33	38	40	44
فاصولياء حب	72	72	70	72	62	51	51	51	75	85
بيض (٣٠ بيضة)	77	75	68	75	64	73	96	85	116	131
حليب بقرى	15	15	17	15	15	17	16	19	21	23

المصدر:- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، دمشق، أعوام مختلفة.

من خلال استقرار بيانات الأسعار في الجدول السابق نجد أن أسعار مادة القمح ازدادت بحسب النسب العالمية بوسطي (٥١٪) خلال الفترة (شباط- ٢٠٠٧ / شباط- ٢٠٠٨)، وكانت الحكومة السورية قد منعت تصدير القمح ومشتقاته كالمعكرونة والشعيرية والبرغل، ونلاحظ أن أسعار المعكرونة والشعيرية بقيت ثابتةً وذلك خلال الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٤) حيث بلغت (٣٥ ل.س/كغ) ، وبدأت تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في الأسعار من عام (٢٠٠٥) حتى وصل إلى (٥٠ ل.س/كغ) عام (٢٠٠٧).

أما بالنسبة للبرغل فكانت أسعاره أقل استقراراً حيث تراوحت أسعارها ما بين (٢٣-٢٥ ل.س/كغ) وذلك في الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٤) باستثناء الأعوام التي تعرضت فيها سورية لأزمات جفاف حيث أدت إلى ارتفاع أسعاره لتصل إلى (٢٩ ل.س/كغ) وذلك في عامي (١٩٩٩ - ٢٠٠١)، ولكن بعدها حافظ على السعر السابق ليعود إلى الارتفاع نتيجة أزمة الغذاء العالمية وبلغ سعره (٢٨ ل.س/كغ) عام (٢٠٠٧).

أما البقول فنلاحظ أن هناك تغيرات واضحة في أسعارها خلال سنوات الأزمة حيث وصل سعر الفاصولياء الحب إلى (٨٥ ل.س/كغ) عام (٢٠٠٧) بعد أن كان (٥١ ل.س/كغ) في الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٥)، ووصل سعر الحمص في نفس العام إلى (٤٤ ل.س/كغ)، وقد منعت الحكومة في تلك الفترة تصدير بعض أنواع البقوليات الغذائية مثل (الفاصولياء الحب، البازلاء الحب، الفول الحب والحمص)، ونلاحظ أن التغيرات التي طرأت على أسعار البقول أكبر منها في الحبوب.

ولم تقتصر آثار الأزمة على ارتفاع أسعار المنتجات النباتية بل شملت أيضاً المنتجات الحيوانية بنوعها (اللحم الأحمر، واللحم الأبيض) إضافةً إلى أسعار الحليب.

أما بالنسبة لمنتجات الدواجن من البيض والدجاج المذبوح فنلاحظ أنه خلال الفترة (١٩٩٤ - ٢٠٠٥) كانت الأسعار تتسم بالاستقرار النسبي وتعرض لبعض التذبذبات الخفيفة من فترة لأخرى ولكن سرعان ما تعود للسعر الأساسي أو بتغير طفيف، وبعد ذلك ومع بداية الأزمة وارتفاع أسعار السلع الغذائية ارتفعت الأسعار الجارية للدجاج المذبوح والبيض بشكل كبير وملحوظ لتصل إلى (١٠٦ ل.س/كغ من الدجاج المذبوح) و(١٣١ ل.س/كغ لكل ٣٠ بيضة) وذلك في عام (٢٠٠٧)، وفي نهاية العام حاولت الحكومة وقف تصدير البيض لتخفيض أسعاره في

* ل.س: تعني ليرة سورية.

السوق المحلية، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب أهمها التوسع في الطلب المحلي، وتقليص الإنتاج بعد الخسائر الكبرى التي أصيب بها قطاع الدواجن في (٢٠٠٥، ٢٠٠٦) نتيجة الهلع الذي أصاب الأسواق العالمية بعد موجة أنفلونزا الطيور، وعلى الرغم من أنه لم يسجل أي إصابة في سورية، إضافة إلى ارتفاع التكلفة عالمياً بسبب ارتفاع أسعار الذرة الصفراء وهي المكون الرئيسي لصناعة أعلاف الدواجن ليصل إلى (١٤٤ دولار/ الطن) في عام (٢٠٠٧) بعد أن كان (٧٩ دولار/ طن) في عام (٢٠٠٦).

أما التغيرات التي طرأت على أسعار بعض أنواع المنتجات من اللحم الأحمر ويلاحظ أن تأثر الأسعار بالأزمة كان كبيراً حيث ارتفعت إلى مستويات عالية، وأصبح من الصعب على المواطن العادي الحصول على حاجته الكاملة منها، فانتقل إلى المصادر النباتية أو إلى الأنواع الأخرى من اللحوم (اللحم الأبيض) مثلاً لتغطية حاجته، حيث وصل سعر الكيلو من لحم الغنم إلى (٥٣٣ ل.س)، ولحم البقر إلى (٣٣٣ ل.س) وذلك في عام (٢٠٠٧).

وبالنسبة للحليب ارتفع سعر الحليب ليصل إلى (٢٥ ل.س/كغ) واللبن (٣٥ ل.س/كغ) في عام (٢٠٠٧) والسبب في ذلك قلة مادة الحليب المتوافرة في السوق، وارتفاع سعرها عند المربين ويعود السبب في ذلك غلاء أسعار المواد العلفية وموازاتها لأسعار الحليب وذلك بسبب ارتفاع أسعار مادة الشعير والذرة عالمياً إضافة إلى سنوات الجفاف وقلة المحاصيل الزراعية وما ينتج عنها من مخلفات تشكل مواد علفية، إضافة إلى غلاء أسعار الحليب المجفف عالمياً مما أدى إلى تقليل نسبته في تصنيع الأجبان ومشتقات الألبان.

ومن الجدير بالذكر أن مشكلة ارتفاع أسعار السلع الغذائية في سورية تعود بالإضافة إلى أزمة الغذاء العالمية لثلاثة أسباب داخلية:

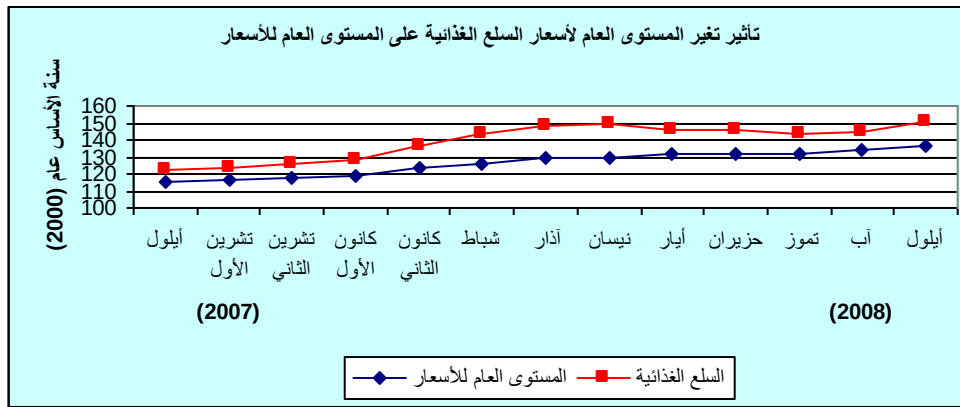
١- أسباب موضوعية متعلقة بالظروف المناخية القاسية التي اجتاحت المنطقة خلال السنتين (٢٠٠٥، ٢٠٠٦)، والتي طالت بشكل أساسي منطقة الجزيرة المنتج الأساسي للقمح.

٢- أسباب تتعلق بالسياسة الاقتصادية، والتي عادة ما تتأخر في اتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد من تأثير عمليات الاحتكار وتفعيل دور الدولة في سوق السلع الغذائية عبر المنافذ الحكومية، إضافة إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة ولاسيما فيما يتعلق بالوقت الذي يجب أن تتخذ فيه هذه القرارات.

٣- حالة التضخم ذات المنشأ الداخلي التي كان يعاني منها القطر آنذاك لعدة أسباب منها تدفق رؤوس الأموال وتأسيس المصارف والشركات المالية والمضاربة.

ولقد أثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية في سورية على معدلات التضخم* فيها حيث تشكل حصة السلع الغذائية ما نسبته (٦٥٪) من إجمالي مكونات الرقم القياسي لأسعار التجزئة.^{٣٣} ويوضح الشكل (٢) أن تطور الأسعار في سورية خلال الفترة (أيلول ٢٠٠٧ - أيلول ٢٠٠٨) قد تأثر بشدة بتطور أسعار السلع الغذائية، والأرقام موضحة في المعلق (١-٢٥).

الشكل (٢)



المصدر: مصرف سورية المركزي، النشرة الربعية، دمشق، مجلد (٤٧)، عدد (١،٢)، ٢٠٠٨، الجدول (٤٨).

من دراسة الشكل السابق يتبين أنه كان الرقم القياسي للأسعار في الشهر الأول من تلك الفترة وهو (أيلول- ٢٠٠٧) وبسنة أساس (٢٠٠٠) حوالي (١١٥٪)، وكان عندها الرقم القياسي لأسعار السلع الغذائية بحدود (١٢٢٪)، وتطور هذا الرقم ليبلغ (١٥١٪) في الشهر الأخير من تلك الفترة وهو (أيلول- ٢٠٠٨)، تبعاً لذلك وصل الرقم القياسي للأسعار لهذا الشهر إلى (١٣٧٪)، وهذا يعود لتأثره بتطور أسعار السلع الغذائية مما أثر سلباً على تكلفة المعيشة، حتى أنها امتصت ليس فقط كامل الزيادة في الرواتب والأجور بل جزءاً مهماً من الدخل ما قبل الزيادة.

ويبين الجدول رقم (٥) مقارنة بين وسطي أسعار بعض من السلع الغذائية بين بداية عام (٢٠٠٧- ٢٠٠٨) وملاحظة تطور مؤشر أسعارها والزيادة الكبيرة التي طرأت عليه

* يمكن التعبير عنه بأنه الارتفاع المستمر في الأسعار ولاسيما أسعار السلع الغذائية المكون الرئيسي لمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سورية.
^{٣٣} المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، دمشق، ٢٠٠٧، ص ٣٦٤.

الجدول (٥)
تطور مؤشر الأسعار لبعض أنواع السلع الغذائية

السلعة	الأسعار (ل.س/ كغ)		مؤشر الأسعار (%)
	2007	2008	
البرغل	25	40	60
حمص	70	86	23
عدس	35	60	71
زيت نباتي	70	120	71
سكر حر	30	35	17
حليب بقر	15	25	67
بطاطا	30	40	33
فاصولياء	90	150	67
كوسا	50	100	100
تفاح	45	65	45
شاي	200	300	50
جبنة بيضاء	90	130	45

المصدر: وزارة الاقتصاد، مديرية الأسعار، بيانات غير منشورة.

حيث يلاحظ من خلال استقراء بيانات الجدول السابق أن هناك تفاوتاً بين معدلات نمو أسعار السلع بين العامين حيث تراوح بين (١٧٪) بالنسبة للسكر الحر و (١٠٠٪) بالنسبة للكوسا مما يعني تضاعف سعرها وذلك خلال عام واحد، وبلغ معدل النمو والإرتفاع نسبة (٧١٪) لسلعتين: العدس والزيت النباتي، ورغم تفاوت النسب من مادة غذائية إلى أخرى إلا أن جميعها تعد مرتفعة نسبياً.

المبحث الثاني

تحليل العلاقة بين الطلب على السلع الغذائية ومستوى الدخل في سورية

تعد سياسات الأسعار من الأهمية بمكان على صعيد الاقتصاد القومي ككل، سواء من قبل الدولة التي تسعى لتحقيق استقرار الأسعار وتخفيض تكاليف المعيشة و زيادة الدخل القومي، أو من قبل المنتجين لتحقيق أقصى الأرباح وزيادة المبيعات، هذا وتعتبر سياسة السعر مناسبة للمستهلكين إذا كانت متناسبة مع دخولهم، وتخضع سياسات التسعير لوجهات نظر متعددة استناداً للفئة التي تحددها أو تتعامل معها:

١- من وجهة نظر المستهلكين:

إن لمستوى الأسعار أهمية كبرى بالنسبة للمستهلكين فهو يعد من العوامل الرئيسية لتحديد مستوى القوة الشرائية لدخولهم الفردية وخاصة لذوي الدخل المحدود، حيث يهتم هؤلاء بالفروق السعرية ويتم مقارنتها بأسعار السلع المعروضة في السوق، بغض النظر عن جودة السلع ومطابقتها للمواصفات، أما أصحاب الدخل المرتفعة القادرون على دفع أسعار أعلى للسلع فهم لا يهتمون دائماً بفروقات الأسعار، ويعتقد الكثير منهم أن الأسعار المرتفعة هي دليل الجودة، غير أن الدراسات أثبتت أن عامة المستهلكين لديهم معرفة عامة بالأسعار السائدة للسلع فقط دون تمييز ومعرفة الأسعار الحقيقية للسلع والتكلفة الفعلية لها، وأن المواصفات التمييزية تجذبهم حول مقدار جودتها بناءً على أسعارها التمييزية، لذلك يختار المستهلكون في إصدار حكمهم الصحيح عن الأسعار والجودة،^{٣٤} هذا ولحدود الأسعار أهمية بالنسبة للمستهلكين حيث تمكنهم من وضع سقف وحدود معينة للأسعار المستعدين والقادرين على دفعها مقابل حصولهم على السلع التي يحتاجونها ومعظم هؤلاء المستهلكين غير مستعدين لدفع أسعار أعلى من الحدود التي وضعوها؛ لهذا ينضم غالبية المستهلكين تحت لواء واحد ويشكلون جمعيات حماية المستهلك والتي مهمتها القيام بدور الرقابة على الأسعار والمواصفات وحمايتهم من استغلال المنتجين ومن ارتفاع الأسعار مطالبين بضرورة الإعلان عن كل أسعار السلع المعروضة ومواصفاتها ومدى مطابقتها للمواصفات القياسية ومعايير الجودة.

^{٣٤} هاشم، هيثم، سياسات الأسعار، دمشق، ١٩٧٣، ص ١٢٣-١٢٤.

٢- من وجهة نظر المنتجين:

يسعى المنتجون من خلال سياسة الأسعار لتحقيق أهداف عديدة أهمها تحقيق أقصى الأرباح وزيادة المبيعات، وهناك العديد من المعايير التي تلعب دوراً في تحديد الأسعار المناسبة كالتكاليف الإنتاجية وأهداف الشركات والأسعار المنافسة والمتوقعة واتجاهات المستهلكين وأذواقهم ومنحنيات طلباتهم ومدى الالتزام باتباع سياسات سعرية متكيفة مع الأذواق ومع تطور دورة حياة السلع ودخولها السوق.

وبما أن سياسات الأسعار هي من أهم العوامل الاقتصادية التي تعمل على توجيه الموارد وكفاءة استخدامها، فقرار التسعير هو الذي يتحكم بالعمليات الإنتاجية المختلفة، فقد تأرجحت السياسات السعرية بين التحكم بآلية الأسعار بشكل مركزي من قبل الدول التي اتبعت نهج التخطيط المركزي؛ وبين حرية الأسعار وفق قانون السوق في دول المذهب الرأسمالي والليبرالية الاقتصادية، وبين دول استخدمت السياسات السعرية المختلطة حيث تدرجت بين التدخل الحكومي ببعض الأسعار وبين الحرية السوقية لأسعار سلع لم تتدخل بها وتركها لقانون العرض والطلب، لذلك نجد أن السياسة العامة للأسعار اختلفت من بلد لآخر بحسب درجة تدخل الدولة.

وقامت العديد من حكومات الدول في العالم بتسعير السلع التي تتسم بالتقلبات الدائمة، وهذا التسعير الحكومي لا يعبر السعر فيه عن القيمة الحقيقية للسلعة، حيث ينحرف السعر الحقيقي إما صعوداً بالنسبة للسلع الكمالية والترفيهية، وإما هبوطاً بالنسبة للسلع الضرورية وذلك لتحقيق الاستقرار النسبي في أسعارها لتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية بين السكان.

وفي سورية تدخلت الدولة بآلية تحديد الأسعار لصالح المستهلكين وحمايتهم من الاستغلال والغش وذلك بدءاً من الستينيات والسبعينات وفق نهج التخطيط المركزي، وكان الهدف من هذا التسعير هو الحد من المغالاة في ارتفاع أسعار السلع اعتماداً على سياسة التسعير المركزي والتسعير الاجتماعي المدعوم لصالح المستهلكين، ومنذ أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات تم اتباع سياسة السعر المرن ضمن عملية الإصلاح الاقتصادي والابتعاد تدريجياً عن تحديد السقوف السعرية المتبعة في الفترة السابقة وهذا بسبب التشوّهات السعرية التي أدت لآثار سيئة اقتصادية واجتماعية، ويمكن تلخيص ملامح كل من المرحلتين على النحو التالي:

أولاً: المرحلة الأولى (من بداية السبعينات وحتى أواخر الثمانينات):

اهتمت الإدارة السياسية السورية منذ السبعينات وحتى أواخر الثمانينات بموضوع الأسعار والتسعير وذلك لارتباطه المباشر بدخول السكان ومستوى معيشتهم، لذلك أولت قرارات الحزب هذا الموضوع خلال فترة التخطيط أهمية نتج عنها اتخاذ العديد من الإجراءات الخاصة بسياسات التسعير التي تمخض أهمها عن مؤتمراته القطرية السنوية خلال تلك الفترة:

- المؤتمر القطري الخامس عام (١٩٧١): وتم فيه التأكيد على إحكام السيطرة الحكومية تدريجياً على تجارة الجملة وتثبيت الأسعار لأهم المنتجات الزراعية، وربط سياسة الأسعار بالأجور وبمستويات دخول السكان، وبالنظام الضريبي وبالرسوم والتعريفات الجمركية والفوائد المصرفية.

- المؤتمر القطري السادس عام (١٩٧٥): وتم فيه الاهتمام بإحداث تجارة التجزئة الحكومية عبر إقامة شبكات حكومية للتسويق والتوزيع من خلال الجمعيات الاستهلاكية وغيرها حتى تقوم الدولة بالسيطرة على تجارة المواد الأساسية، بهدف إيجاد علاقة مباشرة بين شركات القطاع العام الحكومي وتجار التجزئة والبائعين لمنع الاحتكار والتلاعب في الأسعار، بالإضافة إلى العمل على توحيد أسس التسعير الحكومي المركزي لسلع القطاع العام والخاص^{٣٥}.

ومن خلال قرارات الحزب السابقة وغيرها من المؤتمرات القطرية أكدت السياسات الحكومية على استخدام الأسعار كأهم وسيلة لسياسة التسعير الحكومي المركزي بهدف حماية المستهلكين وتأمين المواد والسلع الرئيسية المدعومة بأسعار مناسبة وتحقيق الاستقرار السعري للسلع المحلية أو المستوردة.

وانطلاقاً من أهداف الدولة في خططها الخمسية لرفع مستوى كمية وجودة الخدمات المقدمة للسكان والعمل على زيادة الدخل وتحسين معيشة الأفراد وتخفيض تكاليف الحياة الاقتصادية، على اعتبار أن هدف التنمية الأساسي هو رفاهية السكان الاقتصادية والاجتماعية،^{٣٦} فقد عملت الدولة على دعم فئة المستهلكين، فقامت بتحديد أسعار السلع والخدمات بشكل منخفض من أجل

^{٣٥} القيادة القطرية لحزب البعث، مقررات وتوصيات مؤتمرات الحزب القطرية في المجال الاقتصادي (من المؤتمر القطري الخامس حتى المؤتمر القطري الثامن)، دمشق، ١٩٨٨، ص ٨-١١.
^{٣٦} من بنود الخطط الخمسية (١٩٨١ - ١٩٨٥)

الحصول على المواد والسلع بأسعار زهيدة وذلك لضمان حياة معيشية مقبولة للسكان، وشملت برامج السعر المدعوم للمستهلكين كلاً من السلع الاستهلاكية الرئيسية (السكر - الأرز - الخبز - الزيت - الشاي) لبيعها بنظام البطاقات التموينية. واستخدم التمويل بالعجز كأحد المصادر الرئيسية لتمويل الدعم السعري وهذا لعدم قدرة الموازنة العامة للدولة على تحمل كل أعباء دعم وتنشيط الأسعار الاجتماعية فلجأت للإصدار النقدي لتغطية العجز السنوية التموينية بإصدار سندات دين على الخزينة المركزية العامة، ونتج عن هذه السياسة التسعيرية المدعومة لأسعار المستهلكين آثار سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فقد ارتفع التضخم بشكل حاد بسبب زيادة الكتلة النقدية المصدرة بالتداول، وتدنّت مستويات المعيشة لدى السكان وخاصة ذوي الدخل المحدود، وانخفضت الأجور الحقيقية والرواتب للعاملين وأصبح هناك خلل هيكلي بين مستويات الأجور المرتفعة وبين أسعار السلع المرتفعة باستمرار وفق متوالية هندسية، فازدادت الفجوات بين الأسعار والأجور لتشكل ضغطاً اجتماعياً مرهقاً على السكان في ظل اتجاهات سعرية مرتفعة لأغلب السلع والمواد تراوحت بين (٢٥٪ - ٥٠٠٪)^{٣٧} تركزت معظمها في المدن الرئيسية وخاصة دمشق وبذلك حصل تدهور عام لأوضاع ومستويات المعيشة لدى فئة العاملين بأجر ممن يعملون بالقطاع العام خاصة مع تزايد عدد السكان بشكل كبير وفق معدلات نمو سكاني مرتفعة.

وبذلك نجد أن الفجوة بين هيكل الأجور والرواتب المنخفضة وبين المستويات العامة للأسعار المتزايدة باستمرار نشأت نتيجة تضافر عدة أسباب أهمها:^{٣٨}

١ - أن السياسات التسعيرية الحكومية التي تمت عبر القرارات الإدارية الرسمية تعتبر المسؤولة الأولى عن الخلل الرئيسي بين الأسعار والأجور لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار تأثير زيادة الأسعار على المستهلكين وخاصة ذوي الدخل المحدود، فالسياسات التسعيرية المتعددة التي قامت بها الدولة لتحديد الأسعار والتكاليف لتغطية خسائرها أدت إلى تخبط في سياسات التسعير الرسمية، وزيادات سعرية عشوائية غير اقتصادية تخضع معظمها لسياسات الكيفية غير المدروسة تأثيراتها اقتصادياً واجتماعياً.

٢ - تفاوت أسعار السلع والمواد مقارنة مع الأسعار في البلدان المجاورة.

^{٣٧} قصبياتي، سمر، "سياسات الأسعار والتسعير وآثارها الاقتصادية والمالية في سورية"، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، ١٩٩٩، ص ٩٧.

^{٣٨} المرجع السابق، ص ١٠٤.

- ٣- ضغط الطلب الداخلي على السلع والمواد في ظل ندرة المواد الأولية في تلك الفترة.
- ٤- تدني مستويات إنتاج السلع المحلية نظراً لعدم توفر المواد الأولية لقلّة القطع الأجنبي والسيولة النقدية لتمويل عمليات الاستيراد.
- ٥- تدني إنتاج المنتجات الزراعية اللازمة للسياسة التسعيرية المخفضة من قبل المزارعين، وانخفاض استيراد المستلزمات الانتاجية الزراعية نظراً لقلّة القطع الأجنبي، وسوء الأحوال الجوية والمطرية في بعض السنوات، مما أدى إلى ازدياد الطلب على السلع والمواد الغذائية، ونقص عرضها في السوق مما نتج عنه ارتفاع الأسعار بشكل حاد ولاسيما في منتصف الثمانينات، وتجلّى هذا بارتفاعات سعرية للأسعار النهائية للمستهلكين لكافة المواد والسلع في السوق المحلية.

نتيجة لتلك الأسباب، ارتفعت الأسعار المحلية للوقود والمحروقات من (٠,٢٪) عام (١٩٧٣) إلى (١٤,٧٪) عام (١٩٨٠)، أما المواد الغذائية والاستهلاكية فقد ارتفعت من (١٤,٩٪) عام (١٩٨٠) إلى (٥٥,٨٪) عام (١٩٨٢)، ثم بدأت تدريجياً بالانخفاض بدءاً من عام (١٩٨٥) حتى وصلت إلى (٣٤,٩٪) عام (١٩٨٧)، وإلى (٣١,٩٪) عام (١٩٩٠) وذلك لقلّة النقد الأجنبي اللازم لتمويل الاستيراد، لهذا بلغت نسبة التضخم حسب المصادر الرسمية للفترة (١٩٧٩-١٩٨٤) ما بين (١٠٪-١٤٪).^{٣٩}

هذا وقد قدرت نسبة الارتفاع السنوي للأسعار بـ (١٧٪) خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٥)، وبـ (٢٢٪) خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٧)،^{٤٠} وبحسب التقرير الذي أعده البنك الدولي عن التنمية في العالم عام (١٩٨١) بلغت نسبة التضخم (١٢,٧٪) سنوياً في السبعينات، كما بلغت معدلات التضخم أشدها (٥٠٪) عام (١٩٨٧) و(٤٥٪) عام (١٩٨٩)^{٤١}، وقد تدرجت معدلات ارتفاع أسعار المستهلكين كالتالي:

^{٣٩} قصبياتي، سمر، "سياسات الأسعار والتسعير وأثارها الاقتصادية والمالية في سورية"، مرجع سابق، ص ١٠٤.

^{٤٠} الحمش، منير، التنمية الصناعية في سورية وأفاق تجديدها، الطبعة الأولى، دار جليل للطباعة والنشر، دمشق، (١٩٩٢)، ص ٩٠.

^{٤١} السمان، نبيل، الاقتصاد السوري والرأسمالية الجديدة، الطبعة الأولى، دمشق، (١٩٩٧)، ص ٩٤.

الجدول (٦)

النسب المئوية لارتفاع أسعار المستهلكين في سورية (١٩٨٦ - ١٩٩١)

البيان/السنة	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
معدل التضخم السنوي	٣٦,١	٥٩,٥	٣٤,٦	١١,٤	١٩,٤	٦,٠٩

المصدر: مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (١٩٩٠ - ١٩٩١)، الأمم المتحدة، الأوسكوا، ص ١٢٦. (نقلًا عن صندوق النقد الدولي، الاحصاءات المالية الدولية).

يعكس الجدول تذبذب نسب ارتفاع أسعار المستهلكين حيث أدى هذا الارتفاع إلى ازدياد نفقات المعيشة نظراً لمحدودية القدرة الشرائية للدخل.

وقد ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار التجزئة بشكل ملحوظ إلا أن هذا الارتفاع لم يكن متساوياً في جميع المدن ولا في الريف، وكان أشد في المدن الكبيرة مثل دمشق وحلب وغيرها من المدن الصغيرة أو الريف وهذا بسبب اختلاف مستوى الدخل والكثافة السكانية وغيرها من العوامل التي تختلف من مكان لآخر، ولتوضيح مدى ارتفاع تكاليف المعيشة يوضح الجدول (٧) نسب ارتفاع أسعار بعض السلع والمواد الغذائية وذلك في دمشق، على سبيل المثال، قبل وبعد زيادات الأجور والرواتب في الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٩)، فارتفعت الأرقام القياسية لأسعار التجزئة وذلك في مدينة دمشق وبأسعار عام (١٩٧٠) من (٢٨٥) عام (١٩٨٠) إلى (٥٢٥) عام (١٩٨٥) ثم وصلت إلى (١٨٠٧) عام (١٩٨٩)، أي ارتفعت الأسعار بنسبة (٥٠٠٪) في الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٩)، وبالنسبة للرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية فقد ارتفع من (٣١٠) عام (١٩٨٠) إلى (٥٦٠) عام (١٩٨٥)، حتى وصل إلى (١٩٦١) عام (١٩٨٩) أي أن نسبة الارتفاع وصلت إلى (٥٣٢٪) من عام (١٩٨٠ - ١٩٨٩).

الجدول (٧)

تطور الأرقام القياسية لأسعار التجزئة بمدينة دمشق للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٩)

(١٩٧٠ = ١٠٠)

أهم السلع الغذائية	نسب ارتفاع الأسعار	تطور الرقم القياسي
المواد الغذائية	٥٣٢٪	من (٣١٠) إلى (١٩٦١)
الحبوب ومشتقاتها	٤٤٤٪	من (١٦٠) إلى (٨٨٧)
البقول	٦٤٠٪	من (٣٧٠) إلى (٢٧٣٨)
اللحوم والسّمك والبيض	٥٦٩٪	من (٤٠٧) إلى (٢٧٢٣)
الزيوت	٣٩٤٪	من (٤٠٤) إلى (١٩٩٨)
السكر والأغذية السكرية	٩١٣٪	من (١٩٢) إلى (١٩٤٦)
الألبان ومشتقاتها	٤٠٩٪	من (٣٢٠) إلى (٢٠١٢)
الخضروات	٥٢٠٪	من (٣٩٥) إلى (٢٢٢٩)
الفواكه والمكسرات	٥٠٥٪	من (٣٥٩) إلى (٢١٧٥)
مواد غذائية مختلفة	٦٣٦٪	من (٣٥٠) إلى (٢٥٨٠)
الرقم القياسي العام	٤٩٩٪	من (٢٨٥) إلى (١٧٠٨)

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، دمشق، أعوام مختلفة.

ولمعرفة مدى التأثير السلبي الذي أصاب ذوي الدخل المحدود نتيجة ارتفاع الأسعار بنسب أعلى من زيادات الرواتب في تلك الفترة وازدياد نفقات المعيشة وتزايد الإنفاق العائلي على مزيد من السلع مقابل قيمة شرائية نقدية متدهورة أمام ارتفاع الأسعار، يبين الجدول السابق تطور الرقم القياسي للأسعار حيث تراوحت قيمته بين (٣١٠ - ١٩٦١)، أما نسب زيادة الأجور والرواتب فقد تراوحت بين (٤٠٪ - ٢٦٠٪) وذلك خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٩) وهنا يظهر الفرق الشاسع بين ارتفاع أسعار السلع وبين زيادات الرواتب والأجور، مع العلم أن هذه الأسعار وسطية وليست فعلية بالسوق إلا أنها على الرغم من ذلك تعطي مؤشرات رقمية على ارتفاع الأسعار الحاد، حيث نلاحظ تذبذب نسب الارتفاع بين المجموعات الغذائية المختلفة بين الزيوت بأنواعها بنسبة

(٣٩٤٪)، والسكريات بنسبة (٩١٣٪)، إلا أنها جميعها تعبر عن مستويات مرتفعة للأسعار. وأمام اختلال معادلة توازن الأجور والأسعار نرى تراجع دخل الفرد ضمن فئات الدخل المحدود وازدياد الإنفاق على السلع والمواد بأضعاف أسعار ما قبل الارتفاع السعري والحاجة للإنفاق على الاستهلاك الضروري والغذائي بالدرجة الأولى في ظل محدودية الأجر وعدم مواكبة الزيادات الجارية على الرواتب لارتفاعات الأسعار المستمرة، وهذا أدى إلى ازدياد متطلبات الحياة المعيشية للسكان والعاملين بأجر وارتفاع أعبائها عليهم، لذلك لم تكن السياسات التسعيرية الحكومية المخفضة في صالح المستهلكين لأنها لم تحمهم من ارتفاع الأسعار والتضخم، ولم تستطع سياسات الأجور وتسعير قوة العمل اللحاق بركب ارتفاع الأسعار والتضخم وسببت الاختلال الهيكلي بين الأسعار والأجور.

نتج عن ارتفاع معدلات الأسعار والتضخم مع تزايد الكتلة النقدية المتداولة تدني قيمة النقد وتدهور القيمة الشرائية لليرة السورية، وقدّر معدل النمو السنوي لدخل الفرد العامل (٢,٨٪) للفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠)،^{٤٢} و (٥,١٪) للفترة (١٩٦٥ - ١٩٨٠)، و (-٢,١٪) للفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٩)،^{٤٣} و (-٤,٥٪) للفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٠)،^{٤٤} وهذا يدل على تدهور الدخل الفردي السنوي وخاصة في منتصف الثمانينات حيث ارتفعت الأسعار بشكل كبير ورافقها تضخم لكتلة نقدية متزايدة مما أفقد الثقة باليرة السورية من قبل رجال الأعمال والمستثمرين والمستهلكين أيضاً، ودفع العديد منهم لاستبدال مدخراتهم من العملة الوطنية بمدخرات مالية من العملات الأجنبية أو تحويلها إلى عقارات وأراضٍ والمضاربة بها للحصول على أرباح ريعية أكبر ولتجنب انخفاض قيمتها وهي على شكل أموال نقدية سائلة.

وبالنسبة لتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق؛ فقد شهد العديد من التغيرات التي أثرت على مستوى معيشة المستهلكين ويمكن تقسيم هذه التغيرات إلى مرحلتين:

^{٤٢} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام (١٩٩٤)، ص ١٦٢.

^{٤٣} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام (١٩٩٢)، ص ١٥٨، ١٧٤.

^{٤٤} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام (١٩٩٤)، ص ١٦٢.

المرحلة الأولى:

والمتمثلة بالفترة (١٩٦٣ - ١٩٨٠) حيث اتسم دخل الفرد بالارتفاع بنسبة (٧٨٪) من (٤٦٣٧ ل.س) عام (١٩٦٣) إلى (٨٢٨١ ل.س) عام (١٩٨٠)، ومع أن عدد السكان قد ارتفع بنفس النسبة تقريباً (٧٤٪) إلا أن الناتج المحلي استوعب الزيادة السكانية المرتفعة حيث بلغ معدل تزايد (٢١١٪) من (٢٣١٥٠ مليون ل.س) عام (١٩٦٣) إلى (٧٢٠٧٨ مليون ل.س) عام (١٩٨٠).^{٤٥}

المرحلة الثانية:

والمتمثلة بالفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٠) شهد فيها دخل الفرد السنوي انخفاضاً مطلقاً بدءاً من عام (١٩٨٣)، حيث انخفض وسطي الدخل السنوي للفرد بالأسعار الجارية من (٨٥٠٧ ل.س) عام (١٩٨٣) إلى (٧٣٨٦ ل.س) عام (١٩٩٠) أي بنسبة (١٣٪)، وذلك بسبب تراجع معدلات أداء الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق في الثمانينات نتيجة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٩,٤٥٪) مقابل زيادة السكان بنسبة (٢٦٪) وذلك خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٩٠)، وكان تراجع الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ أشده في منتصف الثمانينات حيث وصل إلى (٧٨٤٢٩ مليون ل.س) عام (١٩٨٤) و (٧٩١٠٩ مليون ل.س) عام (١٩٨٦)،^{٤٦} والسبب في هذا التراجع هي سياسات التسعير للقطاع الزراعي والصناعي، وأدى ارتفاع أسعار السلع والخدمات إلى تدهور نصيب الفرد الواحد والقيمة الحقيقية لدخل العاملين برواتب وأجور محدودة.

وكان من نتيجة اتساع الفجوة بين الأجور والأسعار وارتفاع تكاليف وأعباء المعيشة في ظل سياسات إدارية تسعيرية؛ نشوء خلل في التوازنات الاقتصادية للقطاعات السلعية والخدمية كدعم القطاع الصناعي وإهمال القطاع الزراعي، وتآكل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وانعكس ذلك سلباً على مستوى أدائه لعمله وخاصة للعاملين في القطاع العام، ولم تساعد زيادات الأجور والرواتب التي صدرت من عام (١٩٨٠) إلى عام (١٩٨٩) بتعويض الغلاء وارتفاع الأسعار المستمر وتخفيض تكاليف العيشة.

هذا وقد بلغت الزيادات الأجرية على رواتب العاملين بالدولة في فترة الثمانينات كالتالي:^{٤٧}

^{٤٥} المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، دمشق، أعوام مختلفة.

^{٤٦} المكتب المركزي للإحصاء، المرجع السابق نفسه.

^{٤٧} وزارة الاقتصاد، مديرية التموين، دمشق، بيانات غير منشورة.

١ - المرسوم التشريعي رقم (٣١) تاريخ (١٩٨٠/١/١٩) تمّ تطبيقه من (١٩٨٠/٢/١) نص على الزيادات التالية:

(٧٥٪) على مبلغ (٤٠٠ ل.س) الأولى من الراتب، (٥٠٪) على (٥٠٠ ل.س) الثانية من الراتب، (٢٥٪) على (٦٠٠ ل.س) الثالثة من الأجر، (١٠٪) على باقي الراتب.

٢ - المرسوم التشريعي رقم (٢٥) تاريخ (١٩٨٥/٩/٢١) تمّ تطبيقه من (١٩٨٥/١٠/١) ونص على الزيادات الأجرية التالية:

(٢٥٪) على (٤٠٠ ل.س) الأولى، و(٢٠٪) على (٥٠٠ ل.س) الثانية، (١٥٪) على (٦٠٠ ل.س) الثالثة، (١٠٪) على باقي الراتب.

٣ - صدر في (١٩٨٥/١/٢) القانون رقم (١) المتضمن النظام المالي والإداري للعاملين بالدولة تمّ تطبيقه اعتباراً من (١٩٨٦/١/٢)، وفيه تمّ تعيين سقف سعري للأجور بين حدين، حد أدنى وحد أعلى للفئات الوظيفية كالتالي:

الجدول (٨)

السقوف السعريّة لقوة العمل وفق قانون العاملين الموحد لعام (١٩٨٥)

الفئة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
حد أعلى /ل.س/	٣٢٠٠	٢٦٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠٠
حد أدنى /ل.س/	١١٤٥	٨٠٠	٧٢٥	٦٥٠	٦٢٥

المصدر: وزارة الاقتصاد، مديرية التموين، دمشق.

٤ - القانون رقم (٦) تاريخ (١٩٨٧/٣/٢٣) تمّ تطبيقه عملياً في (١٩٨٧/٤/١) نص على الزيادات التالية:

(٣٥٪) على (٨٠٠ ل.س) الأولى من الراتب، (٢٥٪) على (٤٠٠ ل.س) الثانية من الراتب، (١٥٪) على (٤٠٠ ل.س) الثالثة من الراتب، (١٠٪) على باقي الراتب.

٥ - المرسوم التشريعي رقم (١٣) تاريخ (١٩٨٩/٥/١٣) تمّ تطبيقه عملياً من (١٩٨٩/٦/١) ونصل على زيادة (٢٥٪) على كامل مقدار الأجر أو الراتب.

واقترضت التعليمات التنفيذية لزيادات الأجور والرواتب سقفاً حدودية (علياً- دنياً) للرواتب:

الجدول (٩)

السقوف السعرية لقوة العمل عام (١٩٨٩)

الفئة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
حد أعلى /ل.س/	٤٧٥٠	٣٩٢٥	٣٧٩٠	٣٧٩٠	٣١٠٠
حد أدنى /ل.س/	٢٢٤٥	١٦٣٥	١٤٩٥	١٣٥٠	١٣٠٠

المصدر: وزارة الاقتصاد، مديرية التموين، دمشق.

وتعتبر هذه السقوف لتسعير قوة العمل الحكومية حدوداً لايجوز تجاوزها للعاملين بالقطاع العام لمن بلغ مرتبه حد السقف الأعلى. وعبر هذه السقوف السعرية كانت الحدود والعوائق تشكل حوافز غير تشجيعية لفئة العاملين بالدولة خصوصاً لمن بلغ أجره الشهري السقف السعري الأعلى، لذلك كانت النتيجة الطبيعية لسياسات تسعير قوة العمل المخفضة وعدم مجازاة زيادات الأجور والرواتب في الثمانينات لنسب ارتفاع الأسعار والتضخم هي تدني مستويات الإنتاجية والأداء الإداري للعاملين بالدولة.

وخلاصة القول: أن زيادات الأجور والرواتب لم تكن المسؤولة عن إرتفاع الأسعار لوحدها، فمن حيث علاقة الزيادات الأجرية كأثر ونتيجة نجد أن هذه الزيادات كانت نتيجة حتمية لإرتفاع الأسعار وليست سبباً رئيسياً لها، إذ انطلقت إرتفاعات الأسعار الحكومية من القرارات الرسمية العشوائية لمؤسسات وشركات القطاع العام وخاصة القطاع العام الإنتاجي الصناعي، وذلك بسبب ارتفاع تكاليفه وتضخمها لسياسة التسعير الاجتماعي المخفضة وعدم انعكاس التكلفة الفعلية على الأسعار ونشوء خسائر سنوية متكررة، وبدءاً من أوائل الثمانينات لم تستطع السياسة التسعيرية الحكومية المركزية من ضبط سياسات الأسعار بالقطاع العام، وظهرت الفوضى التسعيرية نتيجة تعدد جهات التسعير من قبل الوزارات والمؤسسات والشركات مما أدى إلى اتخاذ قرارات تسعيرية وإدارية استخدمت كمبرر لارتفاع التكاليف وتضخمها دون دراسة منعكسات ارتفاع هذه الأسعار على المستهلكين أو العاملين بأجر، هذا وقد اعتبرت أسعار القطاع العام سقفاً لايجوز تجاوزه من قبل القطاع الخاص، فالارتفاع المتكرر للأسعار من قبل القطاع العام لتغطية الخسائر والعجوزات السنوية بالإضافة إلى إرتفاع التكاليف الناجمة عن الهدر وسوء الإدارة وانخفاض الإنتاجية؛ جميعها شكلت هامشاً واسعاً لرفع القطاع الخاص أسعاره، لذلك

يمكن اعتبار الارتفاعات السعرية سواء من القطاع الخاص العام أو من القطاع الخاص هي السبب الأهم في ارتفاع أسعار المواد والسلع بالسوق المحلية والتي تراوحت بين (١٧٩٪ - ١٣٨٨٪).^{٤٨}

وبالتالي فقد كانت القرارات الإدارية التسعيرية الحكومية هي الأساس في الارتفاع السعري بالسوق والغلاء والتضخم السعري لكل السلع والمواد في السوق المحلية، وأمام الارتفاع السعري والتقلبات السعرية الحادة في السوق، قامت الحكومة بإجراء زيادات أجرية على الرواتب والأجور ويمكن اعتبار ذلك نتيجة لارتفاع الأسعار من حيث المبدأ، إلا أنه في الواقع نجد أن زيادات الأجور بقرارات رسمية حكومية تعتبر سبباً رئيساً لارتفاعات الأسعار فيما بعد، وترتفع التكاليف نظراً لزيادة الأجور، وهذا أدى إلى دوران الأسعار والأجور في حلقة مفرغة، الأسعار هي السبّاقة فيها.

كما أدت السياسات التسعيرية المنخفضة لقوة العمل إلى تدني الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتدني إنتاجية العمالة الزراعية والصناعية وهجرة الكوادر المؤهلة فنياً وعلمياً للقطاع الخاص الذي يقدم أجور مغرية للصناعيين.^{٤٩}

^{٤٨} المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، دمشق، أعوام مختلفة.
^{٤٩} السمان، نبيل، الاقتصاد السوري والرأسمالية الجديدة، مرجع سابق، ص ١٦٤.

ثانياً: المرحلة الثانية (من بداية التسعينيات):

ارتبط الإصلاح الاقتصادي في سورية منذ أوائل التسعينات بالانفتاح التدريجي عبر تطبيق عمليات الإصلاح للتكيف مع المتغيرات العالمية خاصة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وتحول معظم الدول المتبعة لهذا المنهج إلى اقتصاد السوق وإعادة هيكلة اقتصادياتها، فاتبعت سياساتها الإصلاحية التحرير التدريجي البطيء لتجنب الاقتصاد الوطني الهزات الاقتصادية والاجتماعية مع رفض الخط العام للتحرير الكلي السريع والذي يدعو للخصخصة وبيع القطاع العام وإنما قامت بإصلاح القطاع العام وتعزيز نشاطاته التصديرية وتوحيد أسعار الصرف، والقيام بتعديلات هيكلية وجذرية في السياسات السعرية الزراعية الموجهة لدعم دخول المنتجين، حيث شكلت هذه السياسات منعطفاً حاسماً في السياسة الاقتصادية السورية عندما تم تصحيح الأسعار لصالح المزارعين وتحولت سورية من دولة مستوردة للقمح والغذاء إلى دولة مصدرة للقمح والحبوب والخضار والفواكه بعد تحقيقها اكتفاءً ذاتياً من هذه المحاصيل، انطلاقاً من توفير المنتجات الأساسية الضرورية للسكان وخاصة القمح.

حيث اتجهت السياسات الحكومية بإصلاحاتها الاقتصادية نحو مزيد من الاستقلالية الذاتية الوطنية في قرارات التسعير والإنتاج والتسويق لخدمة المستهلكين في الاقتصاد الوطني وليس الاعتماد على قرارات خارجية تدعو للتهميش الوطني في صنع السياسات الوطنية.

ولذلك اعتمدت سورية في برامجها الإصلاحية على التعديلات الهيكلية المرحلية واتخذت لنفسها وبنفسها مبادئ وأساساً للإصلاح التدريجي للقطاعات الاقتصادية، وذلك للحد من الصدمات التضخمية المصاحبة لسياسات تحرير الأسعار كلياً، ولمعرفتها التامة بأن الإصلاحات الهيكلية السليمة لا تكون دفعة واحدة، وتم التحرر التدريجي من التسعير الحكومي إلى آلية الأسعار الحرة من خلال دوافع ذاتية ومصلحة اقتصادية وطنية وبدون تدخل من المؤسسات المالية الدولية وبالاعتماد على عوامل ذاتية بحتة نجمت عن إصلاحات هيكلية وطنية بسياساتها الاقتصادية والمالية.

هذا وإن سياسة الإصلاح الاقتصادي وتحرير الأسعار لم تكن تجنباً لمأزق المديونية الخارجية الذي دفع الكثير من الدول النامية والعربية بالخضوع لشروط إعادة جدولة الديون وذلك للحصول على القروض والمعونات المشروطة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المالية الدولية، بل اعتمدت سورية في الإصلاح الاقتصادي على تفعيل معدلات النمو

الاقتصادي ورفع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وزيادة الصادرات وتحقيق التوازن الاقتصادي.^{٥٠}

فبدأت سياسات تحرير الأسعار في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي منذ بداية التسعينات، وانطلقت السياسة من الابتعاد عن تحديد سقف لأسعار المواد والسلع، وإعطاء المرونة السعرية للكثير منها وعملت على استبدال السقوف السعرية بمعايير ومؤشرات نمطية لتدقيق التكاليف والأسعار والمواصفات وصولاً للتسعير الاقتصادي واستناداً لقانون العرض والطلب في السوق مع الحفاظ بقدر بسيط على الثبات النسبي لأسعار المواد الأساسية المدعومة (السكر- الأرز- المحروقات- الخبز) لبيعها بأقل من تكلفتها وخضوعها للتسعير الاجتماعي، وألغيت بعض مواد الدعم التمويني (الزيت النباتي- الشاي) وذلك لتخفيف الإنفاق الحكومي العام على العجوز التموينية التي ازدادت تباعاً وأدت إلى زيادة حجم الدعم على قدرة الموازنات العامة السنوية للدولة حيث تمّ اللجوء للتمويل التضخمي لتغطية سياسة الدعم السعري للمستهلكين، ومنحت المرونة السعرية الكاملة لبعض السلع والمواد لتسعيورها وفق آلية السوق ومحدداته (الخضار والفواكه، اللحوم، الفروج، البيض...)، والمرونة السعرية الجزئية لبعضها الآخر فأخضعت جزئياً لقانون السوق مع الرقابة الدقيقة على تكاليف إنتاجها واستيرادها وتقييد المنتجين بهوامش الأرباح المحددة لها.

ولهذا فإن تحرير الأسعار انتقل عملياً من المركزية التسعيرية إلى اللامركزية السعرية وتمّ التخلي بشكل واضح عن مركزية صنع القرارات التسعيرية، عدا المواد الأساسية المدعومة، ومنحت هذه المرونة للقطاع العام أو الخاص الصلاحيات بالتسعير وفق التكاليف الفعلية الحقيقية مع إضافة هامش ربح استناداً لسعر القطاع العام والسماح للقطاع الخاص لاستيراد مستلزماته وتحديد أسعار منتجاته وفق أسعار القطع والتكاليف الفعلية مع هامش ربح محدد.

هذا وقد تمت آلية تحرير الأسعار التدريجي بالشكل التالي:

١. تسعير مركزي للسلع الرئيسية الاستراتيجية المدعومة بناءً على توصيات اللجنة

الاقتصادية.

^{٥٠} الحمش، منير، الاقتصاد السوري على مشارف القرن ٢١/، دار مشرق مغرب للخدمات الطباعية، الطبعة الأولى، دمشق، (١٩٩٧).

٢. تسعير لامركزي لمنتجات ومستوردات القطاع الخاص، حيث يقوم هذا القطاع بتحديد أسعاره استناداً للأسس الفعلية لتكاليفه ومستورداته مع إلزامه بتقديم بيانات بهذه التكاليف قبل طرح منتجاته بالسوق، وتحدد هوامش الأرباح لكافة حلقات الإنتاج والاستيراد والتوزيع لإضافتها على التكاليف.

٣. تسعير مرن للقطاع العام بكافة مؤسساته وشركاته.

٤. تسعير مرن لبعض السلع (الألبسة - الأحذية) بناءً على بيانات تكاليف من المنتجين.

٥. تسعير حر وفق قانون العرض والطلب بالسوق للسلع الاستهلاكية اليومية (اللحوم- الفروج- البيض).

٦. تسعير كلي جزئي لبعض السلع مرتين في الأسبوع تمثل الأسعار الواقعية الرائجة بالسوق، مثل البيض والفروج تسعيرها يكون إقليمياً من مديرية التموين، وتسعير الخضار والفواكه لارتباطها بالعرض والطلب بالسوق من قبل الإدارة المحلية عبر نشرات أسعار تصدر مرتين أسبوعياً.

٧. تسعير مختلط للمنتجات الزراعية الرئيسية استناداً لدراسات تكاليف الإنتاج تم تصنيفها بثلاث فئات:

- فئة المحاصيل الرئيسية: يتم تسعيرها سنوياً مركزياً من قبل المجلس الزراعي الأعلى بموجب تكاليف إنتاجها مع هامش ربح مناسب لها وهي (القمح- الشعير- العدس- الحمص- الذرة الصفراء- القطن- الشوندر السكري).
- فئة المحاصيل الثانوية: الاكتفاء باحتساب تكاليف إنتاجها واحتساب سعر تأشير لها ويمكن تسويقها حكومياً من الشركة العامة للخضار والفواكه بالسعر المحدد (البطاطا- التفاح- البصل- الثوم..).
- باقي المنتجات الزراعية: يتم تسعيرها استناداً إلى آلية العرض والطلب في السوق ثلاث مرات أسبوعياً تسعيراً مرناً.

وعند تحليل العلاقة بين الاستهلاك والدخل الفردي السنوي لبيان ارتفاع أو انخفاض متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك العام سواء من الاستهلاك الخاص أو من الاستهلاك العام، فإننا نجد من خلال تحليل مؤشرات الاستهلاك ونصيب الفرد وإجمالي الدخل للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨) بالملحق رقم (٢-٢، ٢-٣)* تطور النسب كالتالي:

ارتفع عدد السكان بنسبة (٦٢٪)، ارتفع الدخل القومي بنسبة (٨٥٤٪)، ارتفع الاستهلاك الحكومي بنسبة (٧١٤٪)، ارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة (٧٥٤٪)، ارتفع إجمالي الاستهلاك بنسبة (٧٤٧٪)، ارتفع متوسط الدخل السنوي للفرد بنسبة (٥٢٧٪) من الدخل القومي، أما نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي الخاص فقد ارتفع بنسبة (٤٦٥٪)، ونصيبه من الاستهلاك النهائي الحكومي فقد ارتفع بنسبة (٤٦٪)، أما نصيبه من إجمالي الاستهلاك فقد ارتفع بنسبة (٤٦٠٪)، من خلال هذه النسب نلاحظ الارتفاع الكبير والفروق الواضحة بين أول المدة (١٩٩٠) وآخرها (٢٠٠٨)، إلا أن هذه الزيادة تعد اسمية أكثر منها فعلية لأنها ناجمة أصلاً عن ارتفاع الأسعار والتضخم وضرورة مجاراة الاستهلاك للارتفاع السعري، بالإضافة إلى السياسة الحكومية المتبعة بدءاً من أواخر الثمانينات عندما تم رفع شعار ترشيد الاستهلاك الحكومي وضغط النفقات الحكومية الجارية لتخفيف أعباء العجز المالية في الموازنات العامة للدولة من خلال إلغاء الدعم السعري عن بعض المواد التموينية الممنوحة للمستهلكين والذي تجلّى بانخفاض متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك العام من (١٠٣٨٦ ل.س) عام (١٩٨٠) و (١٠٣٠٢ ل.س) عام (١٩٨٥) ليصل إلى (٦٦٠٣ ل.س) عام (١٩٩٥) وبعدها عاود الارتفاع ولكن بنسبة منخفضة مقارنةً بارتفاع الاستهلاك الخاص فوصل نصيب الفرد إلى (٦٨٧٨ ل.س) عام (٢٠٠٠) وإلى (٨٧١١ ل.س) عام (٢٠٠٥) و(١٠١١٠ ل.س) عام (٢٠٠٨).

أما متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص فقد تذبذب بين صعود وهبوط، حيث ارتفع بصورة متزايدة خلال السبعينات، ثم انخفض في الثمانينات ليصل إلى (٣٩٧١٧ ل.س) عام (١٩٨٥) وإلى (٣٤٨١١ ل.س) عام (١٩٩٠)، وبعدها عاود الارتفاع ليصل إلى (٣٦٦٥٣ ل.س) عام (١٩٩٥)، لينخفض بعدها ويصل إلى أدنى مستوياته (٣٢٤٩٥ ل.س) عام (٢٠٠١)، وبعد هذا العام استمر بالارتفاع لتصل قيمته إلى (٤٣٧٠٨ ل.س) وذلك عام (٢٠٠٨)، وهذا يعود لتأثر الاستهلاك بمستوى الدخل الحقيقي مقابل ارتفاع الأسعار المستمر وضرورة الإنفاق

* الأرقام الموضحة بالفقرة حتى نهاية الصفحة (٧٧) من الملحق ذاته.

الاستهلاكي على السلع الضرورية في ظل الارتفاع السعري والتهم الاستهلاك الجزء الأكبر من الدخل للإنفاق على استهلاك المواد الغذائية والضرورية، وذلك لانخفاض الاستهلاك الخاص إلى (٨١٣٩٥ مليون ل.س) ومجموع الاستهلاك إلى (٩٨١٥٦ مليون ل.س) عام (١٩٩٤) نتيجة الإجراءات الحكومية في تخفيف الدعم السعري للمستهلكين وارتفاع أسعار الخبز والزيت النباتي والشاي والمحروقات وغيرها مما أدى إلى انخفاض الاستهلاك الخاص مبدئياً عام (١٩٩٤) نتيجة الصدمة السعرية، ومن ثم ارتفاعه مجدداً عام (١٩٩٦) إلى (٩٢٧٦٦ مليون ل.س) وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص إلى (٦٣٤٥ ل.س) وذلك بعد ارتفاع الأسعار بفترة وجيزة وتقبل الارتفاع السعري.

ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى زيادة الاستهلاك الخاص ارتفاع المستوى العام للأسعار في السبعينات والثمانينات الذي أدى إلى تناسب طردي بين الأسعار والاستهلاك الفردي*، فالارتفاع السعري للسلع والمواد آنذاك رافقه زيادة الاستهلاك الخاص وارتفاع الطلب على السلع، لأن التضخم السعري في السوق المحلية كان يدفع المستهلكين لتفضيل الشراء والاستهلاك الفوري الحالي على الاستهلاك المستقبلي نظراً لضعف ثقة المستهلكين بالقيمة الشرائية المتدهورة للعملة الوطنية النقدية، مما أدى إلى زيادة مستوى الاستهلاك الخاص الفردي على حساب تناقص مستوى الادخار من الناتج المحلي الصافي^{٥١}، ولهذا فإن مرونة الاستهلاك الخاص بالنسبة لمستوى الأسعار كانت موجبة في السبعينات والثمانينات، إلا أنه في التسعينات وما بعدها انخفض متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص وخاصة في عام (١٩٩٤) حيث كان (٥٨٩٣ ل.س) بعد أن كان (٦١٧٨ ل.س) عام (١٩٩٣)، وأيضاً عام (٢٠٠٧) انخفض إلى (٤٣٧٩٣ ل.س) واستمر بالانخفاض حتى وصل إلى (٤٣٧٠٨ ل.س) عام (٢٠٠٨) بعد أن كانت قيمته (٤٤٤٣٠ ل.س) عام (٢٠٠٦)، ولهذا فإن التضخم يعتبر من الأسباب الهامة لزيادة الاستهلاك الخاص في سورية حيث أدى بالإضافة إلى انخفاض معدلات الفوائد على الأموال وانتشار ظاهرة السوق السوداء للسلع والمواد والتهافت على اقتنائها وشراؤها بأسعار مرتفعة إلى تفضيل الاستهلاك الآني على حساب الادخار، وكان من جملة نتائج زيادة الاستهلاك النهائي الخاص وجود وتوسع طبقة اجتماعية رأسمالية جديدة تجمعت الثروة في أيديها وباتت تنفقها على

* حيث من المعروف أن هناك علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار وبين مستوى الاستهلاك الخاص، ويؤدي ارتفاع الأسعار عادة إلى انخفاض الطلب على السلع والمواد الاستهلاكية مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الخاص من المستهلكين.
^{٥١} الكسواني، ممدوح الخطيب، "اتجاهات الاستهلاك"، مجلة الاقتصاد، العدد (٢٤٦)، تموز (١٩٨٤)، ص ١١.

الترف الاستهلاكي في سنوات التسعينات ومابعدهما بعد انحسار مظاهر التقشف الاستهلاكي التي كانت سائدة في فترة الثمانينات.^{٥٢}

أما بالنسبة لمتوسط ونسبة إجمالي الإنفاق الشهري الكلي للأسرة السورية وذلك في عام (٢٠٠٣-٢٠٠٤) وما يوضحه الجدول رقم (١٠).

الجدول (١٠)

متوسط ونسبة الإنفاق الشهري الكلي للأسرة حسب الشرائح السكانية- القطر عام

(٢٠٠٣-٢٠٠٤)

(الوحدة: الوسطي: ل.س، النسبة: %)

الشريحة ونسبتها	مركز المحافظة		باقي حضر		ريف		القطر	
	الوسطي	النسبة	الوسطي	النسبة	الوسطي	النسبة	الوسطي	النسبة
الدنيا ٥٠٪	٨٠٠٢	٢٠,١٩	٨٠٨٩	٢٥,٣١	٦٩٢٧	٣٠,١	٧٤٥٠,٥	٢٥
الوسطى ٣٠٪	١٩٤٩٦	٣٥,٥٦	١٩٣٢٩	٤٤,٥١	١٩٢٧٠	٤٠,٦	١٩٣٧٠,٥	٣٩
العليا ٢٠٪	٢٦٩٩٥	٤٤,٢٥	٢٦٥٤٩	٢٩,٣٩	٢٦٦٤٩	٢٩,٤	٢٦٨٢٠,٥	٣٦
المجموع	١٦٧٠٦	١٠٠	١٥٢٢٣	١٠٠	١٣٢٥٢	١٠٠	٥٣٦٤١,٥	١٠٠

المصدر: الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، مسح دخل ونفقات الأسرة لعام (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، ص ١١.

من بيانات الجدول أعلاه يظهر لنا أنه تم تقسيم السكان إلى ثلاث شرائح حسب مستوى دخولهم، حيث تبين أن الشريحة الدنيا والتي تشكل ما نسبته (٥٠٪) من إجمالي السكان بلغ وسطي إنفاق الأسرة الشهري لها (٧٤٥٠,٥٠ ل.س شهرياً/ للأسرة) أي مايشكل نسبة (٢٥٪) من إجمالي الإنفاق الشهري، أما الشريحة الوسطى فهي تشكل (٣٠٪) من السكان ويبلغ وسطي إنفاق الأسرة في الشهر لأسر هذه الفئة (١٩٣٧٠,٥ ل.س شهرياً/ للأسرة) أي مايعادل (٣٩٪) من إجمالي الإنفاق الشهري، وبلغ متوسط إنفاق الأسرة التي تنتمي للشريحة العليا والتي تشكل مايعادل (٢٠٪) من إجمالي السكان (٢٦٨٢٠,٥ ل.س شهرياً/ للأسرة) أي مايعادل (٣٦٪) من إجمالي الإنفاق الشهري. أما مجموع الإنفاق الشهري لثلاث أسر من الشرائح الثلاثة هو (٥٣٦٠,٥٠

^{٥٢} السمان، نبيل، الاقتصاد السوري والرأسمالية الجديدة، مرجع سابق، ص ٨٦.

* هي دراسة قام بها المكتب المركزي للإحصاء وهي (مسح دخل ونفقات الأسرة لعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤)، وتوجد دراسة أحدث لعام (٢٠٠٧-٢٠٠٨) إلا أنه وحتى موعد الانتهاء من الدراسة لم تظهر النتائج الخاصة بهذا المسح.

ل.س شهرياً). هذا ويختلف متوسط الإنفاق الشهري للأسرة بحسب مكان إقامتها في مركز المحافظة أو في الريف ويعتمد هذا الاختلاف على مستوى الأسعار ومستوى الدخل وتكاليف المعيشة في كل منطقة.

أما فيما يتعلق بمتوسط إنفاق الأسرة الشهري على السلع الغذائية فيختلف الأمر بحسب نوع السلعة الغذائية وأهميتها وبحسب المحافظة التي تقيم بها الأسرة كما يتبين في الملحق رقم (٢-٤)، حيث يظهر لنا مقدار ما تنفقه الأسرة شهرياً على كل مجموعة غذائية وذلك في كل محافظة بالإضافة إلى متوسط إنفاق الأسرة على مستوى القطر ككل، فنجد أن الإنفاق على كل مجموعة غذائية يتفاوت تبعاً لأهميتها ومدى الاعتماد عليها في التغذية، أما المجموعات الغذائية التي تعد ذات أهمية ومعدل الإنفاق عليها يفوق (١٠٠٠ ل.س شهرياً/ الأسرة)، فهي مجموعات الحبوب والبقول، اللحوم والأسماك والبيض، والخضروات ومعدل الإنفاق على كل واحدة على الترتيب هو (١٢٣٦، ١٦٨٨، ١٨٨٥ ل.س شهرياً/ للأسرة). تليها المجموعات التي يعد معدل الإنفاق عليها شهرياً متوسطاً وأقل أهمية نسبياً من المجموعات السابقة وهي مجموعات الألبان ومنتجاتها، الزيوت النباتية، الفواكه والمكسرات حيث يبلغ مقدار الإنفاق شهرياً على كلٍ منها على الترتيب (٨٤٠، ٩٣٥، ٦٥٨ ل.س شهرياً/ الأسرة). أما باقي المجموعات الأخرى فيعد الإنفاق عليها منخفضاً مقارنة بالمجموعات السابقة، وهي مجموعة البقول الجافة، السكر والمنتجات السكرية، مواد غذائية أخرى، المشروبات والمرطبات وقيمة الإنفاق الشهري على كل منها وعلى الترتيب (١٠٠، ٥٣٤، ٥٤١، ٤٩٣ ل.س شهرياً/ الأسرة). وبهذا يظهر لنا مقدار الإنفاق الشهري للأسرة على المواد الغذائية من إجمالي الإنفاق الشهري له، والمستهلك السوري يسعى دوماً بدخله المحدود لإشباع أكبر قدر ممكن من احتياجاته وذلك تبعاً لأهمية كل سلعة أو رغبة في سلم أولوياته.

والجدير بالذكر، أنه نظراً لضخامة مبالغ العجز التموينية السنوية وعدم قدرة الموازنة العامة للدولة على تحمل أعباء العجز التموينية السنوية، حيث يتم رصد مبلغ محدد سنوي بالموازنة لتسديد جزء من العجز وتسدد بقية الأرصدة عبر التمويل بالعجز، وبغية وضع حل جذري لهذه العجز التي تستنفذ الطاقات المالية والتمويلية لدى المصارف المتخصصة وخاصة مصرف سورية المركزي المكلف عملياً بتسديد العجز السنوية والتراكمية الناجمة عن سياسة التسعير الاجتماعي من خزينة الدولة أو من المصرف التجاري السوري عبر السحب من أمواله وودائعه

وعلى المكشوف وإضافة المواد التراكمية على الاقتراض المصرف؛ فإن التدرج في إلغاء الدعم التمويني وتعديل أسعار المواد المدعومة كان السياسة السعرية التحررية على صعيد رفع أسعار المستهلكين، حيث تدرجت إجراءات رفع تخفيف الدعم السعري للمستهلكين من خلال مايلي:

١- تمّ إلغاء الدعم التمويني لمادة الزيت النباتي بالشهر الأول من عام (١٩٩٣).

٢- تمّ تخفيض مخصصات الشخص الواحد الموزعة بالبطاقة التموينية لمادة الشاي إلى النصف من (١٠٠ غ) إلى (٥٠ غ) وبسعر (١,٥٠ ل.س/كغ) عام (١٩٩٣)، وتمّ إلغاؤها نهائياً عام (١٩٩٤).

٣- تمّ رفع سعر الخبز التمويني بالتدريج من (٠,٨٥ ل.س/كغ) عام (١٩٨٥) إلى (١,٥٠ ل.س/كغ) عام (١٩٨٦) حيث استمر سعره البيعي هذا حتى عام (١٩٨٩) ثم زاد السعر إلى (٣,٥٠ ل.س/كغ) حيث استمر ه ذا السعر ساري المفعول حتى بداية عام (١٩٩٣) عندها تمّ رفع السعر إلى (٥ ل.س/كغ) وعام (١٩٩٤) ارتفع إلى (٨ ل.س/كغ) وفي عام (٢٠٠٢) ارتفع إلى (٩ ل.س/كغ) .

٤- تمّ تخفيض حصة الفرد من مادة الرز من (١٠٠٠ غ) إلى (٥٠٠ غ) عام (١٩٨٩)، واستمرت الكمية المخصصة للفرد بهذا المقدار حتى توقفت الدولة عن توزيع الأرز منذ عام (٢٠٠٥).

٥- تمّ رفع وتعديل أسعار المحروقات منذ عام (١٩٨٥) كالتالي:

الجدول (١١)

تطور أسعار المحروقات خلال سنوات مختلفة (١٩٩٠ - ٢٠٠٨)

الوحدة: (ل.س./٢٠ لتر)

المادة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٤	٢٠٠٢	٢٠٠٨	١٩٩٠ - ٢٠٠٨	٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
مازوت	٥٠	٧٥	١٢٢	١٤٠	٤٠٠	%٨٠٠	%٣٥٧
زيت كاز	٥٢	٧٧	١٣٣	١٨٤	٨٠٠	%١٥٣٨	%١٨٩
بنزين ممتاز	٣٠٠	٣٥٠	٤٠٦	٤٨٧	٨٠٠	%٢٦٦	%١٦٤

المصدر: وزارة الاقتصاد، مديرية الأسعار، دمشق، بيانات غير منشورة.

يتبين من الجدول السابق أن نسبة تطور أسعار المازوت ارتفعت خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٨) إلى (١٠٠٪)، أي من (٥٠ ل.س./ ٢٠ لتر) في عام (١٩٩٠) إلى (٤٠٠ ل.س./ ٢٠ لتر)، وطرات التحولات ذاتها على أسعار كل من البنزين و زيت الكاز حيث كانت نسبة ارتفاع الأسعار بين عامي (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨) بالنسبة للبنزين (١٦٤٪) نظراً لارتفاع سعره من (٧٢٠ ل.س) عام (٢٠٠٧) إلى (٨٠٠ ل.س) عام (٢٠٠٨)، وبالنسبة لزيت الكاز (١٨٩٪) الذي ارتفع سعره من (٤٢٤ ل.س) عام (٢٠٠٧) إلى (٨٠٠ ل.س) عام (٢٠٠٨)، وتعد النسب السابقة جميعها مرتفعة نسبياً مما يظهر لنا فروق الأسعار والارتفاعات السريعة والواضحة، حيث أدى رفع أسعار المحروقات وخاصة المازوت إلى رفع أسعار وتكاليف جميع أنواع السلع والخدمات على الإطلاق بسبب ارتفاع تكلفة الانتاج الصناعي والزراعي والنقل وغيرها، الأمر الذي جعل من الصعب على المستهلكين ذوي الدخل المحدود مجاراة هذه الارتفاعات، لذا نلاحظ بأنه ونظراً لقدرة المستهلك السوري الشرائية المحدودة بدخله الفردي المتدني فإنه يبحث عن أدنى الأسعار محاولةً منه الحصول على السلع والمواد المعروضة بالسوق بأسعار مقبولة ومنطقية بغض النظر عن المواصفات والجودة، عدا فئة المستهلكين الأغنياء الباحثين عن الجودة ولو كانت بأسعار عالية، وقد دفعت هذه الارتفاعات السعرية بالإضافة لتطور أسعار بعض السلع والمواد وخاصة الغذائية منها بنسب مرتفعة أدت إلى ارتفاع أسعار سلة الاستهلاك العائلية وبالتالي تخفيض الوحدات المستهلكة من بعض المواد ذات السعر المرتفع على حساب مواد أخرى ذات سعر متدن.*

* وهذا مايسمى بأثر الإحلال والاستبدال حيث يقوم المستهلك بالتوقف عن شراء السلع المرتفعة السعر واستبدالها بسلع منخفضة السعر.

وخلاصة القول: أن هذا الارتفاع في أسعار السلع في السوق المحلية جعلها تعاني من التضخم وبنفس الوقت من الكساد بسبب تدني القيمة الشرائية للدخول والرواتب في ظل الارتفاعات التضخمية للسلع والمواد التي التهمت الدخول الفعلية ومن ثم ظهور بؤادر الكساد التضخمي في السوق المحلي بالتسعينات. مما دفع بأسعار بعض من السلع للانخفاض التدريجي بسبب خضوعها للسوق التنافسي، مع ظهور ومنافسة القطاع الخاص إنتاجاً وبيعاً لبعض السلع والمواد أيضاً مما أدى لتكاليف وأسعار أدنى تنافسية من هذا القطاع ولكساد منتجات القطاع العام المماثلة. ونظراً لامتداد ظاهرة الكساد التضخمي من منتجات القطاع العام إلى منتجات القطاع الخاص في السوق الاستهلاكية المحلية؛ فقد انخفضت أسعار بعض المواد والسلع وتمّ تبني سياسة تخفيض الأسعار والمنافسة السعرية بالإضافة إلى سياسة البيع المباشر من المنتج إلى المستهلك.

الفصل الثالث

دراسة عملية لمرونة الطلب على أهم السلع الغذائية في سورية

المبحث الأول: دراسة وتحليل دالة الاستهلاك في الأمد القصير في سورية.

- أولاً: دالة الاستهلاك في الأمد القصير.
- ثانياً: استخدام النماذج القياسية لحساب دالة الاستهلاك في الاقتصاد السوري.
- ثالثاً: دراسة الخصائص الإحصائية الوصفية لنصيب الفرد من الدخل والاستهلاك.

المبحث الثاني: تحليل مرونة الطلب السعرية والدخلية لأهم السلع الغذائية في سورية

• أولاً: دراسة وتحليل سلعة الأرز في سورية

- ١-١ الواردات السورية من الأرز.
- ٢-١ المتاح من الأرز في سورية ونصيب الفرد منه.
- ٣-١ التغيرات التي طرأت على أسعار الأرز في السوق المحلية.
- ٤-١ تحليل مرونة الطلب السعرية والدخلية لسلعة الأرز في سورية.
- ٥-١ الخصائص الإحصائية الوصفية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة وسعر سلعة الأرز.

• ثانياً: دراسة وتحليل سلعة زيت الزيتون في سورية.

- ١-٢ الإنتاج المحلي لسورية من زيت الزيتون
- ٢-٢ الصادرات السورية من زيت الزيتون
- ٣-٢ المتاح من زيت الزيتون في سورية ونصيب الفرد منه.
- ٤-٢ التغيرات التي طرأت على الأسعار المحلية لزيت الزيتون.
- ٥-٢ تحليل مرونة الطلب السعرية والدخلية لسلعة زيت الزيتون في سورية.

٦-٢ الخصائص الإحصائية الوصفية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة وسعر سلعة زيت الزيتون.

● **ثالثاً: دراسة وتحليل سلعة السكر في سورية.**

- ١-٣ الإنتاج المحلي لسورية من السكر.
- ٢-٣ الواردات السورية من السكر.
- ٣-٣ المتاح من السكر في سورية ونصيب الفرد منه
- ٤-٣ التغيرات التي طرأت على الأسعار المحلية للسكر.
- ٥-٣ تحليل مرونة الطلب السعرية والدخلية لسلعة السكر في سورية.
- ٦-٣ الخصائص الإحصائية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة وسعر سلعة السكر.

● **رابعاً: دراسة وتحليل سلعة الشاي في سورية.**

- ١-٤ الواردات السورية من الشاي.
- ٢-٤ المتاح من الشاي ونصيب الفرد منه
- ٣-٤ التغيرات التي طرأت على الأسعار المحلية للشاي.
- ٤-٤ تحليل مرونة الطلب السعرية والدخلية لسلعة الشاي في سورية.
- ٥-٤ الخصائص الإحصائية الوصفية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة وسعر سلعة الشاي.

المبحث الأول

دراسة وتحليل دالة الاستهلاك في الأمد القصير في سورية

يعتبر الاستهلاك أحد مكونات الدخل القومي لأي بلد، كما يعتبر أحد أهم مؤشرات الرفاهية حيث تنجّه الدراسات اليوم لمعرفة محددات الاستهلاك الاقتصادية والاجتماعية ثم التعرف على دور العادات والتقاليد في تنمية أو تخفيض الاستهلاك، وهل يمكن الاستفادة من هذه العادات لخدمة الاستهلاك والتنمية معاً.^{٥٣}

يعد الاستهلاك في سورية من المحددات الرئيسية للإنفاق المحلي فهو يمثل تقريباً (٧٩٪) في المتوسط من حجم الإنفاق الكلي خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٧)، وتراوح هذه النسبة بين (٨٨٪) عام (١٩٩٢) كحد أعلى، و (٧٢٪) عام (٢٠٠٧) كحد أدنى، ومثل الإنفاق الاستهلاكي للأفراد النسبة العظمى من إجمالي الإنفاق حيث وصل نصيبهم في متوسط الفترة نفسها (٦٦٪) من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي، وهذا يمثل الدور الكبير الذي يلعبه الاستهلاك بصفته الهدف النهائي للإنتاج، إضافة إلى أن ارتفاع نسبته يعكس انخفاض مستوى الادخار من جهة أخرى.^{٥٤}

أولاً: دالة الاستهلاك في الأمد القصير:

بما أن الاستهلاك هو استخدام السلع النهائية لإشباع الرغبات الإنسانية، فالطلب على السلع هو الرغبة المدعومة بالقدرة الشرائية، ويلعب الاستهلاك بصفته أحد عناصر الدخل القومي دوراً أساسياً في الاقتصاد ونموه، فهو يمثل الجزء الأكبر من مكونات الدخل القومي وقد تناولت النظرية الكينزية الاستهلاك من خلال ما يعرف بدالة الاستهلاك (Consumption Function) وهي تعبر عن العلاقة التابعة بين الاستهلاك الكلي من جهة ومستوى الدخل المتاح للأفراد، سعر الفائدة، مستوى الأسعار المتوقع، وتوزيع الدخل من جهة أخرى. بالنسبة للدخل المتاح تفترض النظرية الكينزية وجود علاقة طردية بينه وبين مستوى الاستهلاك مع ثبات العوامل الأخرى، ونظراً لأنه يتحدد من خلال عنصرين أساسيين هما الاستهلاك والادخار من خلال العلاقة التالية:

$$Y = C + S \quad (1)$$

^{٥٣} كنعان، علي، الاستهلاك والتنمية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ندوة الثلاثاء (٢٠٠٧/٣/١٣)، ص ٣.
^{٥٤} المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، دمشق، أعوام مختلفة.

حيث:

Y : الدخل المتاح للتصرف.

C : الإنفاق الاستهلاكي الكلي.

S : الادخار الكلي.

وبالتالي، وكما هو موضح في هذه العلاقة فإن أي تغير يطرأ على الدخل يؤدي إلى تغير الاستهلاك ولكن بنسبة أقل.

أما فيما يتعلق بسعر الفائدة فإنه يؤثر سلبياً على الاستهلاك حيث كلما ارتفع سعر الفائدة ازداد الادخار وانخفض الاستهلاك مع ثبات العوامل الأخرى، أما تأثير توقعات الأسعار في المستقبل على مستوى الاستهلاك فهو إيجابي ويتناسب طرذاً معه، حيث إن توقع الأفراد ارتفاع الأسعار في المستقبل يدفعهم لزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر عند المستوى السائد للأسعار، والعكس صحيح. وكذلك الأمر بالنسبة لمستوى الاستهلاك، إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة تزيد من مستوى الاستهلاك الكلي باعتبار أن الميل الحدي للاستهلاك لدى الطبقة الفقيرة أكبر منه لدى الطبقة الغنية.

وتبعاً لذلك تأخذ دالة الاستهلاك الصيغة الخطية التالية:

$$C = f (Y, r, P, E) \quad (2)$$

حيث:

r : سعر الفائدة في السوق.

P : مستوى الأسعار المتوقع.

E : توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

والجدير بالذكر، بأنه ليست كل المتغيرات التفسيرية في المعادلة السابقة على نفس الدرجة من الأهمية، فهناك دراسات سابقة بينت أن كلاً من سعر الفائدة، توزيع الدخل، ومستوى الأسعار المتوقعة من العوامل الأقل أهمية في التأثير على مستوى الاستهلاك مقارنة بعامل الدخل. وبإسقاط هذه المتغيرات والتركيز على الدخل كأهم متغير تفسيري في دالة الاستهلاك ينتج لدينا نموذج الاستهلاك البسيط المعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$C = f (Y)$$

$$C = a + bY \quad (3)$$

a : الحد الأدنى للاستهلاك الذي لابدّ للفرد من استهلاكه في الفترة القصيرة حتى إذا انعدم الدخل المتاح ووصل إلى الصفر، ويسمى بحد الكفاف.

b : الميل الحدي للاستهلاك وهو قيمة ثابتة، ويفسر بأن كل زيادة في الدخل وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك بمقدار الميل الحدي للاستهلاك (b)

ولإيجاد الميل المتوسط للاستهلاك المعبر عنه بالنسبة المنفقة من الدخل على الاستهلاك نقسم طرفي المعادلة السابقة على (Y) فينتج لدينا:

$$C/Y = a/Y + bY/Y$$

$$C/Y = a/Y + b \quad (4)$$

C/Y : الميل المتوسط للاستهلاك.

وبما أن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك ولكن بنسبة أقل، فإن كل زيادة فيه سينتج عنها انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك، وينتج عن ذلك أن (مرونة الاستهلاك للدخل > ١) حيث:

مرونة الاستهلاك للدخل = الميل الحدي للاستهلاك / الميل المتوسط للاستهلاك

$$EC_Y = b / (a + bY) / Y$$

$$EC_Y = bY / (a + bY) \quad (5)$$

مما سبق نجد أن الاستهلاك كمتغير اقتصادي يتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتي من أهمها:

١ - **مستوى الدخل**: يعتبر الدخل من أهم العناصر التي تؤثر على الاستهلاك، فإذا لم يتوفر للفرد دخل فإنه يضطر لإنفاق مدخراته أو الاستعانة بالآخرين للحصول على دخل لإنفاقه على الاستهلاك، وتعد العلاقة بينهما قوية وطردية أي يزداد الاستهلاك بزيادة الدخل وينقص بنقصانه.

ولقد قدم فريدمان رئيس مدرسة شيكاغو تفسيراً للعلاقة بين الدخل والاستهلاك عندما عبر عنها بأن الاستهلاك العائلي يتحدد إلى حد كبير بالدخل المتوقع الحصول عليه خلال

فترة طويلة في المستقبل أو الدخل الدائم والمستمر فإذا انخفض دخله فلن ينخفض استهلاكه ويضطر للاستدانة وبالمقابل إذا ازداد دخل الفرد خلال فترة قصيرة ومؤقتة فلن يزداد الاستهلاك وإنما يخصص للاذخار.^{٥٥}

٢- **المستوى العام للأسعار:** يؤدي التضخم لارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي تنخفض القوة الشرائية للدخل وينخفض الاستهلاك، فالدخل الذي كان يحقق لصاحبه شراء (١٠٠) سلعة وخدمة فإنه بعد ارتفاع الأسعار لن يستطيع شراء نفس الكمية من السلع والخدمات لذلك سوف يضحي بالادخار وإذا كان الارتفاع شديداً سوف ينخفض استهلاك الفرد أو قد يلجأ لبيع جزء من ممتلكاته العقارية لمواجهة هذه الظروف، فالأسعار تؤثر على الاستهلاك وعادة ما تحدد الدول والحكومات مستويات الأجور عند مستويات الأسعار، وبالتالي فإن ارتفاع السعر سوف يدفع الحكومات لرفع مستوى الدخل بهدف الحفاظ على مستوى مستقر من الاستهلاك للأفراد.

٣- **سعر الفائدة:** إن المتغير الاقتصادي الذي يوفق ويربط بين المقرضين والمقترضين في علاقات تمويلية هو سعر الفائدة، فهو يعتبر السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه الأموال المقترضة لفترة زمنية معينة يتفق عليها (سعر الائتمان)، فمن وجهة نظر المقرض يعتبر سعر الفائدة عائداً للأموال المستثمرة، ومن وجهة نظر المقرض هو تكلفة لها وإذا ما احتفظ المقرضون بالأموال فإن سعر الفائدة هو تكلفة الفرصة البديلة أي مقدار التضحية.^{٥٦}

ونجد أن سعر الفائدة المرتفع سوف يشجع على الادخار ويكون الاستهلاك هو الضحية حيث يخفّض المستهلك كميات الشراء بهدف الادخار والحصول على العائد المرتفع، وبالمقابل عند انخفاض سعر الفائدة يزداد الاستهلاك لأن الأفراد يشعرون بأن الاحتفاظ بالأموال لن يحقق لهم النفع في المستقبل لذلك يفضلون الاستهلاك الحالي. لهذا نجد أن الدولة عندما تحدد سعر الفائدة فإنها تأخذ الاستهلاك بعين الاعتبار لأن انخفاض حجم الاستهلاك سوف يؤثر على الإنتاج نفسه الذي تشجعه الدولة.

^{٥٥} جوارثيني، جيمس، استروب، ريجارد، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن، الاقتصاد الكلي، دار المريخ، الرياض، (١٩٨٨)، ص ٢٤٨، ٢٤٩.

^{٥٦} السيد علي، عبد المنعم، العيسى، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، (٢٠٠٣)، ص ٢٩٨.

٤- **تشكيلة السلع والخدمات:** يتصرف المستهلك بدخله استناداً لما يشاهده من سلع وخدمات، فإذا زاد الدخل ولم يجد المستهلك عرضاً وفيراً من السلع والخدمات فإنه يضطر للاذخار لذلك يتأثر الاستهلاك بالعرض، الذي يتأثر بدوره بالاستثمار ورأس المال وقوة العمل وتوفر المواد الأولية وغيرها، وبشكل عام فإن القدرة الانتاجية للاقتصاد الوطني تؤثر على الطلب الكلي وعلى الاستهلاك فكلما ازداد الاستثمار وتوفرت تشكيلة واسعة من السلع والخدمات أصبح المجال واسعاً لاستهلاك جديد.

والجدير بالذكر ونظراً لأهمية الاستهلاك فقد ظهرت أيضاً العديد من النظريات التي حاولت تحليل العلاقة بين الدخل والاستهلاك وتفسير السلوك الاستهلاكي ومن أهمها:

١- نظرية الدخل النسبي (١٩٤٨ "Duesenberry")^{٥٧}:

تفترض هذه النظرية أن الاستهلاك يتأثر بعوامل نفسية خلاف الدخل المادي، لذا فإن استهلاك الأفراد لا يعتمد على الدخل الحالي وإنما على دخول الآخرين في البيئة نفسها، وكذلك على معدلات ونمط الاستهلاك في الفترات السابقة، أي أن استهلاك الفرد يتوقف على أعلى دخل حصل عليه في الفترة السابقة.

وتفترض النظرية أيضاً أنه من السهل زيادة المستهلك لمعدلات استهلاكه عند زيادة دخله، ولكن من الصعب العودة إلى مستويات الاستهلاك السابقة عند انخفاض دخله، وعليه فإن معدلات الاستهلاك في المدى القصير في تزايد مستمر بسبب التقليد والمحاكاة.

٢- نظرية الدخل الدائم (١٩٥٧ "Friedman")^{٥٨}:

تفترض هذه النظرية كما صاغها فريدمان أن كلاً من الدخل والاستهلاك يتكون من دخل دائم وعابر، واستهلاك دائم وعابر، وحسب ذلك التقسيم فإن العلاقة بين الدخل والاستهلاك هي بين الدخل الدائم والاستهلاك الدائم، حيث إن الاستهلاك لا يتأثر بالمتغيرات المفاجئة في الدخل وهو ما أسماه فريدمان بالدخل العابر أو الانتقالي. وافترض فريدمان أن الاستهلاك الدائم هو نسبة ثابتة من الدخل الدائم، أي أن العلاقة بينهما علاقة تناسبية.

⁵⁷ J.Duesenberry, "Income- Consumption Relations and Their Implications in Income Employment and Public Policy", New York, Norton, PP 54- 81.

⁵⁸ M. Friedman, A Theory of the Consumption Function, Princeton, 1975.

٣- نظرية دورة الحياة ("Ando and Modigliani" ١٩٦٣):^{٥٩}

تفترض هذه النظرية أن الاستهلاك يتأثر بعوامل نفسية خلاف عامل الدخل، فالمستهلك يتخذ قراراته الاستهلاكية حسب توقعات دخله المستقبلي بحيث يحاول المحافظة على نمط استهلاكي أو مستوى معيشة مستقر خلال سنوات حياته. لذا فإن الميل المتوسط للاستهلاك يكون منخفضاً خلال المراحل الأولى لحياته لتكوين سلة ادخار تساعد على التمتع والعيش برخاء حتى آخر مراحل الحياة.

ثانياً: استخدام النماذج القياسية لحساب دالة الاستهلاك في الاقتصاد السوري:

⁵⁹ A. Ando, F. Modigliani, The Life Cycle Hypothesis of Saving Aggregate Implications And Tests American Economic Review, March 1963, PP 55- 84.

لإيجاد معادلة الاستهلاك في الاقتصاد السوري وحساب قيم كل من (الثابت، الميل الحدي، الميل المتوسط، والمرونة) خلال الفترة من (١٩٩٢ - ٢٠٠٧) سيتم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي يعتبر أحد الأساليب الإحصائية وأبسط أنواع نماذج الانحدار، يستخدم في قياس العلاقات الاقتصادية بين متغير ما يسمى المتغير التابع ومتغير آخر أو عدة متغيرات أخرى تسمى المتغيرات التفسيرية (المستقلة)،^{٦٠} حيث يمكن باستخدام هذا النموذج قياس العلاقة بين الاستهلاك كمتغير تابع والدخل المتاح كمتغير مستقل، أي ما يعرف (بدالة الاستهلاك)، والعلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعرها، والدخل، وأسعار السلع الأخرى وهو ما يعرف (بدالة الطلب) وغيرها من العلاقات الأخرى.

وهو يأخذ الشكل التالي:^{٦١}

$$Y = \alpha + \beta X \quad (6)$$

حيث أن:

Y = المتغير التابع.

X = المتغير التفسيري (المستقل).

α = تقيس قيمة المتغير التابع في المتوسط الناتج عن أثر المتغيرات التفسيرية المؤثرة فيه والمستبعدة من المعادلة.

β = تقيس التغير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغير التفسيري وحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى.

ولتقدير قيم معلمات النموذج سيتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج (Excel) بعد تطبيق الخطوات التالية:

- استخدام بيانات الدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي بالأسعار الثابتة، ويتم ذلك من خلال قسمة قيم المتغيرات بالأسعار الجارية على الرقم القياسي لأسعار التجزئة حيث عام (٢٠٠٠) سنة الأساس. والهدف من استخدام قيم المتغيرات بالأسعار الثابتة هو استبعاد أثر التضخم وتغيراته خلال فترة الدراسة وأثره على النتائج.
- إيجاد نصيب الفرد من الدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي من خلال قسمة الإجمالي من

⁶⁰ Stock. James, Watson. Mark, Introduction to Econometrics, Addison Wesley, New York, 2003, P92.
^{٦١} عطية، عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٢٣٢.

القيم على عدد السكان، وذلك من أجل استبعاد أثر الزيادة السكانية وأثرها على النتائج.

- يأخذ النموذج الشكل التالي:

فرضية العدم (H_0): عدم وجود علاقة بين الدخل والاستهلاك، أي أن الدخل لا يؤثر في الاستهلاك.

الفرضية البديلة (H_1): وجود العلاقة بين الدخل والاستهلاك وأن تغيرات الدخل تؤثر في الاستهلاك وتؤدي إلى تغيرات فيه.

معادلة الاستهلاك وتكتب بالشكل:

$$C = \alpha + \beta Y \quad (7)$$

وعند حل النموذج نحصل على الشكل التالي لمعادلة الاستهلاك للاقتصاد السوري في الأمد القصير خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٧):

$$C = 16.794 + 0.527Y \quad (8)$$

$$t_{Stat} \quad (2.84) \quad (4.8)$$

$$(0.05) \quad (0.01)$$

$$R^{2*} = 0.59 \quad F = 23.05 \quad (0.0002) \quad (0.01)$$

تبين من المعادلة السابقة المعبرة عن دالة الاستهلاك بالنسبة للدخل في الأمد القصير مايلي:

• قيمة (R^{2*}) تدل على أن (٥٩٪) من التغيرات التي تطرأ على الاستهلاك تفسرها

التغيرات التي تطرأ على الدخل، أما (٤١٪) الباقية تفسرها عوامل أخرى.

• بما أن قيمة (F) مرتفعة عند مستوى دلالة (٠,٠١) بمعنى أن قيمة (F) المحسوبة

أكبر من قيمة (F) الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة

بأنه يوجد علاقة بين الدخل والاستهلاك وأن تغيرات الدخل تؤثر في الاستهلاك

وتؤدي إلى تغيرات فيه.

• بالنسبة للثابت ($\alpha = 16,794$) فنجد أنه معنوي عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وذلك

لأن قيمة (t المحسوبة) أكبر من قيمة (t الجدولية) لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل

الفرضية البديلة، ونقول إنه عند انعدام دخل المستهلك فإن الحد الأدنى للاستهلاك الذي لابد للفرد من استهلاكه في الفترة القصيرة هي (١٦٧٩٤ ل.س).

- بالنسبة للميل الحدي للاستهلاك ($\beta = ٠,٥٢٧$) فإنه يفسر بأن كل زيادة في الدخل بمقدار (١٠٠٠ ل.س) تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك أكثر من النصف أي بقيمة (٥٢٧ ل.س).

- لحساب قيم الميل الحدي للاستهلاك ومرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل يتم تعويض قيم الدخل والاستهلاك بالمعادلة وحسابها والجدول رقم (١٢) يوضح هذه القيم:

الجدول (١٢)

حساب (الميل الحدي للاستهلاك، الميل المتوسط للاستهلاك، مرونة الاستهلاك للدخل)

للاقتصاد السوري خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٧)

(القيم: ل.س، بالأسعار (٢٠٠٠ = ١٠٠))

الأعوام	نصيب الفرد من الدخل المتاح بالأسعار الثابتة	نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي بالأسعار الثابتة	الميل الحدي للاستهلاك (b)	الميل المتوسط للاستهلاك (c / y)	مرونة الاستهلاك للدخل (Ecy)
-	-31.867	0.000	0.527	0	0
-	0	16.795	0.527	-	-
1992	46.521	41.303	0.527	0.888	0.593
1993	47.464	41.800	0.527	0.881	0.598
1994	51.156	43.745	0.527	0.855	0.616
1995	50.550	43.426	0.527	0.859	0.613
1996	55.204	45.878	0.527	0.831	0.634
1997	55.159	45.854	0.527	0.831	0.634
1998	56.122	46.361	0.527	0.826	0.638
1999	52.678	44.547	0.527	0.846	0.623
2000	44.672	40.329	0.527	0.903	0.584
2001	52.531	44.470	0.527	0.847	0.622
2002	54.200	45.349	0.527	0.837	0.630
2003	53.951	45.217	0.527	0.838	0.629
2004	56.496	46.558	0.527	0.824	0.639
2005	58.065	47.385	0.527	0.816	0.646
2006	60.715	48.781	0.527	0.803	0.656
2007	63.943	50.482	0.527	0.789	0.667

المصدر: حسبت بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، أعوام مختلفة.

من خلال دراسة الجدول السابق وتحليل بياناته نجد أنه:

- استمر نصيب الفرد من الدخل المتاح بالأسعار الثابتة بالازدياد خلال الفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٨)، إلا أن آثار الأزمة الاقتصادية انعكست بشكل مباشر على إجمالي الدخل المتاح، كما أن استمرار زيادة المعدل السكاني قد أثرا على نصيب الفرد من الدخل المتاح، ثم عاود هذا المؤشر ارتفاعه ليصل إلى (٦٣٩٤٣ ل.س للفرد/ سنوياً) وذلك عام (٢٠٠٧)، وبالمقابل نجد أن معدل الزيادة التي حققها نصيب الفرد من الدخل المتاح بلغت (٨٪) في حين أن معدل النمو السكاني لنفس الفترة بلغ (٢,٧٪).

- أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي فقد تراوح بين (٤١٣٠٣ ل.س) عام (١٩٩٢) و (٦٣٩٤٣ ل.س) عام (٢٠٠٧) وكان معدل النمو له (٢,٧٪) خلال هذه الفترة، وبما أن الإنفاق الاستهلاكي يتناسب طردياً مع الدخل المتاح فإن انخفاض نصيب الفرد من الدخل المتاح خلال عامي (١٩٩٩ - ٢٠٠٠) رافقه انخفاض نصيبه من الإنفاق الاستهلاكي ليصل إلى (٤٠٣٢٩ ل.س للفرد/ سنوياً) عام (٢٠٠٠).

- ولدى القيام بالتحليل الاقتصادي للعلاقة بين الدخل والاستهلاك خلال الفترة من (١٩٩٢-٢٠٠٧) تبين مايلي:

• بلغ الميل الحدي للاستهلاك (٠,٥٢٧) أي أن كل تغير في الدخل بمقدار (١٠٠٠ ل.س) تؤدي إلى تغير في الاستهلاك بمقدار (٥٢٧ ل.س).

• أما الميل المتوسط للاستهلاك فلدى مقارنته مع نصيب الفرد من الدخل التصرفي نجد أنه في الفترة بين (١٩٩٢-١٩٩٨) والتي ازداد فيها نصيب الفرد من الدخل المتاح انخفض الميل المتوسط للاستهلاك من (٨٨٨ ل.س) إلى (٨٢٦ ل.س) لكل (١٠٠٠ ل.س) من الدخل المتاح وهذا يدل على تحسن المستوى المعيشي للأفراد وتحول جزء أكبر من دخولهم نحو الادخار، أما في فترة الأزمة الاقتصادية ازداد الميل المتوسط للاستهلاك إلى (٩٠٣ ل.س) ليعكس تردي الأوضاع المعيشية في تلك الفترة واستحوذ الاستهلاك على نصيب أكبر من دخول الأفراد، أما الفترة التي تلت تلك الأزمة وهي (٢٠٠٠-٢٠٠٧) فقد عاود الميل المتوسط للاستهلاك للانخفاض فيها ليصل في عام (٢٠٠٧) إلى أدنى مستوياته (٠,٧٩) مشيراً إلى تحسن المستوى المعيشي للأفراد مرة أخرى وازدياد نصيب الادخار في دخولهم.

• وبالنسبة لمرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل فنلاحظ أنه خلال فترة الدراسة كانت النسبة أقل من (١٪) أي أن المرونة ضعيفة وهذا يعني أن كل تغير في الدخل بنسبة (١٪) سيؤدي إلى تغير في الاستهلاك بنسبة أقل من (١٪)، وتراوحت هذه النسبة حسب بيانات الدراسة من (٠,٥٩٪) عام (١٩٩٢) إلى (٠,٦٧٪) عام (٢٠٠٧)، مما يعني ازدياد مرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل ولكنها مازالت أقل من (١٪) وهذا يشير إلى توجه الأفراد للحصول على السلع الكمالية بعد إشباع احتياجاتهم من السلع الضرورية المرافق لتحسن مستوى المعيشة.

باستثناء عام (٢٠٠٠) انخفضت هذه المرونة إلى (٠,٥٨٪) نتيجة الأزمة السابقة التي أدت إلى ضعف المرونة أكثر وعدم تجاوب الاستهلاك لتغيرات الدخل لسعي الأفراد لتأمين احتياجاتهم الاستهلاكية الأساسية.

- ولحساب مرونة الاستهلاك الثابتة بالنسبة للدخل خلال فترة الدراسة يجب استخدام النموذج اللوغاريتمي المزدوج، حيث تأخذ المعادلة الأصلية لهذا النموذج الشكل التالي:^{٦٢}

$$Y = \alpha X^\beta \quad (9)$$

حيث:

Y : المتغير التابع.

X : المتغير المستقل.

α : المعلمة الناقلة.

β : مرونة المتغير التابع بالنسبة للمتغير المستقل.

ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى، ولذلك يتم تحويل المعادلة إلى الصيغة الخطية من خلال أخذ لوغاريتم الطرفين لتصبح المعادلة بالشكل التالي:

$$\ln Y = \ln \alpha + \beta \ln X \quad (10)$$

المعادلة السابقة تمثل صيغة النموذج اللوغاريتمي المزدوج ويتم حل النموذج وتطبيقه على الاقتصاد السوري خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٧) من خلال استخدام برنامج (Excel) وتطبيق الخطوات التالية:

- حساب لوغاريتم نصيب الفرد من الدخل المتاح للتصرف وبالأسعار الثابتة.
- حساب لوغاريتم نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي النهائي.
- يأخذ النموذج الشكل التالي:

$$\ln C = \ln \alpha + \beta \ln Y \quad (11)$$

- وبحل النموذج تنتج لدينا النتائج التالية:

$$\ln C = 1.371 + 0.612 \ln Y \quad (12)$$

$$t_{Stat} \quad (2.62) \quad (4.65)$$

^{٦٢} الشوربجي، مجدي، الاقتصاد القياسي "النظرية والتطبيق"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٤٥.

(0.05) (0.01)

$R^{2*} = 0.58$ F (21.631) (0.0003) (0.01)

- من المعادلة السابقة يتبين لدينا أن مرونة الاستهلاك الثابتة لسورية بالنسبة للدخل خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٧):

• قيمة (R^{2*}) تبين أن (٥٨٪) من التغيرات التي تطرأ على لوغاريتم الاستهلاك تعود للتغيرات الناتجة عن لوغاريتم الدخل أما النسبة الباقية من التغيرات وهي (٤٢٪) فإنها تعود لعوامل أخرى.

• بما أن قيمة (F) مرتفعة عند مستوى دلالة (٠,٠١) بمعنى أن قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد علاقة بين لوغاريتم الدخل ولوغاريتم الاستهلاك وأن التغيرات في لوغاريتم الدخل تؤثر في لوغاريتم الاستهلاك وتؤدي إلى تغيرات فيه.

• بالنسبة للثابت ($\alpha = 1,371$) فنجد أنه معنوي عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وذلك لأن قيمة (t) المحسوبة وهي (٢,٦٢) أكبر من قيمة (t) الجدولية) لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، ونقول إنه عند انعدام لوغاريتم الدخل للمستهلك الفرد فإن الحد الأدنى للاستهلاك الذي لابد للفرد من استهلاكه في الفترة القصيرة هو (١,٣٧١).

• أما بالنسبة لقيمة المرونة الثابتة وهي ($\beta = 0,612$) فنجد أنها معنوية عند مستوى دلالة (٠,٠١) وذلك لأن قيمة (t) المحسوبة وهي (٤,٦٥) أكبر من قيمة (t) الجدولية) لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، ونقول إن قيمة مرونة الاستهلاك الثابتة بالنسبة للدخل خلال فترة الدراسة (١٩٩٢-٢٠٠٧) هي (٠,٦١٢)

وبما أن قيمة المرونة أقل من (١) فتعني أن المرونة ضعيفة وأن التغير بالدخل بنسبة (١٪) تؤدي إلى تغيرات في الاستهلاك بنسبة (٠,٦١٪).

ثالثاً: دراسة الخصائص الإحصائية الوصفية لنصيب الفرد من الدخل والاستهلاك في سورية:

تكمن أهمية الخصائص الإحصائية الوصفية للمتغيرات بأنها تمكّن الباحث من أخذ صورة واضحة ومبسطة عن المتغير الذي تتم دراسته وتحليله، وسيتم استخدام برنامج (Excel) لإيجاد وحساب أهم الخصائص الإحصائية الوصفية للمتغيرات المدروسة. ظهرت في الجدول رقم (١٣) نتائج حساب الخصائص الإحصائية الوصفية لكل من نصيب الفرد من الدخل المتاح ونصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي في سورية:

الجدول (١٣)

الخصائص الإحصائية الوصفية لنصيب الفرد من الدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي في سورية
(بالأسعار الجارية ، القيم: ل.س)

البيان	نصيب الفرد من الدخل المتاح	نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي
عدد المفردات	١٦	١٦
الحد الأقصى	١٠٠,٢٧	٧٦,١
الحد الأدنى	٢٧,٨٤	٢٥,٣
المدى	٧٢,٤٣	٥٠,٨
الوسط الحسابي	٥٣,٥٩	٤٤,٧
الوسيط	٤٧,٨٢	٤١,٨
الانحراف المعياري	١٩,٦٧	١٥,١
الخطأ المعياري	٤,٩٢	٣,٨

من النتائج المبينة في الجدول السابق تبين مايلي:

- بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل المتاح فقد تمّ حساب الخصائص الإحصائية لسلسلة زمنية مكونة من (١٦ سنة) متمثلة بالفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٧)، حيث وصل الحد الأقصى لنصيب الفرد من الدخل المتاح إلى (١٠٠٧٢ ل.س) وذلك في عام (٢٠٠٧)، أما الحد الأدنى له فقد بلغت قيمته (٢٧٨٤ ل.س) وذلك في عام (١٩٩٢)، ووصلت قيمة المدى للفترة المدروسة (٧٢٤٣ ل.س) وهي تعبر عن الفرق بين الحد الأقصى للدخل الذي حصل عليه الفرد والحد الأدنى له ويعد هذا الفرق منخفضاً نسبياً، وكان متوسط دخل الفرد خلال الفترة المدروسة (٥٣٥٩ ل.س) وهو ما

يعبر عنه بالوسط الحسابي، وبلغت قيمة الوسيط (٤٧٨٢ ل.س) مما يعني أن (٥٠٪) من الأفراد في تلك الفترة كانت دخولهم أقل من قيمة الوسيط (٤٧٨٢ ل.س)، و (٥٠٪) من الأفراد كانت دخولهم أعلى من قيمته. أخيراً وبالنسبة للانحراف المعياري بلغت قيمته (١٩,٦٧) وهي أقل من قيمة نصف الوسط الحسابي حيث بلغت (٢٦,٧٩) لذا يمكن القول بأن نصيب الفرد من الدخل المتاح لم تشهد تباينات خلال فترة الدراسة وكانت الفروق ضمن حدود معقولة.

- أما بالنسبة لنصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي فمن دراسة الخصائص الإحصائية للسلسلة الزمنية المكونة من (١٦ سنة) ومتمثلة بالفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٧) نجد أن قيمة الحد الأقصى لنصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي بلغت (٧٦١ ل.س) وذلك في عام (٢٠٠٧)، والحد الأدنى له (٢٥٣ ل.س) عام (١٩٩٢)، وبلغ الفرق بين الحدين الأدنى والأقصى والمتمثل بالمدى (٥٠٨ ل.س). أما متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي فوصل في تلك الفترة إلى (٤٤٧ ل.س)، وقيمة الوسيط كانت (٤١٨ ل.س)، لذلك نقول إن (٥٠٪) من الأفراد كانت قيمة إنفاقهم الاستهلاكي أقل من (٤١٨ ل.س)، و (٥٠٪) من الأفراد كانت قيمة إنفاقهم الاستهلاكي أعلى من قيمة الوسيط وذلك خلال فترة الدراسة. أما قيمة الانحراف المعياري بلغت (١٥,١) وهي أقل من قيمة نصف الوسط الحسابي البالغة (٢٢,٣٥) مما يعني أن نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي لم يشهد تباينات وفروق واضحة خلال فترة الدراسة.

المبحث الثاني

تحليل مرونة الطلب السعرية والدخلية لأهم السلع الغذائية في سورية

أولاً: دراسة وتحليل سلعة الأرز في سورية:

يعتبر الأرز جزءاً محورياً في العديد من الحضارات، بل إن بعض البلاد تعزو تطورها الحضاري لزراعة الأرز. كما يعد من أكثر الأغذية الشعبية المفضلة في العالم ورغم أهميته ومحصوله في تزايد ولكن حصة الفرد في تناقص بسبب تزايد أعداد السكان المعتمدين عليه كغذاء.

ويزرع الأرز في (١١٣) بلد حول العالم مشكلاً بذلك قوتاً أساسياً لأكثر من نصف سكان العالم وموفرأ نحو (٢٧٪) من الطاقة الغذائية ونحو (٢٠٪) من مصدر البروتين الغذائي لدى البلدان النامية. كما أن زراعته تشكل النشاط الرئيسي ومورد الدخل الأكبر لحوالي (١٠ مليون) أسرة زراعية في آسيا وأفريقيا، ويُنتج نحو أربعة أخماس المحصول العالمي على أيدي صغار المزارعين ويُستهلك محلياً.^{٦٣}

وهناك ثلاث دول في العالم هي الأكثر ازدحاماً بالسكان وتستخدم الأرز كغذاء أساسي لها وهي الصين والهند واندونيسيا، حيث يصل عدد سكان هذه الدول مجتمعة إلى حوالي (٢٥٠٠ مليون نسمة).

ونظراً للأهمية الكبيرة لهذا المحصول بالنسبة للتغذية البشرية والأمن الغذائي للعالم ككل؛ تعمل المنظمات الدولية على الترويج لاعتماد أساليب مستدامة لإنتاج محصول الأرز بشكل يضمن الحد من ظاهرتي الجوع والفقر في العالم، بالإضافة إلى المحافظة على البيئة وتحسين أوضاع معيشة الأجيال الحاضرة والمستقبلية وموارد دخل كل من يعتمد في حياته ورزقه على هذا المحصول.* وبالنسبة لسورية، يعد الأرز من المواد الغذائية الأساسية والمفضلة في المجتمع السوري، فلا يمكن أن نجد أسرة لا تستهلك الأرز مهما كان دخلها، ونظراً لكون الأرز لا يُزرع فيها؛ فإنها تعد مستورداً صافياً له، وقد دأبت الحكومة على توزيع الأرز على المواطنين ضمن سياسة دعم السلع الأساسية ولكن دعم هذه السلعة قد توقف لأسباب غير معروفة منذ عام (٢٠٠٥).

^{٦٣} www.foa.com، منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO)، "بعض الحقائق عن الأرز"، (٢٠٠٤).
* حيث تم الاتفاق دولياً عن طريق منظمة الأغذية العالمية (الفاو) لإعلان الألفية الثانية (٢٠٠٠) هو التقليل من الفقر وتخصيص سنة (٢٠٠٤) سنة دولية للأرز من أجل محاربة الجوع.

١-١- الواردات السورية من الأرز:

تتنوع مصادر استيراد الأرز في سورية، فهي تستورده من دول شرق آسيا، مصر، إسبانيا وأستراليا.

وتعكس بيانات الجدول رقم (١٤) اعتماد سورية على استيراد نوع واحد من الأرز وهو الأرز المقشر وذلك حتى عام (٢٠٠٢)، حيث بدأت بعده باستيراد نوع آخر منه وهو الأرز المضروب وبكميات كبيرة فاقت الكميات المستوردة من النوع الأول، والسبب في ذلك يعود إلى أن الأرز المدعوم من الحكومة من هذا النوع.

الجدول (١٤)

كمية الاستيراد من الأرز خلال الفترة من (١٩٩٢ - ٢٠٠٨)

الأعوام	كمية الاستيراد (طن)		
	رز مضروب	رز مقشر	إجمالي الرز
١٩٩٢	٠	١٢٥٠٥١	١٢٥٠٥١
١٩٩٣	٠	١٤٣٨٢٦	١٤٣٨٢٦
١٩٩٤	٠	١١٥٨٦١	١١٥٨٦١
١٩٩٥	٠	١٤٢٠٩٩	١٤٢٠٩٩
١٩٩٦	٠	١٢٤٥٢٩	١٢٤٥٢٩
١٩٩٧	٠	٢٢٠٩٢٦	٢٢٠٩٢٦
١٩٩٨	٠	١٣٦١٥٣	١٣٦١٥٣
١٩٩٩	٠	١٣٤٢٧٩	١٣٤٢٧٩
٢٠٠٠	٠	١٦١٥٤٧	١٦١٥٤٧
٢٠٠١	٠	٢٣٢٣٥٧	٢٣٢٣٥٧
٢٠٠٢	١٤٢٣٥٤	٣٨٠٦٢	١٨٠٤١٦
٢٠٠٣	١٠٠١٨٨	٩٢٥٢١	١٩٢٧٠٩
٢٠٠٤	١٢٦٩٤٥	١١٠٥٣٢	٢٣٧٤٧٧
٢٠٠٥	١٧٨٤٩٥	٨٦٦٥٤	٢٦٥١٤٩
٢٠٠٦	١٩٤١٠٤	٦٧٠٤٤	٢٦١١٤٨
٢٠٠٧	٢٠٤٨٠٢	٨٤٢٦٠	٢٨٩٠٦٢
٢٠٠٨	١١٢٥٩٢	١١٦٥٧٠	٢٢٩١٦٢

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

نجد من الجدول السابق أنه تراوح إجمالي استيراد الأرز في الفترة بين (١٩٩٢ - ٢٠٠١) بين (١٢٥٠٥١ طن) عام (١٩٩٢) و (٢٣٢٣٥٧ طن) عام (٢٠٠١)، إلا أنه في عام (١٩٩٤) انخفض استيراده عن العام الذي سبقه وذلك بسبب تخفيض الحكومة لكمية الأرز المدعوم المخصصة للفرد، حيث أصبحت نصف كيلو غرام للفرد بعد أن كانت (١ كغ/ للفرد)، أما الارتفاع الذي شهدته كمية الاستيراد عام (١٩٩٧) فيُعزى إلى ازدياد كمية الإنتاج العالمي من

الأرز في ذلك العام بحوالي (٢ مليون طن) عن إنتاج عام (١٩٩٦) من جهة، وانخفاض حجم التجارة الدولية منه في عام (١٩٩٧) بمقدار (١,٢ مليون طن) عن العام الذي يسبقه؛ الأمر الذي أدى إلى ازدياد المعروض من الأرز في السوق العالمية وانخفاض الطلب عليه عالمياً مما أدى إلى انخفاض الأسعار واستفادة سورية من هذا التخفيض وزيادة الكميات المستوردة منه من جهة أخرى.**

ومنذ عام (٢٠٠١) أصبح إجمالي الاستيراد يشمل كلا نوعي الأرز (المقشر والمضروب)، ويبين الجدول أن هناك تفاوتاً في الكميات المستوردة من سنة لأخرى وهذا له علاقة بسياسات الاستيراد وسعر الأرز العالمي، فنلاحظ أنه بعد الزيادة الحاصلة في كميات الاستيراد عام (٢٠٠١) تراجعت إلى (١٨٠٤١٦ طن) عام (٢٠٠٢) وذلك بسبب الأزمة التي أصابت العالم على أعقاب أحداث (١١ أيلول) وما تلاها من عقوبات اقتصادية على سورية. وبعد هذا العام أي (٢٠٠٢) طرأت تغيرات طفيفة على الكميات المستوردة من الأرز زيادةً ونقصاناً، كان أبرزها الانخفاض الواضح في كمية الاستيراد عام (٢٠٠٨) حيث وصلت إلى (٢٢٩١٩٢ طن) بعد أن كانت (٢٨٩٠٦٢ طن) في عام (٢٠٠٧) بنسبة انخفاض قدرها (٢٠,٦٪) وذلك بسبب ارتفاع الأسعار في إطار أزمة الغذاء العالمية نتيجة انخفاض الإنتاج العالمي من الأرز.

٢-١- المتاح من الأرز في سورية ونصيب الفرد منه:

**سبب انخفاض الكمية المطلوبة عالمياً من الأرز يعود إلى تقليص بعض كبار الدول المستوردة للأرز لحجم مشترياتها منه نتيجة المحزونات الكبيرة المتاحة في أعقاب موسم الإنتاج الجيد في العامين (١٩٩٥ - ١٩٩٦).

يظهر الجدول (١٥) التطورات التي طرأت على المتاح من الأرز في سورية ونصيب الفرد منه.

الجدول (١٥)

المتاح من الأرز في سورية ونصيب الفرد منه

الأعوام	اجمالي المتاح (طن)	نصيب الفرد من المتاح (كغ/ للفرد)
١٩٩٢	١٢٥٠٥١	٩,٦٥
١٩٩٣	١٤٣٨٢٦	١٠,٧٤
١٩٩٤	١١٥٨٦١	٨,٤١
١٩٩٥	١٤٢٠٩٩	٩,٥٧
١٩٩٦	١٢٤٥٢٩	٨,٤٩
١٩٩٧	٢٢٠٩٢٦	١٤,٦٦
١٩٩٨	١٣٦١٥٣	٨,٨٠
١٩٩٩	١٣٤٢٧٩	٨,٤٥
٢٠٠٠	١٦١٥٤٧	٩,٩٠
٢٠٠١	٢٣٢٣٥٧	١٣,٩٠
٢٠٠٢	١٨٠٤١٦	١٠,٥٣
٢٠٠٣	١٩٢٧٠٩	١٠,٩٨
٢٠٠٤	٢٣٧٤٧٧	١٣,٢٥
٢٠٠٥	٢٦٥١٤٩	١٤,٥١
٢٠٠٦	٢٦١١٤٨	١٣,٩٥
٢٠٠٧	٢٨٩٠٦٢	١٥,٠٨
٢٠٠٨	٢٢٩١٦٢	١١,٦٧

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

يمثل المتاح من الأرز إجمالي الكمية المستوردة منه نظراً لانعدام الإنتاج المحلي منه وبالتالي انعدام التصدير لذا فإن التطورات التي طرأت على الكمية المستوردة هي التطورات ذاتها التي طرأت على كمية المتاح منه في السوق المحلية، وهذا ما يظهر من الجدول السابق.

وبينت دراسة دخل ونفقات الأسرة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤)،* والموضح في الملحق (٢-٦، ٢-٨)، أن متوسط الإنفاق والاستهلاك الشهري للأسرة من الأرز يختلف باختلاف المحافظة وسواء كانت في مركزها أم في الريف تبعاً للعادات والتقاليد ومستوى المعيشة، إلا أنه بالنسبة لمتوسط الإنفاق الشهري للأسرة على مستوى القطر بلغ (٢١٠,٧٢ ل.س شهرياً/ الأسرة) وذلك مقابل استهلاك شهري يبلغ (٨,٥٩ كغ شهرياً/ للأسرة)، ويلاحظ بأن متوسط ما تنفقه الأسرة شهرياً على الأرز سواء كان في مركز المحافظة أم في الريف هو ثابت تقريباً وهذا يدل على أهمية الأرز الغذائية حيث بلغ متوسط الإنفاق الشهري للأسرة في مركز المحافظة (٢٠٨ ل.س شهرياً/ الأسرة)

* الدراسة والمسح الذي قام به المكتب المركزي للإحصاء، سبق ذكرها في الفصل السابق.

ومقدار استهلاكها له (٨,٣٢ كغ شهرياً/ للأسرة)، ومتوسط ما تنفقه الأسرة في الريف (٢١٣ ل.س شهرياً/ الأسرة) ومقدار استهلاكها الشهري منه (٨,٩٨ ل.س شهرياً/ للأسرة).

أما بالنسبة لنصيب الفرد منه فهو يعبر عن المتاح من الأرز مقسوماً على عدد السكان، والجدول السابق يوضح نصيب الفرد من المتاح من الأرز في سورية خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٨). وبما أن التغيرات الطارئة على عدد السكان محدودة وبنفس الاتجاه – أي بازدياد مستمر – فإن التغيرات الحاصلة في نصيب الفرد مرجعها الأساسي إلى تغيرات المتاح من الأرز، من خلال الجدول وهذا ما حصل في الأعوام (١٩٩٤ - ١٩٩٧ - ٢٠٠١ - ٢٠٠٨) حيث بلغ نصيب الفرد منه (٨,٤ - ١٤,٦ - ١٣,٩ - ١١,٦ كغ/ للفرد) على الترتيب للأسباب التي سبق ذكرها.

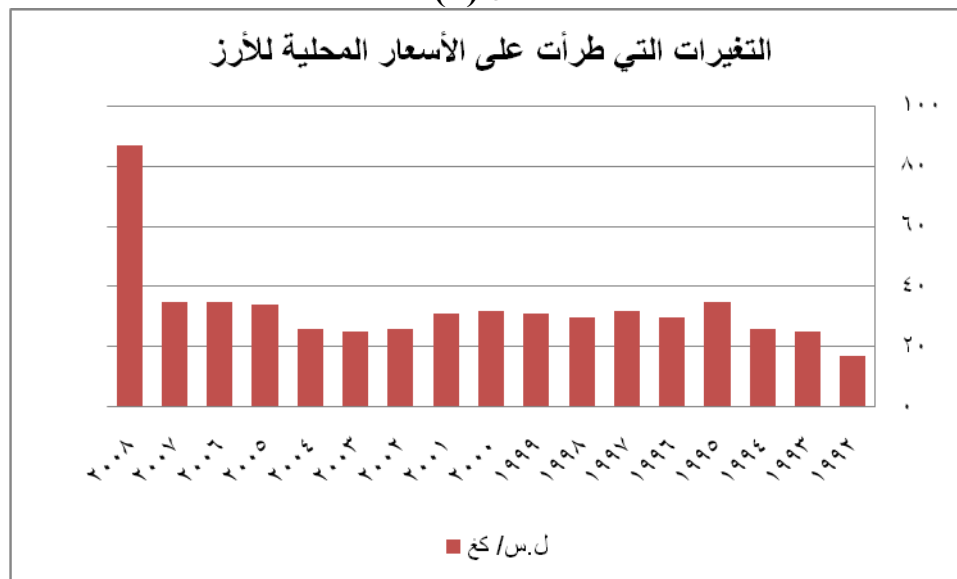
إلا أنه بشكل عام، تراوح نصيب الفرد خلال الفترة المدروسة (١٩٩٢ - ٢٠٠٨) بين (٨,٤ كغ للفرد) عام (١٩٩٤) و (١٥ كغ للفرد) عام (٢٠٠٧).

وبينت دراسة دخل ونفقات الأسرة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤)، والموضحة في الملحق (٢-٧، ٢-٩)، أن متوسط ما ينفقه ويستهلكه الفرد شهرياً من الأرز بحدود (٣٦,٢٢ ل.س شهرياً/ للفرد) مقابل استهلاكه ما يعادل (١,٤٧ كغ شهرياً/ للفرد)، هذا ويختلف مقدار استهلاكه وإنفاقه بحسب مكان إقامته سواء كان في مركز المحافظة أو في الريف حيث بلغ إنفاق الفرد الشهري في مركز المحافظة على الأرز (٣٩ ل.س شهرياً/ الفرد) وذلك مقابل استهلاكه (١,٥٤ كغ شهرياً/ للفرد)، أما في الريف فمتوسط إنفاقه كان (٣٤ ل.س شهرياً/ الفرد) واستهلاكه (١,٤٣ كغ شهرياً/ للفرد) ويلاحظ أن مقدار الفروق بين الفرد في مركز المحافظة أو في الريف يعد قليلاً مما يعبر عن أهمية سلعة الأرز الغذائية.

١-٣- التغيرات التي طرأت على أسعار الأرز في السوق المحلية:

يختلف سعر الكيلو من الأرز من فترة لأخرى وذلك انعكاساً للتغيرات في أسعاره في الأسواق العالمية كونه سلعة مستوردة وهذا ما يوضحه الشكل رقم (٣)

الشكل (٣)



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

يظهر لنا من الشكل السابق، والملحق (٢-١٠)، بأنه كان اتجاه سعر الكيلو غرام من الأرز خلال الأعوام (١٩٩٢ - ١٩٩٣ - ١٩٩٤ - ١٩٩٥) نحو الارتفاع المستمر، حيث ازداد سعر الكيلو من (١٧ ل.س) عام (١٩٩٢) إلى (٣٥ ل.س) عام (١٩٩٥)، ثم تلا ذلك تقلبات عديدة في كلا الاتجاهين (الزيادة والنقصان) حتى عام (٢٠٠٣) حيث بلغ سعر الكيلو (٢٥ ل.س)، أخذ بعدها بالارتفاع المتواصل ليقفز في عام (٢٠٠٨) قفزة كبيرة ليصل سعر الكيلو إلى (٨٧ ل.س) بعد أن كان (٣٥ ل.س) في عام (٢٠٠٧). ويعود السبب كما ذكر آنفاً إلى أزمة الغذاء في العالم في تلك الفترة.

١-٤- تحليل مرونة الطلب السعرية والدخلية لسلعة الأرز في سورية:

لدراسة وتحليل كل من مرونة الطلب الدخلية ومرونة الطلب السعرية فقد تم حسابهما من خلال تطبيق قوانين مرونة الطلب،* وذلك على برنامج (Excel) من أجل تسهيل عملية الحساب، كما هو موضح في الملحق الإحصائي رقم (٣)، وظهرت النتائج الموضحة في الجدول رقم (١٦).

الجدول (١٦)

حساب مرونة الطلب السعرية والدخلية لسلعة الأرز

(الكمية: كغ/ للفرد، القيمة: ل.س)

الأعوام	المرونة السعرية للأرز			المرونة الدخلية للأرز		
	نصيب الفرد من الكمية المطلوبة	الاسعار الجارية للأرز	المرونة	نصيب الفرد من الكمية المطلوبة	نصيب الفرد من الدخل المتاح بالاسعار الجارية	المرونة
1996	8.489	30	-	8.489	45.91	-
1997	14.664	32	10.91	14.664	47.14	27.216
1998	8.799	30	6.40	8.799	47.62	-39.356
1999	8.450	31	-1.19	8.450	48.02	-4.680
2000	9.899	32	5.31	9.899	44.67	-2.457
2001	13.897	31	-12.93	13.897	53.84	1.966
2002	10.532	26	1.50	10.532	54.74	-14.507
2003	10.981	25	-1.11	10.981	56.58	1.267
2004	13.251	26	5.17	13.251	65.71	1.282
2005	14.514	34	0.31	14.514	75.33	0.651
2006	13.952	35	-1.31	13.952	85.13	-0.297
2007	13.513	35	-	13.513	99.92	-0.182
2008	11.666	87	-0.09	11.666	111.08	-1.149

المصدر: تم حساب النتائج بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

في الجدول السابق تظهر لنا نتائج حساب مرونة الطلب الدخلية والسعرية لسلعة الأرز وتحليل هذه النتائج يتبين لنا مايلي:

- بالنسبة لمرونة الطلب السعرية لسلعة الأرز: وهي التي تعبر عن العلاقة بين التغيرات النسبية التي تطرأ على الأسعار الجارية لسلعة الأرز وتأثيرها في التغيرات النسبية التي تطرأ على نصيب الفرد من الكمية المطلوبة لسلعة الأرز، يظهر من الجدول السابق أن المرونة السعرية خلال فترة الدراسة تعرضت لتذبذبات كثيرة واختلالات واضحة منها مايتفق مع النظرية الاقتصادية وقوانينها ومنها ما يخالفها، وذلك بسبب عدم دقة إحصائيات الكمية المستوردة.

* يقصد بها القوانين التي تم شرحها وتوضيحها في الفصل الأول.

ففي العامين (١٩٩٧، ١٩٩٨) كانت المرونة قيمتها مرتفعة بشكل كبير وشارتها موجبة بما يتعارض مع النظرية الاقتصادية، فأصبحت الزيادة في الأسعار تؤدي إلى زيادة في الطلب والعكس صحيح، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع نصيب الفرد من الكمية المطلوبة من الأرز بشكل أكبر بكثير من ارتفاع أسعاره. ففي عام (١٩٩٧) قامت سورية باستيراد كميات كبيرة من الأرز تغطي الطلب المحلي حيث إنه وعلى الرغم من ارتفاع سعره إلا أن الأفراد اعتمدوا عليه في الاستهلاك نظراً لأهميته في حياتهم، وفي عام (١٩٩٨) عادت كمية الاستيراد إلى حدودها الطبيعية مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد أيضاً بالوقت الذي انخفض فيه سعر الأرز.

وفي عام (١٩٩٩) نتيجة ارتفاع سعر الأرز انخفض نصيب الفرد من الكمية المطلوبة للأرز لذا فإن المرونة كانت اشارتها سالبة وقيمتها (< 1)، وذلك نظراً لتحول الأفراد إلى سلع بديلة أسعارها أقل.

أما في عام (٢٠٠٠) عادت المرونة لتصبح موجبة وقيمتها عالية نتيجة أزمة الجفاف والأحوال المناخية السيئة التي تعرضت لها سورية في عام (١٩٩٩) مما أدى إلى نقص في السلع الغذائية من المحاصيل المحلية ومحاولة تعويض حاجتها والنقص في الطلب المحلي من خلال استيراد سلع بديلة لذلك وعلى الرغم من ارتفاع سعر الأرز إلا أن الطلب المحلي ونصيب الفرد منه كان في زيادة لعدم توفر السلع المحلية كبديل عنه.

في عام (٢٠٠١) عادت الأوضاع الغذائية والاقتصادية إلى الاستقرار فانخفضت أسعار الأرز مما أدى إلى ازدياد نصيب الفرد ولكن بنسبة أكبر وهذا نتج عن زيادة الاستيراد منه وإدخال أنواع جديدة أصبح متوفراً بشكل أكبر وامكانية الحصول عليه أسهل.

وبعد هذه الفترة تعرضت سورية لعدد من الأحداث الخارجية التي أثرت على اقتصادها وأدت إلى خلل فيه، بدايتها كانت أحداث (١١- أيلول- ٢٠٠١) التي أثرت على عام (٢٠٠٢) فنتيجة الأزمة والركود التي أصابت العالم على أعقاب هذه الأحداث وما تلاها من عقوبات على سورية ومقاطعة لها، فنلاحظ أنه وعلى الرغم من انخفاض سعر الأرز بشكل كبير إلا أنه انخفض نصيب الفرد أيضاً وبنسبة أكبر من انخفاض السعر.

وفي الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) ظهرت آثار حرب العراق على سورية واقتصادها وسببت الخلل في العلاقة بين سعر الأرز ونصيب الفرد من الكمية المطلوبة منه.

فوجد أنه في عامي (٢٠٠٤، ٢٠٠٥) وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الأرز إلا أن نصيب الفرد من الكمية المطلوبة منه ازداد والمرونة اشارتها موجبة وذلك بسبب وجود اللاجئين العراقيين بشكل كبير في سورية مما زاد الضغط على السلع الغذائية وعدم قدرة السوق المحلية على تغطية طلب المستهلكين السوريين والعراقيين فارتفعت الأسعار واستمرت الكمية المستهلكة بالارتفاع.

وفي عامي (٢٠٠٦، ٢٠٠٧) بدأت تقل أعداد اللاجئين العراقيين فأدى ارتفاع أسعار الأرز في عام (٢٠٠٦) إلى انخفاض نصيب الفرد منه، حتى ومع بقاء السعر ثابتاً في عام (٢٠٠٧) انخفض نصيب الفرد من الطلب المحلي وذلك بسبب زوال أثر اللاجئين العراقيين على سورية، وقدرة المستهلك السوري على إيجاد سلع بديلة والحصول عليها.

وفي عام (٢٠٠٨) ومع حلول أزمة الغذاء العالمية ارتفع سعر الأرز بشكل كبير ليصل إلى (٨٧ ل.س/ كغ) بعد أن كان (٣٥ ل.س/ كغ) في عامي (٢٠٠٦، ٢٠٠٧) وذلك بسبب أزمة الغذاء العالمية التي اجتاحت جميع الدول تقريباً ومن ضمنها سورية، إلا أنه وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في سعر الأرز كانت نسبة انخفاض نصيب الفرد منه منخفضة أي المرونة كانت (>1) وذلك لما سببته أزمة الغذاء العالمية من ارتفاع إجمالي أسعار سلة المواد الغذائية تقريباً، مما أدى إلى عدم قدرة المستهلك لإيجاد سلع بديلة يتحول إليها لإشباع حاجاته الغذائية واضطراره لشراء الأرز بأسعار مرتفعة.

- أما بالنسبة لمرونة الطلب الداخلية: والمتمثلة بالعلاقة بين التغيرات النسبية لنصيب الفرد من الدخل المتاح وتأثيرها في التغيرات النسبية التي تطرأ على نصيب الفرد من الكمية المطلوبة لسلعة الأرز، وفقاً للنظرية الاقتصادية فالعلاقة بين هاتين المتغيرين هي طردية وإشارة المرونة موجبة.

وبالنظر إلى قيم مرونة الطلب الدخلية لسلعة الأرز خلال فترة الدراسة يُلاحظ أن هناك تفاوت كبير وواضح بين قيمها من جهة، وبين اشارتها (سالبة وموجبة) من جهة أخرى، وهذا نتيجة الظروف والمؤثرات الاقتصادية الخارجية .

ففي عام (١٩٩٧) نجد زيادة في نصيب الفرد من الدخل المتاح عن العام الذي يسبقه أدت إلى زيادة في نصيب الفرد من الكمية المطلوبة من الأرز إلا أن مقدار الزيادة منه كانت بنسبة أكبر من زيادة الدخل وذلك نتيجة الزيادة الواضحة في الكمية المستوردة من الأرز.

أما في الأعوام (١٩٩٨ - ١٩٩٩ - ٢٠٠٠) نجد أن العلاقة بين الدخل المتاح للفرد ونصيبه من الأرز هي عكسية والمرونة سالبة وقيمتها مرتفعة.

ففي عام (١٩٩٨) بالرغم من ارتفاع دخل الفرد نجد انخفاضاً كبيراً في نصيبه من الأرز وذلك بسبب انخفاض كمية الاستيراد منه عن العام الذي يسبقه وعودته إلى الحدود الطبيعية.

وفي عامي (١٩٩٩ - ٢٠٠٠) فإن أزمة الجفاف التي تعرضت لها سورية في تلك الفترة أدت إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل المتاح بشكل ملحوظ واستمرار الزيادة في نصيب الفرد من الكمية المطلوبة من الأرز نتيجة اعتماده عليه في الاستهلاك وعدم قدرته في الحصول على سلع بديلة نتيجة الأزمة.

وفي نهاية عام (٢٠٠٠) صدر المرسوم التشريعي رقم (٣٦) وذلك بتاريخ (٢٦ / ٨ / ٢٠٠٠) والقاضي بزيادة الرواتب للعاملين في الدولة وتم تطبيقه في (١ / ٩ / ٢٠٠٠)، مما أدى في عام (٢٠٠١) إلى زيادة في نصيب الفرد من الدخل المتاح بشكل واضح وبالتالي زيادة نصيبه من الكمية المطلوبة من الأرز وبنسبة أكبر وذلك نتيجة تحسين المستوى المعيشي للفرد وزيادة قدرته في الحصول على كميات أكبر من مختلف السلع، بالإضافة إلى زيادة المستهلكين نتيجة النمو السكاني وارتفاع عدد السكان.

في عام (٢٠٠٢) ظهرت آثار أزمة (١١ - أيلول - ٢٠٠١) حيث إنه وبالرغم من زيادة نصيب الفرد من دخله المتاح إلا أن نصيبه من الكمية المطلوبة انخفض وبشكل كبير نتيجة الحصار والعقوبات التي تعرضت لها سورية في تلك الفترة.

في منتصف عام (٢٠٠٢) أيضاً صدر المرسوم التشريعي رقم (٢٨) بتاريخ (٢٠٠٢/٥/١٣) والقاضي بزيادة دخول العاملين في الدولة وتم تطبيقه في (٢٠٠٢/٦/١)، فأدى في عام (٢٠٠٣) إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل المتاح وبشكل واضح فساعد ذلك على رفع مستوى المعيشة للأفراد وبالتالي زيادة قدرتهم في الحصول على السلع الغذائية ومنه زيادة نصيب الفرد من الكمية المطلوبة من الأرز، بالإضافة إلى أنه منذ عام (٢٠٠٣) وحتى (٢٠٠٦) بدأت تظهر آثار حرب العراق على طبيعة العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل المتاح ونصيبه من الأرز مما ساعد على الزيادة في نصيب الفرد من الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من ارتفاع الدخل وذلك خلال العامين (٢٠٠٤، ٢٠٠٥) أيضاً.

وفي عام (٢٠٠٦) بدأت آثار اللاجئين العراقيين تتخفف والضغط على الطلب المحلي يتلاشى حتى انتهى في عام (٢٠٠٧) وهذا أدى إلى أنه وبالرغم من ارتفاع الدخل المتاح للفرد انخفض نصيبه من الطلب على الأرز نتيجة تحوله إلى سلع أخرى وقدرته في الحصول على حاجاته الاستهلاكية من سلة المواد الغذائية التي يرغب بالحصول عليها.

في عام (٢٠٠٨) ظهرت أزمة الغذاء العالمية وبالرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الدخل المتاح إلا أن طلبه من الأرز انخفض نتيجة الارتفاع الكبير في الأسعار الذي فرض على المستهلك تخفيض طلبه لكي يستطيع الحصول بدخله المحدود على أكبر كمية من سلة السلع الغذائية التي تشبع استهلاكه.

١-٥- الخصائص الإحصائية الوصفية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة وسعر سلعة الأرز:

سيتم دراسة وتحليل الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات كل سلعة من السلع المدروسة (الأرز، زيت الزيتون، السكر، الشاي)، وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعطي الباحث صورة مبسطة عن طبيعة المتغيرات خلال سنوات الدراسة.

فدراسة الخصائص الإحصائية الوصفية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة تمكن من ملاحظة التغيرات التي طرأت على قيمه خلال فترة الدراسة ومعرفة مدى وجود تباين أو قيم استثنائية نتيجة العوامل الخارجية أو الداخلية.

وكذلك الأمر بالنسبة للأسعار الجارية فهي تعطي صورة عن تطور الأسعار ومدى التباين في الأسعار خلال فترة الدراسة ويظهر لدينا في حال وجود أسعار استثنائية ومدى تأثير ذلك على المتغيرات الأخرى ذات العلاقة كنصيب الفرد من الكمية المطلوبة من السلعة ، على سبيل المثال، وبالتالي تأثير ذلك على قيم المرونة حيث إنها تدرس العلاقة بين التغيرات التي تطرأ على قيم متغير ما (المتغير المستقل) وتأثيره على التغيرات التي تطرأ على متغير آخر (المتغير التابع) بين عام وآخر خلال فترة الدراسة.

وتم حساب الخصائص الإحصائية الوصفية لكل متغير من خلال استخدام برنامج (Excel)، وخطوات الحساب موضحة في الملحق الإحصائي (٣).

ويبين الجدول رقم (١٧) نتائج حساب أهم الخصائص الإحصائية الوصفية لكل من نصيب الفرد من الكمية المطلوبة من سلعة الأرز والأسعار الجارية لها في سورية وذلك خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٨):

الجدول (١٧)

الخصائص الإحصائية الوصفية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة وسعر سلعة الأرز
(الكمية: كغ/ للفرد، القيمة: ل.س/ كغ)

البيان	نصيب الفرد من الكمية المطلوبة	الأسعار الجارية للأرز
عدد السنوات	١٣	١٣
الحد الأقصى	١٤,٦٦٤	٨٧
الحد الأدنى	٨,٤٥	٢٥
المدى	٦,٢١٤	٦٢
الوسط الحسابي	١١,٧٤	٣٤,٣٩
الوسيط	١١,٦٧	٣١
الانحراف المعياري	٢,٣٦	١٥,٩٩
الخطأ المعياري	٠,٦٥	٤,٤٣

ولدى دراسة وتحليل النتائج التي في الجدول السابق تبين مايلي:

- بالنسبة لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة من سلعة الأرز فقد تم دراسة البيانات خلال (١٣ سنة) أي خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٨)، حيث بلغ الحد الأقصى لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة (١٤,٦٦٤ كغ/ للفرد) وذلك في عام (١٩٩٧)، والحد الأدنى له وصل إلى (٨,٤٥ كغ/ للفرد) وذلك في عام (١٩٩٩) مما يدل على أن نصيب الفرد من الأرز خلال الفترة المدروسة كان في تذبذب وتفاوت كبير، وبالنسبة للمدى فقد وصل الفرق بين الحدين الأدنى والأقصى إلى (٦,٢١٤ كغ/ للفرد) ويعد الفرق بسيطاً مما يعني أن التغيرات والفروق في الكمية المطلوبة كانت قليلة، أما بالنسبة للوسط الحسابي فتدل قيمته على أن متوسط الكمية التي حصل عليها الفرد من الأرز بلغت (١١,٤٧ كغ/ للفرد)، وقيمة الوسيط التي كانت مساوية تقريباً للوسط الحسابي بلغت (١١,٦٧ كغ/ للفرد) أي أن (٥٠٪) من الأفراد كان نصيب الفرد منهم أقل من (١١,٦٧ كغ/ للفرد)، و (٥٠٪) منهم كان نصيب الفرد أعلى من قيمة الوسيط، أما الانحراف المعياري فقد بلغت قيمته (٢,٣٦) وهي أقل من نصف قيمة الوسط الحسابي والبالغة (٥,٨٧) مما يعني أن الفروق

بين نصيب الفرد من الكمية المطلوبة من الأرز خلال سنوات الدراسة هي قليلة والكميات تتراوح في حدود متقاربة من بعضها.

- أما بالنسبة للأسعار المحلية الجارية لسلعة الأرز خلال تلك الفترة البالغة (١٣ سنة) والممتدة (١٩٩٦ - ٢٠٠٨)، فنجد أن الحد الأقصى الذي وصل إليه سعر الكيلو غرام الواحد من الأرز هو (٨٧ ل.س) عام (٢٠٠٨) وهي تعبر عن قيمة مرتفعة استثنائية لأسعار الأرز نتيجة تأثر هذه السلعة بأزمة الغذاء العالمية، والحد الأدنى له (٢٥ ل.س) وذلك عام (٢٠٠٣)، أما الفرق بين الحدين والمعبر عنه بالمدى فبلغت قيمته (٦٢ ل.س) وهذا يظهر الفرق الكبير والتفاوت الواضح بين الأسعار خلال فترة الدراسة. أما بالنسبة لمتوسط سعر الكيلو خلال فترة الدراسة وما يسمى بالوسط الحسابي وصل إلى (٣٤,٣٩ ل.س)، وقيمة الوسيط بلغت (٣١ ل.س/كغ) دلت على أن (٥٠٪) من الأعوام خلال فترة الدراسة كان سعر الأرز فيها أقل من (٣١ ل.س/كغ)، و(٥٠٪) من الأعوام كانت أعلى من قيمة الوسيط، أما قيمة الانحراف المعياري فهي (١٥,٩٩) وهي أقل من قيمة نصف الوسط الحسابي (١٧,١٩٥) مما يعني أن التفاوتات بين الأسعار خلال سنوات الدراسة هي محدودة وبسيطة باستثناء بعض السنوات.

ثانياً: دراسة وتحليل سلعة زيت الزيتون في سورية:

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق المنتجة والمستهلكة لزيت الزيتون في العالم، حيث ارتبط تاريخ شجرة الزيتون مع الحضارات التي قامت حول حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد بلغ الإنتاج العالمي من الزيتون (١٧٥٢٧ ألف طن) عام (٢٠٠٦)، بلغت نسبة مساهمة دول البحر الأبيض المتوسط فيه حوالي (٩١٪) من هذا الإنتاج العالمي موزعة كما يلي: اسبانيا (٢٩٪)، إيطاليا (٢٠٪)، اليونان (١٥٪)، تركيا (٩٪)، سورية (٧٪)، تونس (٦٪)، المغرب (٤٪) والبرتغال (٢٪).^{٦٤}

أما زيت الزيتون فبلغ الإنتاج العالمي منه (٢٨١١ ألف طن) وذلك في عام (٢٠٠٦) بلغت نسبة مساهمة دول حوض البحر الأبيض المتوسط منه (٩٥٪)، وتأتي اسبانيا في مقدمة الدول المنتجة لزيت الزيتون حيث بلغت حصتها من الإنتاج العالمي (٣٤٪)، ثم تليها إيطاليا بنسبة (٢٢٪)، ثم اليونان (١٦٪)، أما حصة سورية فقد بلغت (٩٪) وتونس (٨٪) وتركيا والمغرب (٣٪)، وتتركز صادرات زيت الزيتون بشكل رئيسي في بلدان حوض البحر المتوسط لكونها الدول المنتجة الرئيسية.^{٦٥}

وبالنسبة لسورية فيعد الزيتون أهم وأقدم الزراعات فيها، وهي تعتبر الموطن الأصلي لهذه الشجرة منذ حوالي ستة آلاف سنة، حيث كان الظهور الأول في مدينة إيبلا القديمة بطلب، هذا وتضم سورية ثروة من أجود أصناف الزيتون بعضه مخصص لاستخلاص الزيت، والبعض الآخر لتحضير زيتون المائدة، وأنواع أخرى تستخدم للغرضين.

ويعتبر محصول الزيتون من أهم محاصيل الأمن الغذائي في سورية، ويأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بعد محصولي الحبوب والقطن، وشكلت المساحة المزروعة بالزيتون نسبة (١٢٪) من إجمالي المساحة المزروعة، ونسبة (٦٥٪) من إجمالي مساحة الأشجار المثمرة، كما يشكل الزيتون عاملاً مهماً في الاقتصاد الوطني السوري، ويساهم بشكل كبير في رفع مستوى دخل الأسر الريفية، حيث يوجد أكثر من (٣٧٧ ألف) عائلة سورية تعمل في زراعة الزيتون وعصره والمتاجرة فيه، وهذا يعادل (١٥٪) من القوة العاملة في سورية، كما يعد غذاءً رئيسياً فيها حيث يستهلك بذاته ويدخل في العديد من الأغذية الأخرى ولا يمكن الاستغناء عنه في بيت من البيوت،

^{٦٤} منصور، فايز، تحليل السلسلة السلعية لقطاع الزيتون في سورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، (٢٠٠٩)، ص ٤.

^{٦٥} علي، محمد، التجارة العالمية والسورية لزيت الزيتون والسياسات الزراعية ذات العلاقة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، (٢٠٠٩)، ص ٤، ٥.

ويوجد في سورية ما يزيد عن ألف معصرة للزيتون، منها حوالي (٣٧٨) معصرة تعمل على مبدأ المكابس، و(٦٣٤) معصرة تعمل على مبدأ الطرد المركزي.^{٦٦}

٢-١- الإنتاج المحلي لسورية من زيت الزيتون:

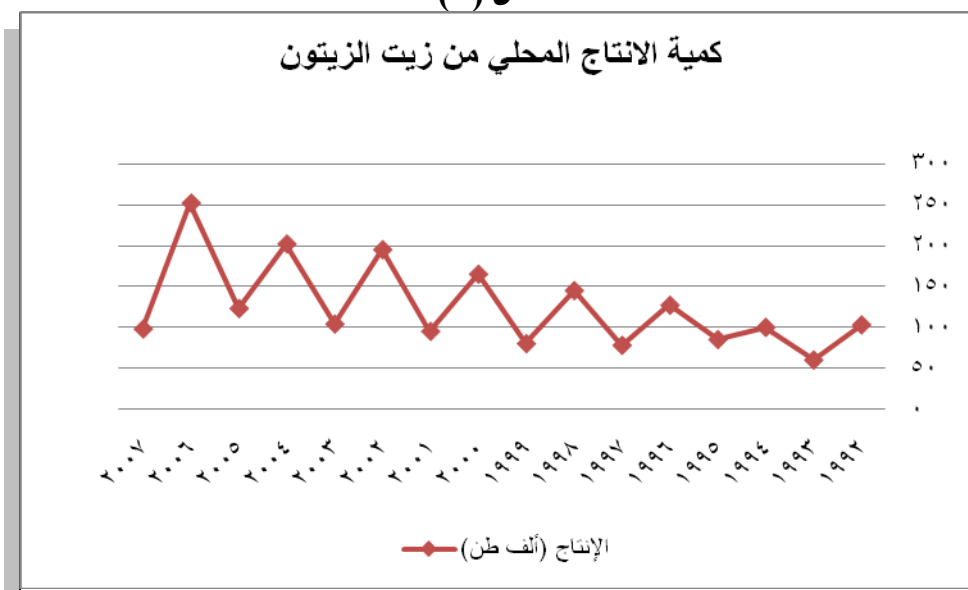
ركزت التوجهات الحكومية وحسب توجهات التنمية الزراعية من (٢٠٠١-٢٠١٠) على منح القطاع الزراعي الأولوية في تقديم الدعم المناسب لتحقيق التنمية الزراعية والريفية ضمن إطار عملية التنمية الشاملة، تبعاً لذلك فقد تم تطبيق العديد من السياسات من أجل تحسين إنتاج الزيتون وزيت الزيتون شملت تشجيع زراعة الزيتون، وقيام الدولة باستصلاح الأراضي وتوزيع غراس الزيتون بأسعار تشجيعية، وتقديم الخدمات الإرشادية وتطبيق برنامج المكافحة المتكاملة على أشجار الزيتون، كما أعفيت جميع المنتجات الزراعية من ضريبة الدخل وضريبة الإنتاج الزراعي عند التصدير بما فيها الزيتون وزيت الزيتون، كما خفضت ومنذ عام (٢٠٠١) الضرائب وغيرها من الرسوم المفروضة على شركات تصدير زيت الزيتون.

ونتيجة لتلك السياسات الحكومية فقد تضاعف إنتاج الزيتون حيث زادت مساحة الأراضي المزروعة وعدد الأشجار من (٤٢١) ألف هكتار و(٥٤) مليون شجرة منها (٣٢) مليون شجرة مثمرة في العام (١٩٩٥)، إلى حوالي (٤٦٠) ألف هكتار و(٦٢,٣) مليون شجرة منها (٣٦,٧) مليون شجرة مثمرة وذلك في عام (١٩٩٨)، ووصل إلى (٦٠٠,٥) ألف هكتار وحوالي (٨٧,٥) مليون شجرة منها حوالي (٦٤) مليون شجرة مثمرة وذلك في العام (٢٠٠٨)، ليصل بذلك إنتاج الزيتون إلى (١٠٢٧ ألف طن) عام (٢٠٠٤) بعد أن كان (٦٤٧,٦ ألف طن) في العام (١٩٩٦)، إلا أنه في عام (٢٠٠٥) انخفض ليصل إلى (٦١٢ ألف طن).^{٦٧}

وفي الشكل رقم (٤) تتضح لنا التطورات التي طرأت على إنتاج زيت الزيتون في سورية:

^{٦٦} علي، محمد، لمحة عن تجارة زيت الزيتون في سورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، (٢٠٠٦)، ص ٩.
^{٦٧} محمد، محمد علي، التجارة العالمية والسورية لزيت الزيتون والسياسات الزراعية ذات العلاقة، مرجع سابق، ص ٨.

الشكل (٤)



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

نلاحظ من الشكل السابق، والملحق (٢-١١) أن إنتاج زيت الزيتون يتفاوت من عام لآخر وذلك يعود للتفاوت الذي يحصل في إنتاج الزيتون الأمر الذي يعزى إلى ظاهرة تبادل الحمل (المعومة) التي يتميز بها الزيتون، حيث نجد خلال فترة الدراسة (١٩٩٢ - ٢٠٠٧) أن ذروة الإنتاج كانت في عام (٢٠٠٦) حيث بلغت (٢٥٢ ألف طن)، في حين وصل الإنتاج لأدنى مستوياته عام (١٩٩٣) ليقدر بحوالي (٦٠ ألف طن).

٢-٢- الصادرات السورية من زيت الزيتون:

وتعد سورية من الدول المصدرة لزيت الزيتون ولا تقوم باستيراده، ويوضح الجدول رقم (١٨) قيم الصادرات السورية من زيت الزيتون خلال فترة الدراسة الممتدة من عام (١٩٩٢-٢٠٠٨).

الجدول (١٨)

كمية التصدير ومعدلات الاكتفاء الذاتي من زيت الزيتون في سورية

الأعوام	التصدير (ألف طن)	الاكتفاء الذاتي (%)
1992	0	100.0
1993	0	100.0
1994	0	100.0
1995	0	100.0
1996	0	100.0
1997	0	100.0
1998	0	100.0
1999	0	100.0
2000	0	100.0
2001	1.7	101.8
2002	3.6	101.9
2003	29.4	139.4
2004	22.1	112.3
2005	44.3	156.3
2006	52.3	126.2
2007	42.3	175,9
2008	45.3	*-

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

يتبين لنا من الجدول السابق أنه وحتى عام (٢٠٠٠) لم تكن هناك صادرات سورية من زيت الزيتون، حيث منعت الحكومة تصديره تلك الفترة لتغطية احتياجات الاستهلاك المحلي منه إلا أنه ومنذ عام (٢٠٠١) بدأت سورية تصديره نتيجة زيادة حجم الإنتاج وتحقيق فائض عن الاستهلاك المحلي وبلغ حجم التصدير في ذلك العام (١٧٠٠ طن)، وخلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) احتلت سورية المرتبة السادسة عالمياً بالنسبة للدول المصدرة لزيت الزيتون، والمرتبة الثانية عربياً بعد تونس في تصنيع وإنتاج الزيتون وزيت الزيتون، لكن في عام (٢٠٠٥) تفوقت على تونس ووصلت إلى المركز الأول* حيث بلغ إنتاجها (١٢٣ ألف طن) صدرت منه (٤٤,٣ ألف طن)، وعلى المستوى المحلي احتلت الصادرات السورية من زيت الزيتون المرتبة الرابعة في ترتيب الصادرات الزراعية السورية في الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) لتصل مساهمتها في القيمة الإجمالية

* لم يتم حساب معدل الاكتفاء الذاتي لعام (٢٠٠٨) لعدم توفر بيانات كمية الإنتاج من زيت الزيتون.

* وذلك لأن سنة (٢٠٠٥) هي سنة معارضة لشجر الزيتون في تونس، لذلك كان هناك انخفاض واضح في إنتاج الزيتون وبالتالي زيت الزيتون.

للمصادر الزراعية السورية (٥,٢٪) خلال هذه الفترة. ورغم ذلك مازالت حصة سورية في السوق العالمية لا تتجاوز (١٪) وهذا ناتج عن عدد من العوامل والمحددات، وتعتبر مشكلة المنافسة في السوق العالمية من أهم المشاكل المؤثرة على عملية تصدير زيت الزيتون السوري حيث يواجه منافسة شديدة جداً مع الشركات الأوروبية المنتجة لزيت الزيتون وبنوعيات ممتازة تلبي رغبات المستهلكين في البلدان المستوردة، بالرغم من ذلك فإن قطاع الزيتون يعتبر من المجالات الواعدة لتقديم منتج زراعي وغذائي قابل للتصدير والمنافسة في السوق العالمية وبالتالي تأمين القطع الأجنبي ودفع عجلة التنمية للأمام.

أما بالنسبة للواردات، فقد منعت الحكومة السورية استيراد زيت الزيتون لأغراض الاستهلاك البشري في العام (١٩٩٤) بهدف حماية الإنتاج المحلي وسمحت باستيراد الأنواع الأخرى المخصصة لأغراض تصنيع الصابون وغيره وبكميات قليلة، وفي عام (٢٠٠٦) عادت للسماح بالاستيراد نتيجة للارتفاع الكبير في الأسعار المحلية، وفي العام (٢٠٠٧) وفي إطار تفعيل اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى سمحت الحكومة باستيراد زيت الزيتون من منشآت الدول العربية الأعضاء إلا أنه لم يتم استيراده وتم تغطية الطلب المحلي من زيت الزيتون السوري.

٢-٣- المتاح من زيت الزيتون في سورية ونصيب الفرد منه:

يعبر حجم المتاح للاستهلاك المحلي من زيت الزيتون عن حجم الإنتاج المحلي المتوفر بعد التصدير، أما نصيب الفرد من المتاح فيعبر عن تقسيم إجمالي المتاح على عدد السكان وتظهر قيم كل منهما في الجدول رقم (١٩).

الجدول (١٩)

الكمية المتاحة من زيت الزيتون ونصيب الفرد منه

الأعوام	كمية المتاح (ألف طن)	نصيب الفرد من المتاح
١٩٩٢	١٠٣	٧,٩٥
١٩٩٣	٦٠	٤,٤٨
١٩٩٤	١٠٠	٧,٢٦
١٩٩٥	٨٥	٥,٧٢
١٩٩٦	١٢٧	٨,٦٦
١٩٩٧	٧٨	٥,١٨
١٩٩٨	١٤٥	٩,٣٧
١٩٩٩	٨٠	٥,٠٣
٢٠٠٠	١٦٥	١٠,١١
٢٠٠١	٩٣,٣	٥,٥٨
٢٠٠٢	١٩١,٤	١١,١٧
٢٠٠٣	٧٤,٦	٤,٢٥
٢٠٠٤	١٧٩,٩	١٠,٠٤
٢٠٠٥	٧٨,٧	٤,٣١
٢٠٠٦	١٩٩,٧	١٠,٦٧
٢٠٠٧	٤٩,٧	٢,٥٩

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

نلاحظ خلال الفترة المدروسة وكما هو موضح في الجدول السابق أن حجم المتاح من زيت الزيتون مساوٍ لحجم الإنتاج منه وذلك لانعدام التصدير، ومنذ عام (٢٠٠١) ونتيجة لتصديره بدأت تظهر فوارق بين الإنتاج والمتاح منه، فوصل المتاح إلى أعلى مستوياته في عام (٢٠٠٦) ليقدر بـ (١٩٩,٧ ألف طن)، وحقق أدنى مستوى له (٦٠ ألف طن) عام (١٩٩٣).

وبالعودة إلى دراسة دخل ونفقات الأسرة التي قام بها المكتب المركزي للإحصاء لعام (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، والموضح بالملحق (٢-٦، ٢-٨)، لدراسة وتحليل متوسط الإنفاق والاستهلاك الشهري للأسرة من زيت الزيتون، يظهر لنا أن هناك تبايناً واضحاً في قيم الإنفاق والاستهلاك بين المحافظات والمناطق وذلك بحسب ما إذا كانت المنطقة منتجة ومستهلكة لزيت الزيتون أم

مستهلكة فقط، فالمحافظات التي تتميز بزراعة شجر الزيتون ومنه إنتاج زيت الزيتون يكون استهلاك الأفراد منه أكبر من المحافظات التي تستهلكه ولا تقوم بإنتاجه، وقد بلغ متوسط الإنفاق الشهري للأسرة على زيت الزيتون على مستوى القطر حوالي (٤٠٥,١٢ ل.س شهرياً/ للأسرة)، أما استهلاكها الشهري منه فهو (٣,٤٤١ كغ شهرياً/ للأسرة). وإنفاق الأسرة التي تقيم في مركز المحافظة هو (٤٢٩,٥٩ ل.س شهرياً/ للأسرة) واستهلاكها الشهري هو (٣,٥٥ كغ شهرياً/ للأسرة)، وبالمقابل فإن إنفاق الأسرة التي تقيم في الريف أقل من مركز المدينة حيث بلغ (٣٨٢,٠٤ ل.س شهرياً/ للأسرة) واستهلاكها الشهري (٣,٣٠٩ كغ شهرياً/ للأسرة).

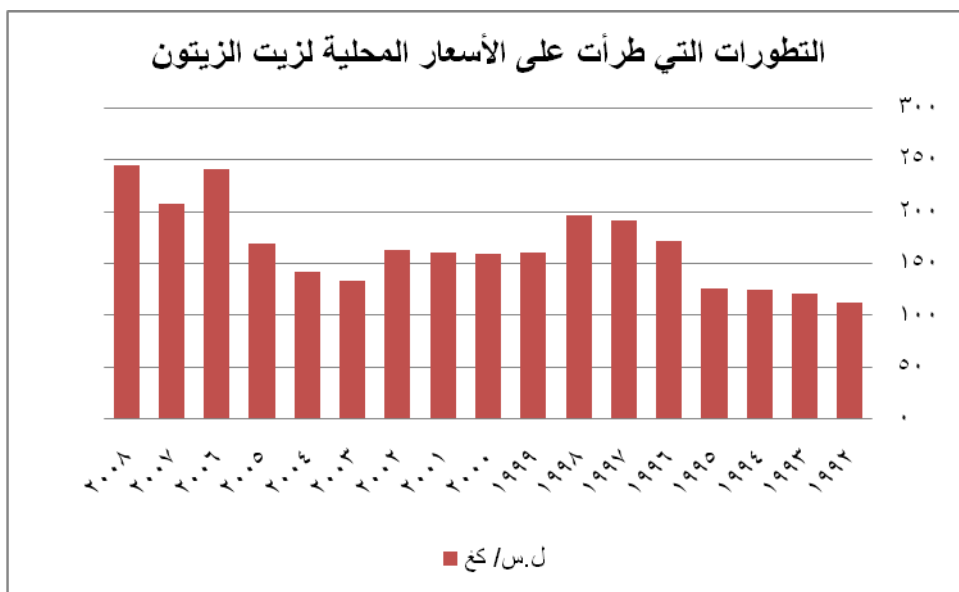
هذا ويؤثر حجم المتاح من زيت الزيتون على متوسط نصيب الفرد السنوي من الاستهلاك وتوضح ذلك بيانات الجدول رقم (١٨)، حيث نجد تفاوتاً واضحاً في نصيب الفرد نظراً لتفاوت حجم الإنتاج المتأثر بدوره بظاهرة المعاومة. ففي السنوات التي ازداد فيها الإنتاج تراوح نصيب الفرد منه بين (٧,٢٥ كغ/ للفرد) عام (١٩٩٤) و(١١,١٧ كغ/ للفرد) عام (٢٠٠٢) ليقدّر بحوالي (١٠,٤ كغ/ للفرد) عام (٢٠٠٧). أما في سنوات انخفاض الإنتاج فقد تراوح بين أدنى مستوى (٤,٢٥ كغ/ للفرد) عام (٢٠٠٣) وأعلى مستوى (٥,٧٢ كغ/ للفرد) عام (١٩٩٥)، كما يلاحظ أيضاً أن هناك تذبذبات واضحة ناتجة عن عوامل أخرى كالمؤثرات المناخية ومعدلات الهطول المطري.

وأظهرت دراسة دخل ونفقات الأسرة (٢٠٠٣-٢٠٠٤) متوسط الإنفاق والاستهلاك الشهري للفرد من زيت الزيتون، وكما يوضح (٧-٢، ٩-٢)، أنه بلغ متوسط إنفاقه الشهري ما يعادل (٦٩,٦٣ ل.س شهرياً/ للفرد)، ومتوسط استهلاكه منه (٠,٥٩ كغ شهرياً/ للفرد)، ويتفاوت مقدار إنفاق الفرد واستهلاكه الشهري بين إقامته في مركز المحافظة وريفها حيث بلغ متوسط إنفاق الفرد المقيم الشهري في مركز المحافظة (٨٠,٦٣ ل.س شهرياً/ للفرد) ومتوسط استهلاكه (٠,٦٧ كغ شهرياً/ للفرد)، أما الفرد المقيم في الريف فمتوسط إنفاقه الشهري هو (٦٠,٩٢ ل.س شهرياً/ للفرد)، ومتوسط استهلاكه الشهري (٠,٥٣ كغ شهرياً/ للفرد).

٢-٤- التغيرات التي طرأت على الأسعار المحلية لزيت الزيتون:

تخضع أسعار زيت الزيتون لتقلبات في المعروض والإنتاج منه بين عام وآخر بالإضافة إلى حجم الطلب ومدى توفر بدائل أخرى عن زيت الزيتون، كما يظهر في الشكل البياني رقم (٥).

الشكل (٥)



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

يشير الشكل السابق، والملحق (٢-١١) إلى استمرار ارتفاع سعر الكيلو غرام الواحد من زيت الزيتون خلال فترة الدراسة ليزداد سعره من (١١٢ ل.س/كغ) عام (١٩٩٢) إلى (٢٤٠ ل.س/كغ) عام (٢٠٠٦)، إلا أنه في عام (٢٠٠٣) انخفض سعر الكيلو إلى (١٣٣ ل.س/كغ) رغم انخفاض حجم إنتاجه ولعل السبب في ذلك يعود إلى وجود كميات وفيرة منه في المخازن مما حال دون ارتفاع سعره في هذا العام، في حين وصل سعره إلى (٢٤٤ ل.س/كغ) عام (٢٠٠٨) بعد أن كان (٢٠٧ ل.س/كغ) عام (٢٠٠٧).

٢-٥- تحليل مرونة الطلب السعرية والدخلية لسلعة زيت الزيتون في سورية:

عند حساب كل من مرونة الطلب السعرية والدخلية لسلعة زيت الزيتون من خلال المعطيات وتطبيق قوانين المرونة على برنامج (Excel)، والموضحة في الملحق الإحصائي رقم (٣)، ظهرت لنا النتائج الموضحة في الجدول (٢٠).

الجدول (٢٠)

حساب مرونة الطلب السعرية والدخلية لسلعة زيت الزيتون (الكمية: كغ/ للفرد، القيمة: ل.س)

الأعوام	المرونة السعرية لزيت الزيتون			المرونة الدخلية لزيت الزيتون		
	نصيب الفرد من الكمية المطلوبة	الاسعار الجارية لزيت الزيتون	المرونة	نصيب الفرد من الكمية المطلوبة	نصيب الفرد من الدخل المتاح بالاسعار الجارية	المرونة
1996	8.66	171	-	8.66	45.91	-
1997	5.18	191	-3.4	5.18	47.14	-15.039
1998	9.37	196	30.9	9.37	47.62	79.718
1999	5.03	160	2.5	5.03	48.02	-54.546
2000	10.11	159	-161.3	10.11	44.67	-14.450
2001	5.58	160	-71.2	5.58	53.84	-2.181
2002	11.17	162	80.2	11.17	54.74	60.055
2003	4.25	133	3.5	4.25	56.58	-18.443
2004	10.04	141	22.6	10.04	65.71	8.439
2005	4.31	168	-3.0	4.31	75.33	-3.902
2006	10.67	240	3.4	10.67	85.13	11.345
2007	2.59	207	5.5	2.59	99.92	-4.358

المصدر: تم الحساب وإيجاد القيم بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

يوضح لنا الجدول السابق قيم كل من مرونة الطلب الدخلية والسعرية لسلعة زيت الزيتون، ومن خلال استقراء النتائج نجد أن هناك خللاً واضحاً في قيم المرونة نتيجة الظاهرة التي يتعرض لها شجر الزيتون والتي تؤثر على إنتاج زيت الزيتون والكمية المستهلكة منه في كل عام وهي ظاهرة المعاومة، التي تم الحديث عنها آنفاً، فنجد أن نصيب الفرد من الكمية المطلوبة من زيت الزيتون في عام مرتفعاً وهي سنة الإنتاج للزيتون، وسنة يكون منخفضاً بشكل واضح حيث تكون سنة معاومة لشجر الزيتون، لذا فقد تم تفادي هذه المشكلة والخلل في القيم وذلك من خلال حساب وسطي نصيب الفرد من الكمية المطلوبة من زيت الزيتون لكل سنتين (سنة معاومة، سنة إنتاج) وقسمة الناتج على (٢)، وحساب وسطي الأسعار الجارية لكل سنتين المقابل لوسطي نصيب الفرد

من الطلب، بنفس الطريقة، أي من خلال جمع أسعار كل سنتين وقسمة الناتج على (٢)، وب نفس الطريقة لنصيب الفرد من الدخل المتاح. ومن ثم تطبيق قوانين المرونة على برنامج (Excel) وحساب مرونة الطلب السعرية والدخلية لوسطي كل سنتين لزيت الزيتون (سنة معاومة، سنة إنتاج) وظهرت النتائج في الجدول (٢١):

الجدول (٢١)

حساب مرونة الطلب السعرية والدخلية لوسطي كل سنتين لزيت الزيتون
(الكمية: كغ/ للفرد، القيمة: ل.س)

الأعوام	المرونة السعرية لزيت الزيتون			المرونة الدخلية لزيت الزيتون		
	نصيب الفرد من الكمية المطلوبة	الاسعار الجارية لزيت الزيتون	المرونة	نصيب الفرد من الدخل المتاح بالأسعار الجارية	نصيب الفرد من الدخل المتاح بالأسعار الجارية	المرونة
1996/1997	6.92	181	-	6.92	46.52	-
1998/1999	7.20	178	-2.491	7.20	47.82	1.484
2000/2001	7.85	159.5	-0.858	7.85	49.26	2.963
2002/2003	7.71	147.5	0.226	7.71	55.66	-0.131
2004/2005	7.17	154.5	-1.472	7.17	70.52	-0.262
2006/2007	6.63	223.5	-0.169	6.63	92.52	-0.242

المصدر: تم الحساب وإيجاد القيم بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

من خلال تحليل ودراسة النتائج الجديدة لقيم مرونة الطلب السعرية والدخلية لزيت الزيتون والموضحة في الجدول السابق تبين لنا مايلي:

- بالنسبة لمرونة الطلب السعرية: والمتمثلة بالعلاقة بين التغيرات النسبية التي تطرأ على الأسعار الجارية لزيت الزيتون وتأثيرها في التغيرات التي تطرأ على نصيب الفرد من الكمية المطلوبة لزيت الزيتون، وبحسب النظرية الاقتصادية فإن العلاقة بين هذين المتغيرين هي عكسية والمرونة سالبة، لكن من قيم المرونة الموضحة أعلاه يتبين لنا أن العلاقة بينهما قد تتعرض لخلل وذلك نتيجة الظروف والمؤثرات الخارجية ويعد أهم سبب هو ظاهرة المعاومة التي تصيب شجر الزيتون.

في وسطى العامين (١٩٩٩/١٩٩٨) نجد أن انخفاضاً واضحاً في أسعار زيت الزيتون أدى إلى ارتفاع نصيب الفرد من الكمية المطلوبة من زيت الزيتون وبنسبة أكبر من نسبة انخفاض الأسعار مما جعل قيمة المرونة (<١) وإشارتها سالبة، بما يتفق مع قوانين الطلب.

وكذلك الأمر بالنسبة لوسطي العامين (٢٠٠١/٢٠٠٠) حيث أدى انخفاض سعر زيت الزيتون إلى ارتفاع نصيب الفرد من الكمية المطلوبة منه ولكن كانت نسبة الارتفاع أقل من نسبة انخفاض الأسعار، وذلك نتيجة أزمة الجفاف التي تعرضت لها سورية في عام (١٩٩٩) وأثرت على الإنتاج بشكل عام، فكانت قيمة المرونة (>1) وإشارتها سالبة.

أما في وسطي العامين (٢٠٠٣/٢٠٠٢) فنجد أن أسعار زيت الزيتون استمرت بالانخفاض حتى وصل سعر الكيلو (١٤٧,٥ ل.س/كيلو)، إلا أن نصيب الفرد من الكمية المطلوبة أيضاً انخفض ولكن بنسبة أقل من نسبة انخفاض السعر، وذلك نتيجة الأحداث التي حدثت في ذلك العامين، ففي عام (٢٠٠٢) فالانخفاض كان نتيجة أحداث (١١ أيلول/٢٠٠١) وماتبعها من عقوبات اقتصادية وحصار فرضت على سورية، أما في عام (٢٠٠٣) فبدأت حرب العراق مما أدى إلى توافد اللاجئين العراقيين بشكل كبير إلى سورية مما سبب ضغطاً كبيراً على الطلب المحلي أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الطلب على زيت الزيتون، نتيجة لذلك كانت قيمة المرونة (>1) وإشارتها موجبة.

وفي العامين (٢٠٠٥/٢٠٠٤) ارتفعت أسعار زيت الزيتون مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الطلب عليه وبنسبة أكبر من نسبة انخفاض السعر، وذلك بسبب اللاجئين العراقيين الذين استمر تأثيرهم وتواجدهم في سورية حتى بداية عام (٢٠٠٧)، وبالتالي كانت قيمة المرونة (<1) وإشارتها سالبة.

وفي العامين (٢٠٠٧/٢٠٠٦) حصل ارتفاع كبير وواضح في أسعار زيت الزيتون وذلك نتيجة أزمة الغذاء العالمية التي بدأت أثارها تظهر في عام (٢٠٠٧)، لذلك انخفض نصيب الفرد من الكمية المطلوبة منه ولكن بنسبة أقل من نسبة ارتفاع الأسعار نظراً لأهمية هذه السلعة في حياة الفرد السوري ولا يمكن الاستغناء عنها.

- أما بالنسبة لمرونة الطلب الدخلية: والمتمثلة بالعلاقة بين التغيرات النسبية لنصيب الفرد من الدخل المتاح من زيت الزيتون وتأثيرها في التغيرات النسبية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة لزيت الزيتون، والعلاقة بين هاتين المتغيرين هي طردية والمرونة موجبة. ولكن بالنظر إلى قيم مرونة الطلب الدخلية في الجدول السابق نلاحظ وجود تفاوت وخلل

واضح في قيم المرونة وفي إشارتها نظراً لأن ظاهرة المقاومة لها التأثير الأساسي على نصيب الفرد من الكمية المطلوبة.

بالنسبة لوسطى العامين (١٩٩٩/١٩٩٨) ووسطى (٢٠٠١/٢٠٠٠) نلاحظ أن نصيب الفرد من الدخل المتاح في كل فترة قد ارتفع عن الفترة التي تسبقها مما أدى إلى ارتفاع نصيبه من الطلب على زيت الزيتون وبنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الدخل المتاح للفرد، فكانت قيمة المرونة (< 1) وإشارتها موجبة.

أما فيما يتعلق بوسطى كل عامين من الأعوام اللاحقة (٢٠٠٣/٢٠٠٢)، (٢٠٠٤/٢٠٠٥)، (٢٠٠٦/٢٠٠٧)، فقد ارتفع نصيب الفرد من الدخل المتاح في كل فترة عن الفترة التي تسبقها إلا أن نصيبه من الطلب على زيت الزيتون انخفض، فكانت قيمة المرونة (> 1) وإشارتها سالبة، والسبب في ذلك يعود إلى أن الارتفاع الحاصل في نصيب الفرد من الدخل المتاح هي زيادة غير حقيقية بل انخفاض مع وجود تضخم وارتفاع في تكاليف المعيشة وذلك نظراً للأحداث التي تعرضت لها سورية ففي عام (٢٠٠٢) كانت تواجه العقوبات الاقتصادية والحصار الذي فرض عليها بعد أحداث (١١ أيلول/ ٢٠٠١)، وفي الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦) وجود اللاجئين العراقيين الذين توافدوا إلى سورية نتيجة حرب العراق وما سبب ذلك من ضغط على الطلب وارتفاع واضح في تكاليف المعيشة، أما عام (٢٠٠٧) فبدأت أزمة الغذاء العالمية وما سببت من ارتفاع واضح في تكاليف المعيشة وفي أسعار المواد بشكل عام.

٢-٦- الخصائص الإحصائية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة وسعر سلعة زيت الزيتون: وبحساب الخصائص الإحصائية الوصفية لسلعة زيت الزيتون خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٧) نلاحظ أن النتائج تتعرض للخلل والتذبذبات التي تم التحدث عنها آنفاً والتي لا تعطي صورة واضحة عن البيانات والمعطيات الخاصة بنصيب الفرد من الطلب على زيت الزيتون وأسعاره الجارية، لذا تم أخذ وسطي كل سنتين متتاليتين من خلال جمعها والقسمة على (٢)، وباستخدام برنامج (Excel)، والموضح في الملحق الإحصائي رقم (٣)، ظهرت النتائج الموضحة في الجدول رقم (٢٢).

الجدول (٢٢)

الخصائص الإحصائية الوصفية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة وسعر سلعة زيت الزيتون

البيان	نصيب الفرد من الكمية المطلوبة	الأسعار الجارية لزيت الزيتون
عدد السنوات	٦	٦
الحد الأقصى	٧,٨٥	٢٢٣,٥
الحد الأدنى	٦,٦٣	١٤٧
المدى	١,٢١	٧٦
الوسط الحسابي	٧,٢٥	١٧٤
الوسيط	٧,١٩	١٦٨,٧٥
الانحراف المعياري	٠,٤٦	٢٧,٦
الخطأ المعياري	٠,١٩	١١,٢٧

بتحليل القيم والنتائج التي تظهر في الجدول السابق يتبين مايلي:

- بالنسبة لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة من سلعة زيت الزيتون فتم دراسته خلال (٦ سنوات) وسطي كل عامين في الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٧)، حيث بلغ الحد الأقصى الذي حصل عليه الفرد من زيت الزيتون خلال هذه الفترة (٧,٨٥ كغ/ للفرد) وذلك في وسطي العامين (٢٠٠٠ / ٢٠٠١)، أما الحد الأدنى لنصيب الفرد من تلك السلعة فبلغ (٢,٦ كغ/

للفرد)، وكان المدى المعبر عن الفرق بين الحدين الأقصى والأدنى هو (١,٨١ كغ/ للفرد) وهذا التفاوت يعد بسيطاً ومحدوداً، وبالنسبة للوسط الحسابي فبلغت قيمته (٧,٢٥ كغ/ للفرد) وتعبر قيمته عن متوسط نصيب الفرد من زيت الزيتون خلال الفترة المدروسة، أما قيمة الوسيط فكانت مساوية تقريباً لقيمة الوسط الحسابي حيث بلغت (٧,١٩ كغ/ للفرد) مما يعني أن (٥٠٪) من الأفراد خلال فترة الدراسة كان نصيب الواحد منهم أقل من قيمة الوسيط، و(٥٠٪) كان نصيب الفرد منهم أعلى من (٧,١٩ كغ/ للفرد). وبالنسبة للانحراف المعياري بما أن قيمته (٠,٤٦) أصغر من قيمة نصف الوسط الحسابي (٣,٦٢) فيمكن القول بأن قيم نصيب الفرد من الكمية المطلوبة خلال فترة الدراسة لم تشهد تباينات كثيرة.

- أما بالنسبة للأسعار المحلية لزيت الزيتون فدللت البيانات المدروسة خلال الفترة أي وسطي كل عامين متتاليين في الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٧)، وأن الحد الأقصى الذي وصل إليه سعر الكيلو من زيت الزيتون هو (٢٢٣,٥ ل.س/ كغ) وذلك في وسطي العامين (٢٠٠٦/٢٠٠٧). * والحد الأدنى (١٤٧ ل.س/ كغ)، وكان الفرق بين هذين الحدين أي المدى (٧٦ ل.س/ كغ)، وبالنسبة للوسط الحسابي فبلغ (١٧٤ ل.س/ كغ) وهو متوسط سعر الكيلو خلال فترة الدراسة، أما الوسيط في تلك الفترة فقد بلغ (١٦٨,٨٥ ل.س/ كغ) أي أن (٥٠٪) من الأعوام خلال فترة الدراسة كان سعر كيلو زيت الزيتون أقل من (١٦٨,٨٥ ل.س)، و(٥٠٪) أعلى من قيمة الوسيط. أما الانحراف المعياري بما أن قيمته (٢٧,٦) أقل من قيمة نصف الوسط الحسابي وهي (٨٧) لذا يمكن القول أن الأسعار لم تشهد تباينات كبيرة خلال فترة الدراسة.

* وصل سعر الكيلو من زيت الزيتون إلى أعلى من هذا السعر وذلك في عام (٢٠٠٨) حيث وصل السعر إلى (٢٤٤)، ولكن لم يدخل هذا العام في الدراسة وذلك لعدم توفر البيانات الكاملة عنه (كمية الانتاج، المتاح،.....).

ثالثاً: دراسة وتحليل سلعة السكر في سورية:

يعد السكر مادة غذائية رئيسية وضرورية لحياة الإنسان وهذه المادة ليست مقصورة على بعض الطبقات الاجتماعية دون غيرها، لذلك فإن صناعة السكر من الصناعات الاستراتيجية في العالم كما أنها دعامة أساسية للأمن الغذائي ويتم تأمين هذه المادة من مصدرين (الشوندر السكري، وقصب السكر)، وبدأ انتاج السكر من قصب السكر صناعياً لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٧٤٧م)، في حين تأسس أول مصنع لإنتاج السكر من الشوندر السكري عام (١٨٠٣م) في بولندا ثم في مصر عام (١٨٥٨م).

و تستهلك الدول المنتجة للسكر مباشرة (٧٥٪) من كميات السكر المنتجة عالمياً ويصدر (٢٥٪) منه إلى الدول المستهلكة.

أما على الصعيد العربي فتعد جميع أقطار الوطن العربي من البلدان المستوردة للسكر على الرغم من أن العديد منها منتجة له إلا أن الانتاج المحلي لا يغطي أكثر من (٣٥٪) من الاستهلاك المحلي ولذلك يتم تغطية باقي الاحتياجات عن طريق الاستيراد.^{٦٨}

٣-١- الإنتاج المحلي لسورية من السكر:

تأتي أهمية الشوندر السكري من كونه المحصول الوحيد في سورية للحصول على السكر نظراً لعدم زراعة قصب السكر فيها، لذا فهو المصدر الوحيد لصناعة السكر إضافة لكونه ثالث المحاصيل الإستراتيجية الهامة بعد القمح والقطن.

يزرع في سورية حوالي (٣٠٠٠٠ هكتار) سنوياً من الأراضي بالشوندر السكري، تنتج وسطياً ما يقارب (١,٢٥ مليون طن) من الشوندر الخام. وهناك أصناف عديدة من الشوندر السكري منها متوسطة الحلاوة من نوع النظام (E) الذي لا تتجاوز فيه درجة الحلاوة (١٦٪)، مما يتطلب تأمين أصناف مرتفعة الحلاوة لأكثر من (١٦٪) كاعتماد أصناف مرتفعة الحلاوة من الطراز (Z) الذي حلاوته أعلى من (١٦٪) لتدارك أربع درجات حلاوة ولتدارك الخسارة. إذ أن قيمة كل درجة حلاوة هو (٤٠٠ مليون ل.س) وهذه قيمتها أكثر من (١,٥ مليار ل.س) وهو يمثل الفرق بين درجات الحلاوة.^{٦٩}

يُلاحظ تدني مستوى الإنتاج المحلي من السكر ويعود ذلك لعدة أسباب منها:

^{٦٨} www.foa.com ، أخبار المنظمة.

^{٦٩} www.masaader.com ، "معامل إنتاج السكر في سورية"، (كانون الأول/ ٢٠٠٨).

وجود اختناقات في توريد الشوندر السكري وضعف الطاقة التصنيعية للمعامل الخمسة الموجودة في البلد، وارتفاع تكلفة التصنيع والإنتاج بمستوى أعلى من سعر الاستيراد، إضافةً إلى خروج معمل سكر الغاب من تصنيع الشوندر وطول الفترة مابين القلع والتصنيع* مما ينعكس على تدني درجات الحلاوة والمواصفات التكنولوجية للشوندر خاصةً أنه يتم نقله من المحافظات المختلفة إلى معمل دير الزور ولمسافة (٥٠٠ كم).**

يبين الجدول رقم (٢٣) الطاقات الإنتاجية للمؤسسات والشركات العاملة في إنتاج السكر في سورية.

الجدول (٢٣)

الطاقات الإنتاجية للشركات والمؤسسات العاملة في إنتاج السكر

اسم الشركة	الموقع	الطاقة الإنتاجية الفعلية
شركة سكر الرقة	الرقة	(٣٢٠٠ طن شوندر/يومياً)
شركة سكر الثورة	حلب	(٣٢٠٠ طن شوندر/ يومياً)
شركة سكر تل سحلب	حمّاة	(٣٥٠٠ طن شوندر/ يومياً)
شركة سكر الغاب	جسر الشغور	(١٠٠٠ طن شوندر/ يومياً)
شركة سكر دير الزور	دير الزور	(٣٥٠٠ طن شوندر/ يومياً)
معمل سكر الوطنية	حمص	(٨٥٠ طن شوندر/ يومياً)

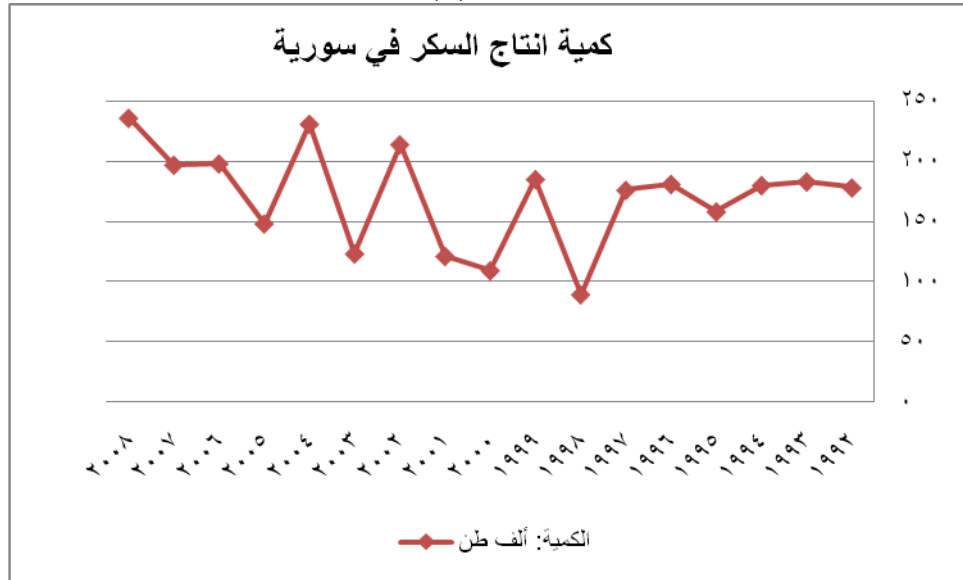
المصدر: www.masaader.com ، "معامل إنتاج السكر في سوريا"، كانون الأول - ٢٠٠٨.

يظهر لنا الجدول السابق معامل انتاج السكر الوطنية في سورية، وحيث إن المعامل الخمسة الأولى هي معامل تعود ملكيتها للدولة (عامة) أما المعمل الخامس وهو معمل سكر الوطنية فهو معمل ملكيته خاصة، ويلاحظ أن جميع الطاقات الإنتاجية للمعامل متقاربة تتراوح بين (٣٢٠٠، ٣٥٠٠ طن شوندر/ يومياً) باستثناء معمل سكر الغاب الذي تبلغ طاقته (١٠٠٠ طن شوندر/ يومياً)، ومعمل سكر الوطنية وطاقته (٨٥٠ طن شوندر/ يومياً).

*يتطلب تصنيع السكر فترة زمنية بعد عملية القلع تتراوح بين (٢٤ إلى ٤٨) ساعة.
**مما يجعل الشوندر المنقول إلى دير الزور غير صالح للتصنيع نتيجة انخفاض حلاوته ومواصفاته، حيث توجد تعليمات من رئاسة الوزراء برفض الشوندر الذي تنخفض حلاوته عن (١٠٪) والسكر الذي يصل لمعمل دير الزور تتراوح حلاوته بين (٧-١٠٪).

ويبرز الشكل البياني رقم (٦)، والملحق (٣-١١)، التذبذب الواضح في كميات السكر المنتجة خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٨):

الشكل (٦)



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

بالنظر للشكل السابق نلاحظ فروقاً واضحة بين ارتفاع وانخفاض في إنتاج السكر والتي تعود أسبابه إلى الظروف المناخية غير المواتية كالجفاف والظروف التكنولوجية للمعامل المنتجة. وبشكل عام تراوح إنتاج السكر في سورية (إنتاج كافة المعامل) بين (٨٩٠٠٠ طن) عام (١٩٩٨) و(٢٣٦٠٠٠ طن) عام (٢٠٠٨).

٣-٢- الواردات السورية من السكر:

اعتمدت سورية في استيراد السكر خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٨) على السكر المستخرج من الشوندر السكري بكلا نوعيه (الخام، المكرر)، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٢٤).

الجدول (٢٤)

كمية استيراد السكر في سورية

الأعوام	(الكمية: ألف طن)			
	سكر قصب	سكر مكرر	سكر خام	اجمالي الاستيراد
1992	0	228	88	316
1993	0	271	83	354
1994	0	345	84	429
1995	0	248	54	302
1996	0	381	125	506
1997	0	362	68	430
1998	0	455	0	455
1999	0	559	42	601
2000	0	354	39	393
2001	0	526	0	526
2002	0	591	108	699
2003	0	614	53	667
2004	0	665	80	745
2005	51	587	25	663
2006	27	0	71	98
2007	90	0	0	90
2008	486	0	0	486

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

يظهر لنا الجدول السابق تذبذب كميات اجمالي الاستيراد من عام لآخر خلال هذه الفترة حيث تراوحت بين (٣,٢ ألف طن) عام (١٩٩٥) كحد أدنى، و(٧٤٥ ألف طن) عام (٢٠٠٤) كحد أعلى ويعزى هذا التذبذب الواضح إلى التغيرات التي تطرأ على حجم الإنتاج العالمي من السكر وأسعاره عالمياً، ويتبين لنا أن الاستيراد تركز على نوع السكر المكرر بشكل كبير، حيث إن الكميات المستوردة من السكر الخام تعد قليلة مقارنة مع كميات السكر المكرر حتى إنها انعدمت في كلا عامي (١٩٩٨، ٢٠٠١). وبدءاً من عام (٢٠٠٥) بدأت سورية تستورد سكر القصب ولكن بكميات قليلة مثلاً (٥١ ألف طن) عام (٢٠٠٥)، إلا أنها بدأت بعد ذلك العام بزيادة الاستيراد بمعدلات كبيرة لتصل كمية سكر القصب المستورد إلى (٤٨٦ ألف طن) وذلك عام

(٢٠٠٨)، ويلاحظ أنه منذ العام (٢٠٠٦) أوقفت سورية عملية استيراد سكر الشوندر المكرر واعتمدت على انتاجه محلياً وهذا يبرر الانخفاض الكبير الذي شهدته إجمالي الاستيراد في عامي (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧).

٣-٣- المتاح من السكر في سورية ونصيب الفرد منه:

يمثل إجمالي المتاح للاستهلاك من السكر حاصل جمع الكمية المستوردة منه إضافة إلى كمية الإنتاج المحلي، أما نصيب الفرد منه فهو حاصل قسمة إجمالي المتاح من السكر على عدد السكان، والجدول رقم (٢٥) يوضح إجمالي المتاح من السكر ونصيب الفرد منه.

الجدول (٢٥)

كمية المتاح من السكر ونصيب الفرد منه

الأعوام	كمية المتاح (ألف طن)	نصيب الفرد من السكر (كغ/ للفرد)
1992	494	38.12
1993	537	40.10
1994	609	44.19
1995	460	30.97
1996	687	46.83
1997	606	40.22
1998	544	35.16
1999	786	49.46
2000	502	30.76
2001	647	38.70
2002	913	53.30
2003	790	45.01
2004	976	54.46
2005	811	44.39
2006	296	15.81
2007	287	14.97
2008	722	37.09

المصدر: تم حسابه بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق يظهر لنا أن إجمالي المتاح من السكر للأفراد خلال فترة الدراسة يتعرض لبعض الخلل والتذبذبات منذ عام (١٩٩٢-٢٠٠٥) تراوحت بين (٤٦٠ ألف طن) عام (١٩٩٥) كحد أدنى، (٩٧٦ ألف طن) عام (٢٠٠٤) كحد أعلى، وذلك نتيجة تأثير التغيرات التي تطرأ على كمية الإنتاج المحلي منه أو نتيجة تأثير التذبذب في الكميات المستوردة نتيجة الظروف الخارجية ومدى القدرة في الحصول على الكميات منه، أما في عامي (٢٠٠٦، ٢٠٠٧) فكان هناك خلل واضح في كمية المتاح ناتج عن الخلل في الكمية المستوردة منه حيث اقتصر الاستيراد على سكر القصب وبكميات قليلة منه.

وبينت دراسة دخل ونفقات الأسرة (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، التي قام بها المكتب المركزي للإحصاء، أن متوسط الإنفاق والاستهلاك الشهري للأسرة من السكر يختلف باختلاف المحافظة سواء كانت في مركزها أم في الريف تبعاً للعادات والتقاليد ومستوى المعيشة، إلا أنه بالنسبة لمتوسط الإنفاق الشهري للأسرة على مستوى القطر بلغ (٢٢,٢١٠ ل.س شهرياً/ الأسرة) وذلك مقابل استهلاك شهري يبلغ (٩٨,١٠ كغ شهرياً/ للأسرة)، ويلاحظ بأن متوسط ما تنفقه الأسرة شهرياً على السكر يتفاوت بين مركز المحافظة والريف وبشكل واضح، وهذا يدل على أن أهمية السكر الغذائية تختلف من منطقة لأخرى بسبب اختلاف العادات الغذائية حيث بلغ متوسط الإنفاق الشهري للأسرة في مركز المحافظة (٧٨,١٢٤ ل.س شهرياً/ الأسرة) ومقدار استهلاكها له (٣,٦ كغ شهرياً/ للأسرة)، ومتوسط ما تنفقه الأسرة في الريف (٥٨,٢٩٤ ل.س شهرياً/ الأسرة) ومقدار استهلاكها الشهري منه (٦١,١٥ ل.س شهرياً/ للأسرة).

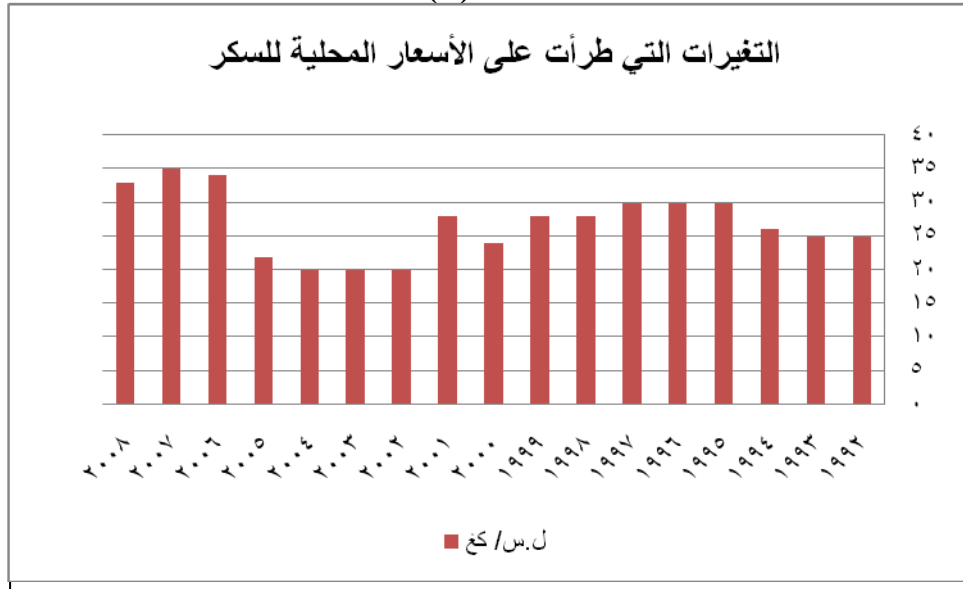
أما في ما يتعلق بنصيب الفرد من السكر فنجد أنه يتعرض لتذبذبات لها نفس الاتجاه العام لإجمالي المتاح وذلك لأن إجمالي عدد السكان يتحرك ضمن اتجاه واحد وهو في تزايد مستمر.

وبينت أيضاً دراسة دخل ونفقات الأسرة (٢٠٠٣-٢٠٠٤) متوسط ما ينفقه ويستهلكه الفرد شهرياً من السكر، فنجد أن متوسط إنفاق الفرد شهرياً على السكر يتراوح (١٣,٣٦ ل.س شهرياً/ للفرد) مقابل استهلاكه ما يعادل (٨٨,١ كغ شهرياً/ للفرد)، هذا ويختلف مقدار استهلاكه وإنفاقه بحسب مكان إقامته سواء كان في مركز المحافظة أو في الريف حيث بلغ إنفاق الفرد الشهري في مركز المحافظة على السكر (٣٤,٢٣ ل.س شهرياً/ الفرد) وذلك مقابل استهلاكه (١٨,١ كغ شهرياً/ للفرد)، أما في الريف فمتوسط إنفاقه كان (٩٧,٤٦ ل.س شهرياً/ الفرد) واستهلاكه (٤٩,٢ كغ شهرياً/ للفرد) ويلاحظ أن مقدار الفروق بين الفرد في مركز المحافظة أو في الريف يعد قليلاً مما يعبر عن أهمية سلعة السكر الغذائية.

٣-٤. التغيرات التي طرأت على الأسعار المحلية للسكر:

تعرضت أسعار السكر لعدد من التغيرات خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٨) تراوحت بين صعود وهبوط وفي الشكل (٧) تظهر هذه التغيرات.

الشكل (٧)



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

يظهر لدينا من الشكل السابق، والملحق (٣-١١)، التذبذبات التي تعرض لها سعر السكر خلال فترة الدراسة إلا أن هذه التفاوتات محدودة والسبب يعود إلى أنه يتم تأمين الطلب المحلي من السكر من خلال استيراد جزء منه من الخارج، والاعتماد على الانتاج المحلي في القسم الآخر، لذلك نجد أن التطورات التي تطرأ على أسعار السكر محدودة والسبب في ذلك القدرة على تعويض النقص في الكمية المستوردة عن طريق الانتاج المحلي والعكس صحيح، مما يساعد على امتصاص أي مؤثرات اقتصادية قد تؤثر على أسعاره سواء كانت داخلية أو خارجية، إضافة إلى كون السكر من السلع المدعومة من قبل الدولة ويعتمد نسبة كبيرة من السكان على السكر المدعوم، لذا نجد أن سعر السكر تفاوت بين (٢٠ - ٣٥ ل.س/كغ) هذا ويلاحظ أن سعره يكون ثابتاً خلال عدة سنوات ويتغير من فترة لأخرى.

٣-٥- تحليل مرونة الطلب السعرية والدخلية لسلعة السكر:

تم باستخدام برنامج (Excel) وتطبيق قوانين المرونة، كما هو موضح في الملحق الإحصائي رقم (٣)، حساب كل من مرونة الطلب السعرية ومرونة الطلب الدخلية لسلعة السكر خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٨)، فظهرت لدينا النتائج الموضحة في الجدول رقم (٢٦):

الجدول (٢٦)

حساب مرونة الطلب السعرية والدخلية لسلعة السكر (الكمية: كغ/ للفرد، القيمة: ل.س)

الأعوام	المرونة السعرية للسكر			المرونة الدخلية للسكر		
	نصيب الفرد من الكمية المطلوبة	الاسعار الجارية للسكر	المرونة	نصيب الفرد من الكمية المطلوبة	نصيب الفرد من الدخل المتاح بالاسعار الجارية	المرونة
1996	46.830	30	-	46.830	45.91	-
1997	40.223	30	-	40.223	47.14	-5.278
1998	35.158	28	1.889	35.158	47.62	-12.392
1999	49.462	28	-	49.462	48.02	47.953
2000	30.760	24	2.647	30.760	44.67	5.419
2001	38.696	28	1.548	38.696	53.84	1.256
2002	53.298	20	-1.321	53.298	54.74	22.609
2003	45.014	20	-	45.014	56.58	-4.627
2004	54.461	20	-	54.461	65.71	1.301
2005	44.392	22	-1.849	44.392	75.33	-1.264
2006	15.815	34	-1.180	15.815	85.13	-4.946
2007	14.970	35	-1.816	14.970	99.92	-0.308
2008	37.090	33	-25.859	37.090	111.08	13.223

المصدر: تم الحساب وإيجاد القيم بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

في الجدول السابق تظهر لدينا نتائج مرونة الطلب السعرية والدخلية لسلعة السكر ومن خلال دراسة وتحليل النتائج تبين لنا:

- بالنسبة لمرونة الطلب السعرية: والتي تعبر عن العلاقة بين التغيرات النسبية التي تطرأ على أسعار سلعة السكر وتأثيرها في التغيرات التي تطرأ على نصيب الفرد من الكمية المطلوبة منه، وبحسب النظرية الاقتصادية فإن العلاقة بين هذين المتغيرين هي عكسية والمرونة سالبة، إلا أنه وفي ظل عدم دقة الأرقام الإحصائية للكميات المنتجة وكون الأسعار المدروسة هي الأسعار الرسمية المدروسة لأنواع عادية من السكر بينما توجد أنواع أفضل وأعلى، فظهرت نتائج المرونة مختلفة عن المتوقع، وعلى اعتبار أن سلعة السكر هي سلعة جزء منها يستورد من الخارج وجزء ينتج محلياً.

ففي عام (١٩٩٧) وبالرغم من بقاء سعر السكر ثابتاً عن العام الذي يسبقه نلاحظ أن الكمية المطلوبة للفرد انخفضت بشكل ملحوظ، وفي عام (١٩٩٨) انخفض سعر السكر وانخفض معه نصيب الفرد من الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة انخفاض السعر مما جعل المرونة موجبة وقيمتها (< 1) وذلك بسبب الانخفاض الكبير للكمية المستوردة من السكر الخام والكمية المنتجة منه أيضاً حتى إنه في عام (١٩٩٨) توقف استيراده، ووصل الانتاج إلى أدنى المستويات.

أما في عام (١٩٩٩) نجد أن نصيب الفرد من مادة السكر قد ازداد بشكل ملحوظ وذلك نتيجة ازدياد الإنتاج المحلي من السكر، والسماح باستيراد السكر الخام مرة أخرى.

في عام (٢٠٠٠) كانت قيمة المرونة (< 1) وإشارتها موجبة حيث أنه ومع انخفاض سعر السكر انخفض نصيب الفرد من الطلب عليه وذلك نتيجة تأثير أزمة الجفاف والأزمة الاقتصادية التي اجتاحت سورية في عام (١٩٩٩) والتي أدت إلى انخفاض الإنتاج المحلي وكذلك انخفاض الكمية المستوردة من السكر نتيجة انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي بفعل مرونة الطلب الدخلية وليس بفعل مرونة الطلب السعرية.

أما الحالة المعاكسة فحصلت في عام (٢٠٠١) عندما تحسنت الأوضاع الاقتصادية وارتفعت كمية الإنتاج المحلي وكميات الاستيراد وازداد نصيب الفرد من السكر بالرغم من ارتفاع السعر عن العام السابق فكانت قيمة المرونة (< 1) وإشارتها موجبة.

ثم انخفض السعر مرة أخرى في عام (٢٠٠٢) وبشكل كبير مما أدى إلى ازدياد نصيب الفرد من الكمية المطلوبة منه وبنسبة أكبر من نسبة انخفاض السعر، فظهرت قيمة المرونة (< 1) وإشارتها سالبة فكان الطلب في هذه السنة منطقياً ينسجم مع القاعدة الاقتصادية.

في عامي (٢٠٠٣، ٢٠٠٤) بقي السعر ثابتاً ولكن في العام الأول انخفض نصيب الفرد من الكمية المطلوبة وذلك نتيجة الخلل الذي حصل في الإنتاج المحلي للسكر والذي سبب انخفاضه بشكل كبير، بالإضافة إلى الضغط المحلي على السكر الذي بدأ في ذلك

العام نتيجة وجود اللاجئين العراقيين وبدء توافدهم إلى سورية، أما في العام الثاني تم استعادة التوازن في كمية المتاح منه وفي نصيب الفرد في الكمية المطلوبة من خلال زيادة الاستيراد من السكر بشكل كبير وزيادة الانتاج المحلي مما أدى إلى تغطية الزيادة في الطلب المحلي الناتج عن وجود العراقيين وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الكمية المطلوبة وبشكل كبير عن العام الذي يسبقه، وفي كلا العامين أدت التغيرات في طلب الفرد (ارتفاع، انخفاض) مع ثبات الأسعار إلى حدوث تذبذب وخلل في قيمة المرونة.

ومنذ عام (٢٠٠٥) وحتى عام (٢٠٠٧) بدأ سعر السكر بالارتفاع كل عام عن العام الذي يسبقه وبالمقابل انخفض نصيب الفرد من السكر نتيجة هذا الارتفاع وبنسبة أكبر منه مما جعل قيمة المرونة (< 1) وإشارتها سالبة، ولكن نلاحظ أنه في عامي (٢٠٠٦، ٢٠٠٧) كان هناك انخفاض كبير جداً في نصيب الفرد من السكر حتى وصل إلى أدنى مستوياته كان ذلك نتيجة انخفاض الكمية المستوردة من السكر بمختلف أنواعه حتى وصل إلى مستويات لم تصل إليها من قبل، حيث إن المؤسسة العامة تؤخر استيراد السكر عندما كان سعره يرتفع ولم يكن توزيع السكر المدعوم منتظماً، ولم يستطع الإنتاج المحلي تعويض هذا النقص.

ولكن في عام (٢٠٠٨) عادت الكمية المستوردة إلى حدودها الطبيعية وحصل ارتفاع واضح وكبير في كمية الانتاج المحلي وانخفضت أسعار السكر مما ساعد على زيادة نصيب الفرد من الكمية المطلوبة من السكر وبنسبة أكبر من نسبة انخفاض السعر فكانت قيمة المرونة (< 1) وإشارتها سالبة.

- أما بالنسبة لمرونة الطلب الدخلية: والمتمثلة بالعلاقة بين التغيرات النسبية التي تطرأ على نصيب الفرد من الدخل المتاح وتأثيرها في التغيرات النسبية التي تطرأ على نصيب الفرد من الكمية المطلوبة من سلعة السكر، وبحسب النظرية الاقتصادية فإن العلاقة بينهما طردية والمرونة إشارتها موجبة، إلا أنه قد يحدث هناك خلل في العلاقة بين المتغيرين وبين قيم المرونة وإشارتها وذلك نتيجة عدم دقة الإحصائيات للكميات المنتجة محلياً من السكر.

في عامي (١٩٩٧، ١٩٩٨) كان هناك زيادة في نصيب الفرد من الدخل المتاح ولكن بنسب منخفضة إلا أن هذه الزيادة ليست حقيقية بل كان هناك انخفاض مع وجود تضخم وارتفاع تكاليف المعيشة بشكل عام وبالتالي انخفض نصيب الفرد من السكر وبنسبة كبيرة جداً ونتيجة أيضاً لتأثير الانخفاض الواضح في كمية الإنتاج المحلي والكمية المستوردة من السكر كان كبيراً على نصيب الفرد، فكانت قيمة المرونة عالية (<١) وإشارتها سالبة.

وفي الأعوام (١٩٩٩، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٤) أدى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل المتاح مع ارتفاع الانتاج المحلي والكميات المستوردة من السكر إلى ارتفاع نصيب الفرد من السكر وبنسب عالية جداً ومتفاوتة من عام لآخر، فكانت قيم المرونة (<١) وإشارتها موجبة في كل عام من تلك الأعوام. وفي العامين (٢٠٠٣، ٢٠٠٥) وعلى الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الدخل المتاح حصل انخفاض في نصيبه من الطلب المحلي على السكر نتيجة الخلل والانخفاض الذي أصاب الانتاج المحلي من السكر، ووجود اللاجئين العراقيين الذي بدأ منذ عام (٢٠٠٣) الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغط على الطلب المحلي من السكر، مما جعل قيمة المرونة (<١) وإشارتها سالبة.

أما في عام (٢٠٠٠) ونتيجة للأزمة الاقتصادية في سورية انخفض نصيب الفرد من الدخل المتاح ومنه انخفض نصيبه من الطلب على السكر.

وفي العامين (٢٠٠٦، ٢٠٠٧) ارتفع نصيب الفرد من الدخل المتاح وعلى الرغم من ذلك انخفض نصيبه من السكر وكان ذلك بسبب الانخفاض الكبير للكميات المستوردة من السكر، إضافة إلى تأثير اللاجئين العراقيين، حتى وصل إلى أدنى مستوياته فكان تأثير هذا الانخفاض كبيراً على نصيب الفرد من السكر فكانت قيمة المرونة (<١) وإشارتها سالبة.

وفي العام (٢٠٠٨) نتيجة تحسن الانتاج المحلي والكميات المستوردة من السكر إضافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل المتاح ارتفع نصيب الفرد من الكمية المطلوبة من السكر وبنسبة عالية جعلت قيمة المرونة (<١) وإشارتها موجبة.

٣-٦. الخصائص الإحصائية الوصفية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة وسعر سلعة السكر: بالعودة إلى استخدام برنامج (Excel) في حساب الخصائص الإحصائية الوصفية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة من السكر والأسعار الجارية المحلية له وذلك خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٨)، وكما هو موضح في الملحق الإحصائي رقم (٣)، ظهرت لنا النتائج الموضحة في الجدول رقم (٢٧).

الجدول (٢٧)

الخصائص الإحصائية الوصفية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة وسعر سلعة السكر

البيان	نصيب الفرد من الكمية المطلوبة	الأسعار الجارية للسكر
عدد السنوات	١٣	١٣
الحد الأقصى	٥٤,٤٦	٣٥
الحد الأدنى	١٤,٩٧	٢٠
المدى	٣٩,٤٩	١٥
الوسط الحسابي	٣٨,٩٤	٢٧,٠٨
الوسيط	٤٠,٢٢	٢٨
الانحراف المعياري	١٢,٥٢	٥,٤١
الخطأ المعياري	٣,٤٧	١,٤

وبتحليل ودراسة النتائج الظاهرة في الجدول السابق يتبين مايلي:

- بالنسبة لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة تمت الدراسة بالفترة (١٩٩٦-٢٠٠٨) أي خلال (١٣ سنة) وتبين أن الحد الأقصى لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة من سلعة السكر هو (٥٤,٤٦ كغ/ للفرد) وذلك في عام (٢٠٠٤)، أما الحد الأدنى لهذه الكمية فوصل إلى (١٤,٩٧ كغ/ للفرد) وذلك في عام (٢٠٠٧)، وبلغ الفرق بين الحد الأدنى والحد الأعلى والمتمثل بالمدى (٣٩,٤٩ كغ) وتعد قيمة المدى مرتفعة نسبياً مما يدل على وجود تذبذبات ملحوظة في نصيب الفرد من السكر، أما بالنسبة للوسط الحسابي فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من السكر (٣٨,٩٤ كغ/ للفرد)، أما الوسيط فبلغت قيمته (٤٠,٢٢

كغ/ للفرد) وهذا يعني أن (٥٠٪) من الأفراد خلال فترة الدراسة كان نصيب الفرد منهم أقل من قيمة الوسيط، و(٥٠٪) كان نصيب الفرد منهم أعلى من (٤٠,٢٢ كغ/ للفرد). أما فيما يتعلق بقيمة الانحراف المعياري وهي (١٢,٥٢) وبما أن قيمته أقل من قيمة نصف الوسط الحسابي (١٩,٤٧) فهذا يعني أن نصيب الفرد من الكمية المطلوبة للسكر خلال فترة الدراسة متقاربة ولا يوجد بينها تباينات عالية

- أما بالنسبة للأسعار الجارية المحلية لسلعة السكر خلال تلك الفترة والبالغة (١٣ سنة) والممتدة من (١٩٩٦ - ٢٠٠٨)، فنجد أن الحد الأقصى الذي وصل إليه سعر الكيلو غرام الواحد من السكر هو (٣٥ ل.س) عام (٢٠٠٧)، والحد الأدنى له (٢٠ ل.س) وذلك لأعوام مختلفة، أما الفرق بين الحدين والمعبر عنه بالمدى فبلغت قيمته (١٥ ل.س) وهذا يظهر الفرق الكبير والتفاوت الواضح بين الأسعار خلال فترة الدراسة. أما بالنسبة لمتوسط سعر الكيلو خلال فترة الدراسة وما يسمى بالوسط الحسابي وصل إلى (٢٧,٠٨ ل.س)، وقيمة الوسيط بلغت (٢٨ ل.س/ كغ) تدل على أن (٥٠٪) من الأعوام خلال فترة الدراسة كان سعر السكر فيها أقل من (٢٨ ل.س/ كغ)، و(٥٠٪) من الأعوام كانت أعلى من قيمة الوسيط، أما قيمة الانحراف المعياري فهي (٥,٤١) وهي أقل من قيمة نصف الوسط الحسابي (١٣,٥٤) مما يعني أن التفاوتات بين الأسعار خلال سنوات الدراسة هي محدودة وبسيطة باستثناء بعض السنوات.

رابعاً: دراسة وتحليل سلعة الشاي في سورية:

يعد الشاي المشروب الثاني بعد الماء في العالم، إذ يصل معدل الاستهلاك العالمي اليومي من أكواب الشاي إلى (٣,٥) مليارات كوب. كما تصل حصة الشرق الأوسط نحو (٢٥٪) من مستوردات الشاي العالمية، في حين بلغت قيمة التجارة العالمية من تلك المادة عام (٢٠٠٨) ما قيمته (٩,٨٧ مليار دولار).^{٧٠}

يسهم الشاي إسهاماً كبيراً في الدخل والأمن الغذائي للعديد من البلدان الآسيوية والأفريقية، حيث تشكل صادرات الشاي مصدراً رئيسياً للدخل في الكثير من البلدان النامية وتحل سيرانكا المرتبة الأولى في ميدان تصدير الشاي وتليها بفارق ضئيل كينيا.

واصل إنتاج الشاي في العالم نموه ليسجل معدل نمو تجاوز (٣٪) وبذلك بلغ حجم الإنتاج نحو (٣,٦ مليون طن) عام (٢٠٠٦)، وهذه الزيادة في الإنتاج تعود لتحقيق محصول قياسي في الصين مقداره (١,٠٥ مليون طن) وآخر في الهند وفيتنام. كما بلغ إنتاج العالم من الشاي الأسود في هذا العام (٢,٥ مليون طن) مقابل (٩٦٨ ألف طن) من الشاي الأخضر.^{٧١}

أما على صعيد الاستهلاك العالمي؛ فقد تعادل حجم الاستهلاك مع حجم الإنتاج عام (٢٠٠٦)، ويلاحظ أن حجم الاستهلاك الفردي للشاي في الدول المنتجة الرئيسية له منخفض رغم نموها الاقتصادي القوي. إلا أن معدل نمو استهلاك الشاي ما لبث أن فاق الإنتاج بين عامي (٢٠٠٧-٢٠٠٩) حيث وصلت الفجوة بينهما إلى (٣,٤٪) متزامنة مع ارتفاع الأسعار نتيجة الجفاف في الهند وسيرانكا وكينيا. وتجدر الإشارة إلى أن الطلب على الشاي هذه الفترة ظل قوياً رغم الركود العالمي، مما يشير إلى عدم تأثر الاستهلاك بالأسعار نسبياً وذلك بالنسبة لمعظم الأنواع باستثناء بعض النوعيات عالية الجودة ومرتفعة السعر.^{٧٢}

أما على الصعيد المحلي، فعلى الرغم من أهمية الشاي وزيادة استهلاكه وإمكانية زراعته في سورية إلا أنها لا تزال من الدول المستوردة له رغم أن زراعته ستعمل على توفير العملة الصعبة وعدم التأثير بالأسعار العالمية المرتفعة والظروف الدولية بالإضافة إلى تنويع المحاصيل الزراعية فيها، باعتبار أن زراعة الشاي تنجح في المنطقتين الحارة والمعتدلة وسورية تقع ضمن

^{٧٠} www.alazmenah.com ، "برغم إمكانية زراعته محلياً... الشاي مازال في قائمة البضائع المستوردة"، (٢٠١٠/٢/١٧)

^{٧١} منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO)، "مركز أنباء المنظمة، أسعار الشاي تتجه بالصعود عام (٢٠٠٨)"، (٢٠٠٨)

^{٧٢} منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO)، "مركز أنباء المنظمة، المرجع السابق.

نطاق المنطقة المعتدلة والحارة وجميع العوامل المساعدة لزراعة الشاي متوفرة باستثناء المطر الصيفي المرافق لارتفاع درجة الحرارة وهذا يُستعاض عنه بالري.^{٧٣}

٤-١ الواردات السورية من الشاي:

بما أن الشاي لا يُزرع في سورية فليس هناك صادرات سورية من الشاي، أما بالنسبة للواردات السورية منه فالجدول رقم (٢٨) يوضح الكمية المستوردة من الشاي في كل عام خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٨):

الجدول (٢٨)

كمية استيراد الشاي في سورية

الأعوام	(كمية: الطن)		
	شاي معبأ	شاي	إجمالي الشاي
1992	0	22338	22338
1993	0	20755	20755
1994	0	23518	23518
1995	0	16598	16598
1996	0	21074	21074
1997	0	18058	18058
1998	0	19109	19109
1999	0	20347	20347
2000	0	19745	19745
2001	0	22599	22599
2002	8301	22228	30529
2003	9178	19573	28751
2004	9442	20717	30159
2005	9322	19587	28909
2006	11709	15697	27406
2007	11488	13765	25253
2008	15097	16512	31609

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

من خلال استقراء بيانات الكميات المستوردة من الشاي خلال الفترة المدروسة من الجدول السابق نلاحظ أنه منذ عام (١٩٩٢-٢٠٠١) كانت سورية تستورد نوعاً واحداً من الشاي* ويتضح لنا أن هناك تفاوتاً بين الكميات المستوردة منه إلا أن هذه التفاوتات تعد بسيطة فهي تنتج عن الطلب المحلي على الشاي وظروف التجارة الخارجية ومدى توفره في الأسواق العالمية

^{٧٣} www.alazmenah.com ، "برغم امكانية زراعته محلياً... الشاي مازال في قائمة البضائع المستوردة"، المرجع السابق.
* يقصد بهذا النوع الشاي العادي أو (الشاي الفرط)

ومستوى أسعاره، إضافة إلى الظروف المناخية التي تؤثر على الإنتاج المحلي ومنه على توافره في السوق الدولية.

تراوحت الكمية المستوردة من الشاي في تلك الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠١) بين (١٦٥٩٨ طن) وذلك في عام (١٩٩٥) كحد أدنى، و(٢٢٥٩٩ طن) عام (٢٠٠١) كحد أقصى.

وبعد ذلك وابتداءً من عام (٢٠٠٢) وحتى عام (٢٠٠٨) بدأت سورية تستورد نوع آخر من الشاي، وهو الشاي المعبأ، ولكن بكميات قليلة نسبياً مقارنة مع النوع السابق من الشاي العادي، إلا أن ذلك أدى إلى زيادة إجمالي الكمية المستوردة من الشاي بشكل واضح منذ بداية استيراد النوع الجديد في عام (٢٠٠٢) حيث وصلت الكمية إلى (٣٠٥٢٩ طن). وبشكل عام تراوحت الكمية المستوردة بين (٢٥٢٥٣ طن) عام (٢٠٠٧) كحد أدنى، و (٣١٦٠٩ طن) عام (٢٠٠٨) كحد أقصى.

٤-٢- المتاح من الشاي في سورية ونصيب الفرد منه:

يوضح الجدول رقم (٢٩) إجمالي المتاح من الشاي في السوق المحلية السورية والتغيرات التي طرأت عليه خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٨)، وبقسمة إجمالي المتاح على عدد السكان في كل سنة ينتج نصيب الفرد السوري من الكمية المتاحة من هذه السلعة.

الجدول (٢٩)

إجمالي المتاح من الشاي ونصيب الفرد منه

الأعوام	اجمالي المتاح (طن)	نصيب الفرد من المتاح (كغ/ للفرد)
1992	22338	1.72
1993	20755	1.55
1994	23518	1.71
1995	16598	1.12
1996	21074	1.44
1997	18058	1.20
1998	19109	1.23
1999	20347	1.28
2000	19745	1.21
2001	22599	1.35
2002	30529	1.78
2003	28751	1.64
2004	30159	1.68
2005	28909	1.58
2006	27406	1.46
2007	25253	1.32
2008	31609	1.61

المصدر: تم حسابه بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

من الجدول السابق نلاحظ أن الكمية المستوردة من الشاي مساوية لإجمالي المتاح منه وذلك لأن الشاي سلعة مستوردة ولا تنتج محلياً، فما يتوفر في السوق المحلية منه هو استيراد صافي، لذلك فإن التغيرات والتذبذبات التي طرأت على إجمالي المتاح تكون نتيجة التغيرات على الكمية المستوردة ومساوية لها.

وبالعودة إلى دراسة دخل ونفقات الأسرة لعام (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤)، التي قام بها المكتب المركزي للإحصاء، لدراسة وتحليل متوسط الإنفاق والاستهلاك الشهري للأسرة من الشاي، يظهر لنا أن هناك تبايناً واضحاً في قيم الإنفاق والاستهلاك بين المحافظات والمناطق وذلك بحسب العادات الغذائية ومدى أهمية الشاي لها، وقد بلغ متوسط الإنفاق الشهري للأسرة على الشاي وذلك على مستوى القطر حوالي (١٩٨ ل.س شهرياً/ للأسرة)، أما استهلاكها الشهري منه فهو (١,١ كغ

شهرياً/ للأسرة). وإنفاق الأسرة التي تقيم في مركز المحافظة هو (١٥٠,٩١ ل.س شهرياً/ للأسرة) واستهلاكها الشهري هو (٠,٨٥ كغ شهرياً/ للأسرة)، وبالمقابل فإن إنفاق الأسرة التي تقيم في الريف أكبر من مركز المدينة وبنسبة واضحة حيث بلغ (٢٤٤,٩٣ ل.س شهرياً/ للأسرة) واستهلاكها الشهري (١,٣٧ كغ شهرياً/ للأسرة).

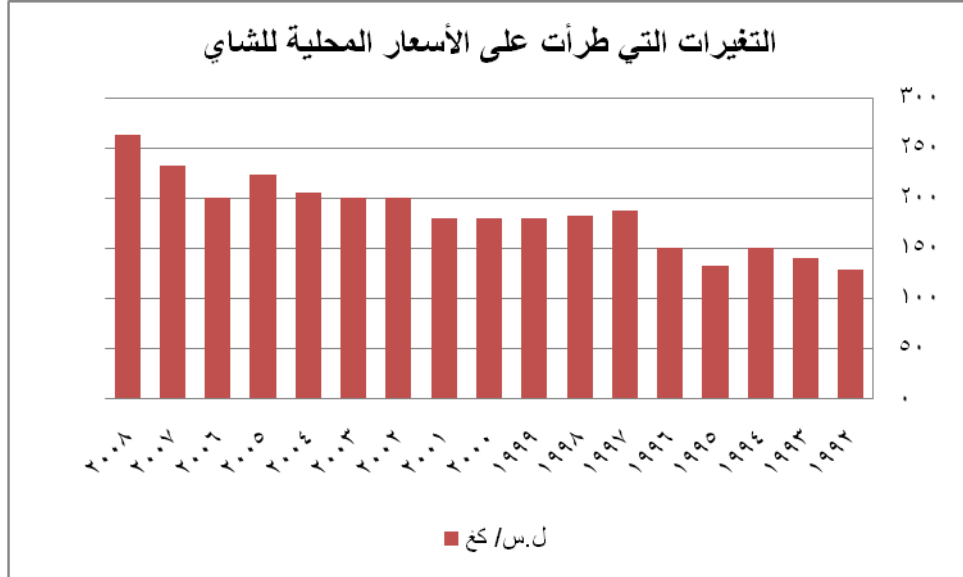
أما بالنسبة لنصيب الفرد من المتاح والنتائج عن قسمة إجمالي المتاح على عدد السكان نجد أن التغيرات التي طرأت عليه مساوية للتغيرات التي طرأت على إجمالي المتاح وذلك لأن عدد السكان يأخذ اتجاهًا واحدًا في التطور وهو الزيادة بحسب معدل النمو السكاني.

وأظهرت أيضاً دراسة دخل ونفقات الأسرة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤) متوسط الإنفاق والاستهلاك الشهري للفرد من الشاي، فبلغ متوسط إنفاقه الشهري ما يعادل (٣٤,٠٣ ل.س شهرياً/ للفرد)، ومتوسط استهلاكه منه (٠,١٩ كغ شهرياً/ للفرد)، ويتفاوت مقدار إنفاق الفرد واستهلاكه الشهري بين إقامته في مركز المحافظة وريفها حيث بلغ متوسط الإنفاق الشهري للفرد المقيم في مركز المحافظة (٢٨,٢٢ ل.س شهرياً/ للفرد) ومتوسط استهلاكه (٠,١٦ كغ شهرياً/ للفرد)، أما الفرد المقيم في الريف فمتوسط إنفاقه الشهري هو (٣٩,٠٦ ل.س شهرياً/ للفرد)، ومتوسط استهلاكه الشهري (٠,٢٢ كغ شهرياً/ للفرد).

٣-٤ التغيرات التي طرأت على الأسعار المحلية للشاي:

يتعرض سعر الشاي كأى سلعة استهلاكية لعدد من التذبذبات والتغيرات بحسب أوضاع السوق والظروف الاقتصادية المؤثرة، والشكل رقم (٨) يظهر لنا هذه التذبذبات.

الشكل (٨)



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

يتبين لنا من الشكل السابق، والملحق (٢- ١٣)، أن أسعار الشاي خلال فترة الدراسة والممتدة (١٩٩٢ - ٢٠٠٨) تعرضت لتذبذبات واضحة ومتفاوتة من فترة لأخرى، وبما أن الشاي من السلع المستوردة بشكل كلي فإن أسعارها قد تتأثر بالسوق المحلية والتطورات التي تطرأ على العرض والطلب المحلي، هذا وإن الأسعار هي وسطي أسعار الشاي العادي، أما الشاي المعبأ فهو أغلى وأعلى بنسبة (٢٪)، إلا أن تأثرها بالظروف الاقتصادية العالمية والتطورات التي تطرأ على السوق الدولية هو أكبر.

فخلال الفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٦) لم يتجاوز سعر الشاي (١٥٠ ل.س/كغ) حيث تراوحت أسعاره بين (١٢٩ - ١٥٠ ل.س/كغ)، أما في الفترة من (١٩٩٧ - ٢٠٠١) فقد ارتفع سعر الشاي عن الفترة التي تسبقها وتراوح سعره بين (١٨٠ - ١٨٨ ل.س/كغ)، وفي الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٨) شهدت أسعار الشاي ارتفاعاً آخر ليصل سعره إلى (٢٦٣ ل.س/كغ) وذلك في عام (٢٠٠٨) وهذا الارتفاع الكبير نتيجة أزمة الغذاء العالمية، والجدير بالذكر أنه قد ساد الشاي المعبأ أكثر بكثير من الفترة الماضية، وإن ارتفاع الأسعار يعود إلى حد ما أيضاً إلى التفنن بأشكال تعبئة الشاي.

٤-٤- تحليل مرونة الطلب السعرية والدخلية لسلعة الشاي في سورية:

بحساب كل من مرونة الطلب السعرية ومرونة الطلب الدخلية لسلعة الشاي للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٨)، ومن خلال المعطيات وتطبيق قوانين المرونة على برنامج (Excel)، كما هو موضح في الملحق الإحصائي رقم (٣)، ظهرت لنا النتائج الموضحة في الجدول (٣٠).

الجدول (٣٠)

حساب مرونة الطلب السعرية والدخلية لسلعة الشاي

(الكمية: كغ/ للفرد، القيمة: ل.س)

الأعوام	المرونة السعرية للشاي			المرونة الدخلية للشاي		
	نصيب الفرد من الكمية المطلوبة	الاسعار الجارية للشاي	المرونة	نصيب الفرد من الكمية المطلوبة	نصيب الفرد من الدخل المتاح بالاسعار الجارية	المرونة
1996	1.437	150	-	1.437	45.91	-
1997	1.199	188	-0.654	1.199	47.14	-6.197
1998	1.235	182	-0.951	1.235	47.62	2.988
1999	1.280	180	-3.347	1.280	48.02	4.335
2000	1.210	180	-	1.210	44.67	0.790
2001	1.352	180	-	1.352	53.84	0.570
2002	1.782	200	2.867	1.782	54.74	19.087
2003	1.638	200	-	1.638	56.58	-2.405
2004	1.683	206	0.909	1.683	65.71	0.169
2005	1.582	223	-0.723	1.582	75.33	-0.408
2006	1.464	200	0.724	1.464	85.13	-0.574
2007	1.317	232	-0.628	1.317	99.92	-0.578
2008	1.624	263	1.742	1.624	111.08	2.083

المصدر: تم الحساب وإيجاد القيم بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

يوضح لنا الجدول السابق قيم كل من مرونة الطلب الدخلية والسعرية لسلعة الشاي ومن خلال دراسة القيم وتحليلها ينتج مايلي:

- بالنسبة لمرونة الطلب السعرية: والتي تعبر عن العلاقة بين التغيرات النسبية التي تطرأ على سعر الشاي وتأثيرها في التغيرات النسبية التي تطرأ على نصيب الفرد من الكمية المطلوبة منه، وبحسب النظرية الاقتصادية وقوانينها فالعلاقة بين هذين المتغيرين عكسية والمرونة إشارتها سالبة، إلا أنه ونتيجة للظروف الاقتصادية وخاصة الخارجية لكون الشاي سلعة مستوردة، بالإضافة إلى تهريب كميات من الشاي المستورد لا بأس بها إلى تركيا والعراق ولبنان، والأسعار الرسمية المدروسة هي أسعار الشاي العادي (الفرط) وتوجد أنواع أعلى في السوق، لذا فقد تتأثر المرونة وتكون قيمها وإشارتها مخالفة للنظرية الاقتصادية.

ففي عام (١٩٩٧) ونتيجة لارتفاع السعر بشكل كبير انخفض نصيب الفرد من الطلب على الشاي ولكن بنسبة أقل من ارتفاع السعر لذا فقد كانت قيمة المرونة (>1) وإشارتها سالبة، ويعود السبب في ذلك إلى أن الشاي هو سلعة ضرورية في حياة المستهلك السوري ولا توجد سلع بديلة بشكل كامل عنها.

وفي العامين (١٩٩٨، ١٩٩٩) ونتيجة انخفاض سعر الشاي في كل عام عن العام الذي يسبقه أدى إلى ارتفاع نصيب الفرد من الطلب عليه، وفي العام الأول كانت نسبة الارتفاع أقل من نسبة انخفاض السعر فكانت قيمة المرونة (>1) وإشارتها سالبة وذلك لأن الانخفاض الذي حدث بالسعر كان كبيراً، وفي العام الثاني كانت نسبة الارتفاع في الطلب أكبر من نسبة الانخفاض في السعر لذلك فإن قيمة المرونة كانت (<1) وإشارتها سالبة، ويعود ذلك إلى أن نسبة انخفاض السعر كانت قليلة ومحافظة الشاي على نفس نسبة الارتفاع تقريباً الذي حصل في العام الذي يسبقه.

وفي العامين التاليين (٢٠٠٠، ٢٠٠١) حافظ الشاي على سعره الذي كان عليه في العام السابق وهو (١٨٠ ل.س/كغ) وبالرغم من ذلك ونتيجة حصول تذبذبات واضحة في الكمية المستوردة منه أدى إلى تغيير نصيب الفرد منه رغم ثبات السعر. في عام (٢٠٠٠) انخفضت الكمية المستوردة بشكل كبير أو بسبب تهريب الكميات المستوردة إلى الدول المجاورة كما ذكر آنفاً، فأثرت على نصيب الفرد من الشاي وأدت إلى انخفاض نصيبه، وفي عام (٢٠٠١) عادت الكمية المستوردة للارتفاع وتعويض النقص الحاصل حيث وصلت الكمية المستوردة إلى أعلى مستوياتها في تلك الفترة لذا ارتفع نصيب الفرد من الطلب عليه. وفي الحالتين ونتيجة تغير نصيب الفرد من الكمية المطلوبة مع ثبات السعر أدت إلى حدوث تذبذب وخلل في قيمة المرونة.

وفي عام (٢٠٠٢) ارتفع سعر الشاي بشكل كبير إلا أنه ونتيجة لزيادة الكمية المستوردة من الشاي بكميات كبيرة نتيجة البدء في هذا العام باستيراد الشاي المعبأ حدث ارتفاع كبير في نصيب الفرد من الطلب عليه فكانت قيمة المرونة (<1) وإشارتها سالبة. وفي العام التالي بقي سعر الشاي ثابتاً وانخفض نصيب الفرد من الطلب عليه وذلك بسبب ارتفاع الطلب في السوق المحلية نتيجة ارتفاع الضغط السكاني الناتج عن وجود اللاجئين

العراقيين في سورية، ودور المستوردين السوريين في تغطية جزء كبير من حاجة العراقيين بتهريب الشاي إلى العراق عن طريق الموانئ السورية مما أثر على قيمة المرونة وجعلها غير محددة.

وبتفاوت أثر اللاجئين العراقيين من عام لآخر، ففي عام (٢٠٠٤) بالرغم من ارتفاع سعر الشاي حتى وصل إلى (٢٠٦ ل.س/كغ) ووجود ضغط على الطلب من اللاجئين العراقيين، ارتفع نصيب الفرد من الكمية المطلوبة من الشاي وذلك نتيجة الارتفاع الملحوظ في الكمية المستوددة من كلا النوعين مما أدى إلى تعويض النقص الحاصل على الطلب المحلي ولكن نسبة الزيادة في طلب الفرد أقل من نسبة ارتفاع السعر لذلك فإن قيمة المرونة كانت (>١) وإشارتها موجبة.

إلا أنه في عام (٢٠٠٥) حدث ارتفاع كبير في سعر الشاي حتى وصل سعره إلى (٢٢٣ ل.س/كغ) وذلك نتيجة انخفاض الكمية المستوردة ودخول أنواع جديدة من الشاي إلى السوق (الشاي المعبأ) والتفنن في أشكال تعبئتها، وبالتالي انخفاض العرض المحلي مع ارتفاع الطلب نتيجة وجود العراقيين أدى ذلك إلى انخفاض نصيب الفرد من الكمية المطلوبة ولكن بنسبة أقل من انخفاض السعر فكانت قيمة المرونة (>١) وإشارتها سالبة.

وفي عام (٢٠٠٦) استمر الانخفاض في العرض المحلي نتيجة تقليص الكمية المستوردة من الشاي مع استمرار وجود ضغط في الطلب المحلي عليه مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد منه وذلك على الرغم من انخفاض سعر الشاي ووصل إلى معدلاته السابقة وهي (٢٠٠ ل.س/كغ). وكانت نسبة الانخفاض في نصيب الفرد من الطلب على الشاي أقل من نسبة انخفاض سعره، فكانت قيمة المرونة (>١) وإشارتها موجبة

أما في عام (٢٠٠٧) فقد زال أثر اللاجئين العراقيين وعاد الاستقرار إلى السوق المحلية وارتفع سعر الشاي بشكل كبير حتى وصل إلى (٢٣٢ ل.س/كغ) ونتيجة لذلك انخفض نصيب الفرد من الكمية المطلوبة ولكن بنسبة أقل من نسبة ارتفاع السعر، لذلك كانت قيمة المرونة (>١) وإشارتها سالبة.

وفي عام (٢٠٠٨) ظهرت أزمة الغذاء العالمية وارتفعت الأسعار وبشكل كبير حتى وصلت إلى أعلى مستوياتها ووصل سعر الشاي إلى (٢٦٣ ل.س/ كغ) وبالرغم من هذا الارتفاع ازداد الاستيراد من الشاي، نظراً لقلة السلع البديلة التي يمكن الانتقال إليها في ظل أزمة الغذاء العالمية مع أهمية الشاي كسلعة غذائية في حياة المستهلكين ارتفع نصيب الفرد من الكمية المطلوبة منه وبنسبة أكبر من نسبة ارتفاع السعر، فكانت قيمة المرونة (<1) وإشارتها موجبة.

- أما بالنسبة لمرونة الطلب الدخلية: والمتمثلة بالعلاقة بين التغيرات النسبية التي تطرأ على نصيب الفرد من الدخل المتاح وتأثيرها في التغيرات النسبية التي تطرأ على نصيب الفرد من الكمية المطلوبة من سلعة الشاي. وبحسب النظرية الاقتصادية فالعلاقة بين المتغيرين طردية والمرونة إشارتها موجبة، إلا أنه نظراً لتأثير الظروف والمتغيرات فتتغير قيم المرونة والعلاقة بينهما. وبما أن الشاي في سورية هي سلعة مستوردة من الخارج بشكل كامل بالإضافة إلى أنها من السلع الضرورية في حياة الفرد فتتأثر قيمة مرونة الطلب الدخلية بعوامل أخرى أهمها التغيرات التي تطرأ على الكمية المستوردة من الخارج ومدى توافر الشاي في السوق المحلية وبأسعار مخفضة.

ففي الأعوام التي تنخفض فيها الكمية المستوردة منه فإنه ينخفض نصيب الفرد من الكمية المطلوبة حتى ولو زاد نصيبه من الدخل المتاح، وعلى الأخص إذا كانت الزيادة في الدخل ليست حقيقية، والعكس صحيح.

في العام (١٩٩٧) ارتفع نصيب الفرد من الدخل المتاح وبشكل واضح إلا أنه ونتيجة حدوث انخفاض في الكمية المستوردة من الشاي رافقه ارتفاع كبير في سعره انخفض نصيب الفرد من الكمية المطلوبة منه وبنسبة أكبر من نسبة ارتفاع نصيبه من الدخل المتاح فكانت قيمة المرونة (<1) وإشارتها سالبة.

وفي العامين (١٩٩٨، ١٩٩٩) ارتفع نصيب الفرد من الدخل المتاح وارتفع معه نصيبه من الكمية المطلوبة من الشاي، وكانت نسبة ارتفاع نصيب الفرد من الطلب على الشاي أكبر من نسبة ارتفاع نصيبه من الدخل المتاح وذلك نتيجة ارتفاع الكمية المستوردة من الشاي في كلا العامين فأصبحت قيمة المرونة (<1) وإشارتها موجبة.

أما في العام (٢٠٠٠) انخفض الدخل المتاح للفرد وذلك نتيجة تأثير الأزمة التي شهدتها سورية في العام (١٩٩٩) ورافقه انخفاض نصيب الفرد من الشاي وبنسبة أقل من نسبة انخفاض الدخل فكانت قيمة المرونة (>1) وإشارتها موجبة.

أما في العامين (٢٠٠١، ٢٠٠٢) ارتفع نصيب الفرد من الدخل المتاح وارتفع نصيبه من الكمية المطلوبة من الشاي، إلا أنه في العام الثاني ونتيجة إدخال أنواع جديدة من الشاي ارتفعت الكمية المستوردة منه وبشكل كبير جعلت نسبة ارتفاع نصيب الفرد من الطلب عليه أكبر بكثير من نسبة ارتفاع نصيبه من الدخل المتاح فكانت قيمة المرونة (<1) وإشارتها موجبة، أما في العام الأول كانت قيمة (>1) وإشارتها موجبة أيضاً.

وفي الأعوام (٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧) ارتفع نصيب الفرد من الدخل المتاح في كل عام عن العام الذي يسبقه إلا أنه وبسبب حرب العراق ووجود اللاجئين العراقيين في سورية حدث ضغط على الطلب المحلي للشاي مع انخفاض الكميات المستوردة منه أيضاً مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الطلب عليه وبنسب مختلفة، ففي عام (٢٠٠٣) وهو العام الأول الذي ظهر فيه أثر حرب العراق فكان تأثيره بها كبير وانخفض نصيب الفرد من الشاي بنسبة أكبر من انخفاض دخله مما جعل قيمة المرونة (<1) وإشارتها سالبة، أما في باقي الأعوام السابقة فكان الأثر أخف حيث إن نسبة انخفاض نصيب الفرد من الشاي أقل من نسبة ارتفاع دخله المتاح فكانت قيمة المرونة لكل عام من الأعوام (>1) إشارتها سالبة أيضاً.

إلا أنه في عام (٢٠٠٨) ونتيجة ارتفاع نصيب الفرد من الدخل المتاح بنسبة كبيرة وارتفاع الكمية المستوردة من الشاي مع زوال أثر اللاجئين العراقيين عن سورية، أدى إلى ارتفاع نصيب الفرد من الكمية المطلوبة من الشاي وبنسبة أكبر من نسبة ارتفاع دخله المتاح فأصبحت قيمة المرونة (<1) وبإشارة موجبة.

٤-٥. الخصائص الإحصائية الوصفية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة وسعر سلعة الشاي: يظهر الجدول رقم (٣١) نتائج إيجاد الخصائص الإحصائية الوصفية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة وسعر سلعة الشاي التي تم تطبيقها على برنامج (Excel)، وكما هو موضح في الملحق الإحصائي رقم (٣) .

الجدول (٣١)

الخصائص الإحصائية الوصفية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة وسعر سلعة الشاي

البيان	نصيب الفرد من الكمية المطلوبة	الأسعار الجارية للشاي
العدد	١٣	١٣
الحد الأقصى	١,٧٨	٢٦٣
الحد الأدنى	١,٢	١٥٠
المدى	٠,٥٨	١١٣
الوسط الحسابي	١,٤٥	١٩٨,٧٧
الوسيط	١,٤٤	٢٠٠
الانحراف المعياري	٠,١٩٨	٢٨,٤٤
الخطأ المعياري	٠,٠٥٤	٧,٨٩

بتحليل القيم والنتائج التي تظهر في الجدول السابق يتبين مايلي:

- بالنسبة لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة من سلعة الشاي فتم دراسته خلال (١٣ سنة) في الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٨)، حيث بلغ الحد الأقصى الذي حصل عليه الفرد من الشاي خلال هذه الفترة (١,٧٨ كغ/ للفرد) وذلك عام (٢٠٠٢)، أما الحد الأدنى لنصيب الفرد من تلك السلعة فبلغ (١,٢ كغ/ للفرد)، وكان المدى المعبر عن الفرق بين الحدين الأقصى والأدنى هو (٠,٥٨ كغ/ للفرد)، وبالنسبة للوسط الحسابي فبلغت قيمته (١,٤٥ كغ/ للفرد) وتعتبر قيمته عن متوسط نصيب الفرد من الشاي خلال الفترة المدروسة، أما قيمة الوسيط فكانت مساوية تقريباً لقيمة الوسط الحسابي حيث بلغت (١,٤٤ كغ/ للفرد) مما يعني أن

(٥٠٪) من الأفراد خلال فترة الدراسة كان نصيب الواحد منهم أقل من قيمة الوسيط، و(٥٠٪) كان نصيب الفرد منهم أعلى من (١,٤٤ كغ/ للفرد). وبالنسبة للانحراف المعياري بما أن قيمته (٠,١٩٨) أصغر من قيمة نصف الوسط الحسابي (٠,٧٢٥) فيمكن القول بأن قيم نصيب الفرد من الكمية المطلوبة خلال فترة الدراسة لم تشهد تباينات كثيرة.

- أما بالنسبة للأسعار المحلية للشاي فدللت البيانات المدروسة خلال (١٣ سنة) أي بالفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٨) أن الحد الأقصى الذي وصل إليه سعر الكيلو من الشاي هو (٢٦٣ ل.س/ كغ) وذلك في عام (٢٠٠٨). والحد الأدنى (١٥٠ ل.س/ كغ)، وكان الفرق بين هذين الحدين أي المدى (١١٣ ل.س/ كغ)، وبالنسبة للوسط الحسابي فبلغ (١٩٨,٧٧ ل.س/ كغ) وهو متوسط سعر الكيلو خلال فترة الدراسة، أما الوسيط في تلك الفترة بلغ (٢٠٠ ل.س/ كغ) أي أن (٥٠٪) من الأعوام خلال فترة الدراسة كان سعر الكيلو فيها من الشاي أقل من (٢٠٠ ل.س)، و(٥٠٪) أعلى من قيمة الوسيط. أما الانحراف المعياري بما أن قيمته (٢٨,٤٤) أقل من قيمة نصف الوسط الحسابي وهي (٩٩,٣٨) لذا يمكن القول إن الأسعار لم تشهد تباينات كبيرة خلال فترة الدراسة.

النتائج والمقترحات

أولاً: النتائج:

إن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من الدراسة:

١. أثر ارتفاع معدلات التضخم على تكاليف المعيشة، حتى إنها امتصت ليس فقط الزيادة التي طرأت على الرواتب والأجور خلال السنوات الماضية ولكن أيضاً جزءاً من الدخل ما قبل الزيادة. وهذا أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض الأجور الحقيقية لفئة العاملين بأجر وإلى خلل هيكلي بين الأسعار والأجور.
٢. أدى الانتقال من سياسة التسعير المركزي إلى سياسة التسعير اللامركزي والمرونة السعرية إلى ارتفاع أسعار بعض منتجات الوقود والطاقة، واستخدمت سياسة رفع الأسعار لترشيد الاستهلاك المحلي من الوقود وتصديره للخارج، وقد تزايد الاستهلاك الخاص لمجاراة الإنفاق على السلع الضرورية نظراً لالتهام استهلاك المواد الغذائية والأساسية (الخبز، الدقيق، المحروقات وغيرها..). الجزء الأكبر من الدخل وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار سلة الاستهلاك الضروري العائلية وتخفيض الوحدات المستهلكة وانخفاض كمية الغذاء المخصص للمستهلك.
٣. بينت نتائج الدراسة العملية على بيانات الاستهلاك والدخل في سورية خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٧) أن هناك علاقة بينهما وأن (٥٩٪) من التغيرات التي تطرأ على الاستهلاك تفسرها التغيرات التي تطرأ الدخل، أما النسبة الباقية فتفسرها عوامل أخرى. كما تبين أن الحد الأدنى للاستهلاك الذي لابد للفرد استهلاكه في المدى القصير في حالة انعدام الدخل هي (١٦٧٩٤ ل.س)، وكانت قيمة الميل الحدي للاستهلاك (٠,٥٢٧) ويفسر بأن كل زيادة في الدخل بمقدار (١٠٠٠ ل.س) تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك أكثر من النصف بمقدار (٥٢٧ ل.س)، أما بالنسبة لمرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل لكل عام خلال فترة الدراسة تبين أنها ضعيفة وأن أي تغير في الدخل بنسبة (١٪) سيؤدي إلى تغير في الاستهلاك بنسبة أقل من (١٪).

٤. لدى إيجاد قيمة المرونة الثابتة للاستهلاك بالنسبة للدخل خلال فترة الدراسة كاملة (١٩٩٢ - ٢٠٠٧) - وذلك بتطبيق نموذج الانحدار اللوغاريتمي المزدوج- تبين أنها بلغت (٠,٦٢) وبما أنها أقل من (١) فهي مرونة ضعيفة، وتفسر بأن أي تغير في الدخل بنسبة (١٪) سيؤدي إلى تغيرات في الاستهلاك بنسبة (٠,٦١٪) وبنفس الاتجاه لأن إشارة المرونة موجبة وبالتالي العلاقة بين المتغيرين هي طردية.

٥. مع أن كلاً من السلع المدروسة هي سلع غذائية ضرورية إلا أن مرونتي الطلب السعرية والدخلية لكل منها مختلفة عن الأخرى، والسبب في ذلك يعود إلى التفاوت في تأثيرها بالعوامل والمتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية المحيطة بها حيث نجد:

- بالنسبة لسلعة الأرز نلاحظ أن قيم مرونتي الطلب السعرية والدخلية في معظم أعوام فترة الدراسة مرتفعة وقيمتها (< 1) وإشارة بعض هذه القيم لا تتفق مع قوانين النظرية الاقتصادية، وهذا لكونها سلعة إستراتيجية عالمياً ومن أكثر الأغذية المفضلة في العالم والتي يعتمد عليها الأفراد في تغذيتهم مما يجعل تأثيرها بالظروف الاقتصادية العالمية كبيراً جداً وبالتالي ينعكس ذلك على الظروف المحلية والطلب المحلي عليها.
- بالنسبة لسلعة زيت الزيتون نجد أن قيم مرونتي الطلب السعرية والدخلية خلال فترة الدراسة مرتفعة والطلب عليها مرناً، وإشارتها في بعض الحالات لا تتفق مع قوانين النظرية الاقتصادية والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى ظاهرة المعاومة التي تتعرض لها أشجار الزيتون وهي التي تتحكم في الإنتاج المحلي في كل عام وبالتالي تؤثر على الأسعار والطلب عليها.
- وبالنسبة لسلعة السكر ورغم أنها من السلع المدعومة من قبل الحكومة فإننا نلاحظ أن تأثير الأسعار المحلية لهذه السلعة بالظروف الاقتصادية والعالمية محدود، إلا أن قيمتي مرونة الطلب السعرية والدخلية مرتفعة والطلب عليها مرناً نتيجة التذبذبات العالية التي تتعرض لها الكميات المستوردة من عام لآخر واستيراد أنواع جديدة ومدى قدرة الإنتاج المحلي على تغطية النقص في الاستيراد وتغطية الطلب المحلي.

- أما بالنسبة لسلعة الشاي فإننا نجد أن قيم مرونتي الطلب السعرية والدخلية لهذه السلعة في الغالب ضعيفة نظراً لأهميتها واعتماد السكان في سورية عليها وعدم وجود البدائل التي تنوب عنها، ولا تكون قيمها عالية إلا في الظروف الاقتصادية العالمية البارزة كأزمة الغذاء العالمية التي أدت إلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير وواضح وأثّرت على قيمة مرونة الطلب السعرية والدخلية.

ثانياً: المقترحات:

- ١- الاهتمام جدياً بالربط الوثيق بين الرواتب والأجور وبين المستويات العامة للأسعار وبين متطلبات المعيشة لتلبية الحاجات الضرورية للسكان وتحقيق العملي للرفاهية الاقتصادية لهم، ولتعويض الخسائر الناجمة عن ارتفاع الأسعار ومواجهة الارتفاعات المحتملة فيها.
- ٢- ربط الأجور والرواتب بالإنتاج والكفاءة ومنح الحوافز التشجيعية وفق سلم الانتاج والكفاءة العلمية، لا حسب الدرجات الوظيفية أو الأقدمية.
- ٣- إزالة الخلل الهيكلي بين الأسعار والأجور عبر سياسة تسعيرية مجزية لقوة العمل خاصة لفئة العاملين بأجور محدودة، حيث يجب وضع سياسات حكومية من أهدافها الرئيسية دعم دخول المستهلكين وخاصة ذوي الدخل المحدود.
- ٤- دراسة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للتعديلات السعرية خاصة في حال زيادة الأسعار على المستهلكين وعلى قدراتهم الشرائية المحدودة وعدم تحميل الأسعار النهائية للمستهلكين أعباء التكاليف التضخمية غير المبررة اقتصادياً وعلمياً سواء من القطاع العام أو الخاص.
- ٥- منح العاملين بأجر عند ارتفاع أسعار السلع الأساسية والضرورية، سواء نجمت عن تضخم مستورد أو محلي، تعويضات غلاء معيشة وليس زيادات سعرية نسبية على الرواتب والأجور لأن هذه الزيادات سوف تسبب لاحقاً في ارتفاع التكاليف والأسعار لكل سلعة ومادة في السوق المحلية سواء تأثرت بارتفاع الأسعار أم لا.
- ٦- عدم وضع سقف سعري على الرواتب والأجور أو على الزيادات الأجرية، لأن هذا من شأنه إضعاف الحوافز التشجيعية للعاملين وتدني مستويات الانتاجية والأداء الإداري وإهمال تطوير وتأهيل المستويات التعليمية الفردية والانصراف عن ارتقائها مهنيّاً وعلمياً.

- ملحق الجداول:

الجدول (١-١)

الميزان السلعي ونسبة تطور الاكتفاء الذاتي والتبعية للواردات لمحصول القمح

القمح (الكمية: ألف طن)						
الأعوام	الإنتاج	الاستيراد	التصدير	المتاح	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)	نسبة التبعية للواردات (%)
1997	3031	-	885	2146	141.2	0
1998	4112	-	428	3684	111.6	0
1999	2691	-	111.9	2579	104.3	0
2000	3105	17.3	-	3123	99.4	0.6
2001	4745	24	36	4733	100.3	0.5
2002	4775	74	626	4223	113.1	1.8
2003	4913	265	668	4510	108.9	5.9
2004	4537	143	700	3980	114.0	3.6
2005	4669	188	753	4104	113.7	4.6
2006	4932	155	92	4995	98.7	3.1

المصدر:- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية، دمشق، أعوام مختلفة.

- نسبة الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج / المتاح) * ١٠٠

- نسبة التبعية للواردات = (الاستيراد / المتاح) * ١٠٠

الجدول (٢-١)

نسبة تطور الاكتفاء الذاتي لمجموعي الفواكه والخضار

الخضار (الكمية: ألف طن)			
الأعوام	الإنتاج	المتاح	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)
1997	1557.9	1391.6	112.0
1998	2259.9	2093.3	108.0
1999	1818.6	1573.6	115.6
2000	2018.2	1761.0	114.6
2001	2074	1880.7	110.3
2002	2689	2475.9	108.6
2003	2898.5	2692.6	107.6
2004	3176.8	2962.3	107.2
2005	3063.9	2791.9	109.7
2006	3017.3	2763.0	109.2

الفواكه (الكمية: ألف طن)			
الأعوام	الإنتاج	المتاح	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)
1997	2058.5	1983	103.8
1998	2879.7	2791	103.2
1999	2175.7	2017	107.9
2000	2770.8	2649	104.6
2001	2360.0	2228	105.9
2002	2635	2521	104.5
2003	2218.6	2132	104.1
2004	2777.8	2707	102.6
2005	2371.1	2216	107.0
2006	3271	2961	110.5

المصدر:- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية، دمشق، أعوام مختلفة.

- نسبة الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج / المتاح) * ١٠٠

الجدول (٣-١)
الميزان السلعي ونسبة تطور الاكتفاء الذاتي والتبعية للواردات من البيض

البيض (الكمية: مليون بيضة)						
نسبة التبعية للواردات (%)	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)	المتاح	التصدير	الاستيراد	الإنتاج	الأعوام
0.03	103.3	2200	74	0.6	2273	1997
0	103.5	2153	75	-	2228	1998
0	100.5	2466	13	-	2479	1999
0	101.8	2500	46	-	2546	2000
0	100.6	2656	15	-	2671	2001
0	100.3	3311	10	-	3321	2002
0	103.2	3342	107	-	3449	2003
0	101.2	3954	48	-	4002	2004
0	100.7	3084	20.4	-	3104	2005
0	100.8	3751	30	-	3781	2006

المصدر:- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية، دمشق، أعوام مختلفة.

- نسبة الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج / المتاح) * ١٠٠

- نسبة التبعية للواردات = (الاستيراد / المتاح) * ١٠٠

الجدول (٤-١)
الميزان السلعي ونسبة تطور الاكتفاء الذاتي والتبعية للواردات من اللحم الأبيض

اللحم الأبيض (الكمية: ألف طن)						
نسبة التبعية للواردات (%)	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)	المتاح	التصدير	الاستيراد	الإنتاج	الأعوام
0	100.0	104.8	0	0	104.8	1997
0	100.0	111.7	0	0	111.7	1998
0	100.0	118.6	0	0	118.6	1999
0	100.0	120.0	0	0	120.0	2000
1.5	98.5	132.0	0	2	130.0	2001
7.9	92.1	152.0	0	12	140.0	2002
6.7	93.3	189.7	0	12.8	176.9	2003
6.7	93.3	202.6	0	13.6	189.0	2004
6.0	94.0	191.9	0	11.5	180.4	2005
9.0	91.0	211.0	0.01	19	192.0	2006

المصدر:- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية، دمشق، أعوام مختلفة.

- نسبة الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج / المتاح) * ١٠٠

- نسبة التبعية للواردات = (الاستيراد / المتاح) * ١٠٠

الجدول (٥-١)
الميزان السلعي ونسبة تطور الاكتفاء الذاتي والتبعية للواردات من اللحم الأحمر

اللحم الأحمر (الكمية: ألف طن)						
نسبة التبعية للواردات	نسبة الاكتفاء الذاتي	المتاح	التصدير	الاستيراد	الإنتاج	الأعوام
10.1	96.3	202.4	8.0	20.4	195.0	1997
13.3	207.0	98.1	12.0	13.0	203.0	1998
5.5	97.0	236.0	1.0	13.0	229.0	1999
4.0	105.8	223.0	17.0	9.0	236.0	2000
2.8	101.7	212.3	5.0	5.9	216.0	2001
4.3	149.5	115.7	53.7	5.0	173.0	2002
3.7	113.1	182.8	26.3	6.7	206.7	2003
7.0	122.0	177.1	38.4	12.4	216.1	2004
5.8	126.2	192.1	54.5	11.2	242.4	2005
2.7	100.0	255.0	0.0	7.0	255.0	2006

المصدر:- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية، دمشق، أعوام مختلفة.

- نسبة الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج / المتاح) * ١٠٠

- نسبة التبعية للواردات = (الاستيراد / المتاح) * ١٠٠

الجدول (٦-١)
عدد السكان ومعدل النمو السنوي

معدل النمو السنوي %	عدد السكان (ألف نسمة)	الأعوام
-	12116	1990
3.4	12529	1991
3.4	12958	1992
3.4	13393	1993
2.9	13784	1994
3.6	14285	1995
2.7	14670	1996
2.7	15066	1997
2.7	15473	1998
2.7	15891	1999
2.7	16320	2000
2.5	16720	2001
2.5	17130	2002
2.5	17550	2003
3.7	18200	2004
0.9	18356	2005
3.2	18941	2006
1.2	19172	2007

المصدر:- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

- معدل النمو السنوي = ((العام الحالي - العام الماضي) / العام الماضي) * ١٠٠

الجدول (٧-١)
معدل النمو السنوي للسكان خلال عدد من السنوات

الأعوام	معدل النمو السنوي خلال عدة سنوات (%)
1990 – 1995	3.37
1995 – 2000	2.7
2000 – 2005	2.4
1990 – 2007	2.7

المصدر:- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

- معدل النمو لعدة سنوات يحسب من العلاقة:

عدد السكان العام الحالي = عدد السكان العام الماضي (١ - معدل النمو) عدد السنوات

الجدول (٨-١)
تطور نسبة السكان حسب الجنس والفئات العمرية لعدد من السنوات

الأعوام	الكثافة السكانية	نسبة السكان حسب الجنس %		نسبة السكان حسب الفئات العمرية %		
	فرد/ كم ٢	أنثى	ذكر	أقل من ١٥	15 - 64	أكثر 65
1981	49	49	51	46	51	3
1994	74	49	51	45	52	3
2004	96	49	51	40	57	3
2007	103	49	51	37.9	58.5	3.6

المصدر:- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٨.

الجدول (٩-١)
نسبة تطور إجمالي المتاح للاستهلاك من مجموعة الخضار

الخضار (الكمية: ألف طن)											
		1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الفاصوليا، لوبيا خضراء	الانتاج	27	38	36.1	30.6	45	53	44.8	39.3	44	50.9
	المتاح	19	37	34.9	29.3	42	51	42.8	36.8	43	50.3
ملفوف، كرنب، قرنبيط	الانتاج	42	38	33.5	25.5	6	41	24.7	33.8	49	39
	المتاح	36	36	31.3	22.6	2.6	38	22.5	32	47	36
ثوم جاف	الانتاج	135	129	107	72.7	77	86	70.2	72.2	85	73
	المتاح	131	126	103.4	67.5	68	76	58.7	60.8	74	7
بازلاء خضراء	الانتاج	17	18.2	18	19.6	29	27	41.5	36.9	46.6	40
	المتاح	14	17	15.8	18.8	28.8	34.9	43.5	41.4	48.5	40.7
خيار، قثاء، قرع، كوسا	الانتاج	3	12	15.1	14.8	17	24	18.3	24	23	17.4
	المتاح	3	10	13.3	13.2	16.5	22	16	22	20	10
بصل جاف	الانتاج	106	248	194	171.8	179	235	244	274.2	287	236
	المتاح	103	244	190.5	166.2	178.7	241	244.7	277.5	287	229
بطيخ أحمر	الانتاج	108	105	91	71.9	83	97	94.7	117	125	103
	المتاح	106	97	87.3	71.8	91	108	101.4	126	110	77
بطيخ أصفر	الانتاج	272	402	258.5	201.5	228	480	674.1	812	588.3	562
	المتاح	266	394	253.5	189.4	219	473	668.5	810	583.5	486
بطاطا	الانتاج	48	67	44.7	48.2	74	100	116.1	102	95.3	98
	المتاح	31	56	26	30.9	59.1	83	100.4	85	79.5	72
بادنجان	الانتاج	265.5	492	296	484.8	453	513	486.6	542	608.5	603
	المتاح	257.1	500	237.6	466.7	452	512	506.5	547	628.8	569
بندورة	الانتاج	127.4	155.7	114.5	123.7	111	133	137.7	158	154.4	159
	المتاح	126.5	154.3	113.1	121.5	115	133	154.6	204	162	150
إجمالي الانتاج	الانتاج	407	555	610.2	753.2	772	900	945.8	965.4	957.3	1036
	المتاح	299	422	466.8	563.2	608	704	733	719.8	709.3	1036
إجمالي المتاح	المتاح	1557.9	2259.9	1818.6	2018.2	2074	2689	2898.5	3176.8	3063.9	3017.3
معدل النمو السنوي %		1391.6	2093.3	1573.6	1761.0	1880.7	2475.9	2692.6	2962.3	2791.9	2763.0
		-	50.4	-24.8	11.9	6.8	31.6	8.8	10.0	-5.8	-1.0

المصدر:- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

- معدل النمو السنوي = ((العام الحالي- العام الماضي)/العام الماضي)*١٠٠

الجدول (١٠-١)
نسبة تطور إجمالي المتاح للاستهلاك من مجموعة الفواكه

الفواكه (الكمية: ألف طن)											
		1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الزيتون	الانتاج	402.9	785	400.5	866.1	497	941	552.2	1027	612	1191
	المتاح	402.7	784.9	400.5	866	497	941	551.6	1026.5	607	1176
عنب طازج	الانتاج	452	590	387	409.5	389	342	307.3	243	306.3	337
	المتاح	432	570	348.2	388.3	359	317	297.2	234.5	294.1	271
تين طازج	الانتاج	44	47	42	44.1	40	43	41	37	49.9	51
	المتاح	40	46	42	41.4	37.6	43	36.2	33	45.4	46
مشمش	الانتاج	35	67	62.9	78.9	66	101	104.9	76	65.5	99
	المتاح	30.5	60	55.7	67.9	61	92	97.2	72	58.4	87
تفاح	الانتاج	356	362	283.7	286.8	263	216	306.7	358	296	374
	المتاح	350	344.5	259.1	271.5	245	200	292.7	330	227.5	243
أجاص	الانتاج	19	27	26	30.6	28	20	20.3	21	19.8	22
	المتاح	13	23	6.8	23.1	16.1	10	14.2	16	10.4	21
خوخ وجانرك	الانتاج	28	35	41	39.2	36	37	30.9	33	34.9	42
	المتاح	25	30	33.2	32.8	30	28	25.6	29	32.4	33
رمان	الانتاج	71	85	79	69.2	75	56	61.6	52	54.2	51
	المتاح	70	84	78.1	67.1	73	54	58.8	51.3	53.3	51
كرز	الانتاج	41	56	54.1	56.3	51	40	54.7	35	53.4	63
	المتاح	35	46.4	41.1	47.2	45	27	44.3	30.1	46.5	53
دراق	الانتاج	24	43	41.6	42	38	35	35	27	51.6	56
	المتاح	20	40	37.7	38.2	35.1	29	31	26	47.2	48
سفرجل	الانتاج	6.6	6.7	8.1	8.2	7	5	4	3.8	4.8	5
	المتاح	6.4	6.6	7.9	8.2	6.6	4.9	3.2	3.8	4.7	5
فستق حلبي	الانتاج	29	36	30.1	40	37	53	47.5	21	44.6	73
	المتاح	17	30	25.1	36.3	27.3	49.3	44.6	20	44.5	75
حمضيات	الانتاج	550	740	719.6	800	833	746	652.5	844	777.8	907
	المتاح	541	726	681.9	761	795	726	635.6	834.8	743.9	853
اجمالي الانتاج		2058.5	2879.7	2175.7	2770.8	2360.0	2635	2218.6	2777.8	2371.1	3271
اجمالي المتاح		1983	2791	2017	2649	2228	2521	2132	2707	2216	2961
معدل النمو السنوي %			40.8	-27.7	31.3	-15.9	13.2	-15.4	27.0	-18.2	34

المصدر: - المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

- معدل النمو السنوي = ((العام الحالي - العام الماضي) / العام الماضي) * ١٠٠

الجدول (١١-١)
نسبة تطور إجمالي المتاح للاستهلاك من الحبوب
(الكمية: ألف طن)

العام	القمح				الرّز	الحبوب	
	الإنتاج	الاستيراد	التصدير	المتاح	المتاح	إجمالي المتاح	معدل النمو السنوي من المتاح (%)
1997	3031	0	885	2146	221	2367	-
1998	4112	0	428	3684	136	3820	61.4
1999	2691	0	112	2579	134	2713	-29.0
2000	3105	17	0	3123	162	3284	21.0
2001	4745	24	36	4733	232	4965	51.2
2002	4775	74	626	4223	180	4403	-11.3
2003	4913	265	668	4510	193	4703	6.8
2004	4537	143	700	3980	237	4217	-10.3
2005	4669	188	753	4104	265	4370	3.6
2006	4932	155	92	4995	261	5256	20.3

المصدر:- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. المجموعة الإحصائية الزراعية، دمشق، أعوام مختلفة.

- معدل النمو السنوي = ((العام الحالي - العام الماضي) / (العام الماضي)) * ١٠٠

الجدول (١٢ - ١)
الميزان السلعي ونسبة التطور لإجمالي المتاح للاستهلاك من البقول
(الفاصوليا الحب، اللوبيا الحب، البازلاء الحب)
(الكمية: ألف طن)

العام	البازلاء الحب				فاصوليا ولوبيا حب				إجمالي الإنتاج	إجمالي المتاح	معدل النمو السنوي من المتاح (%)
	الإنتاج	الاستيراد	التصدير	المتاح	الإنتاج	الاستيراد	التصدير	المتاح			
1997	1.1	0.2	0	1.3	3.7	0.1	0.6	3.3	16.993	8.542	-
1998	0.3	0.6	0	0.9	3	-	6	-3	18.973	19.874	132.7
1999	0.1	0.5	0.1	0.4	1.6	0.2	3.3	-1.6	15.549	6.948	-65.0
2000	0.1	0.4	0	0.5	1.9	2.6	-	4.5	14.853	16.553	138.2
2001	2	1.0	0.2	2.8	2	0.2	-	2.2	32	48.8	194.8
2002	2	0.0	0	2	2	-	-	2	35	56	14.8
2003	2.2	0.1	0	2.3	3.3	-	3	0.3	37.516	65.68	17.3
2004	3	5.7	0.7	8	3.6	-	0.1	3.5	42.6	81.9	24.7
2005	5.3	0.2	0	5.5	2.6	-	1.6	1	41.876	70.703	-13.7
2006	10	0.1	0	10.1	2	7	8	1	42.6	40.68	-42.5

المصدر:- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. المجموعة الإحصائية الزراعية، دمشق، أعوام مختلفة.

- معدل النمو السنوي = ((العام الحالي - العام الماضي) / (العام الماضي)) * ١٠٠

الجدول (١٣-١)
الميزان السلعي ونسبة التطور لإجمالي المتاح للاستهلاك من اللحم الأبيض وأنواعه
(لحوم الأسماك، لحوم الدواجن)
(الكمية: ألف طن)

الأعوام	لحوم الدواجن				لحوم الأسماك				إجمالي الإنتاج	إجمالي المتاح	معدل النمو السنوي من المتاح (%)
	الإنتاج	الاستيراد	التصدير	المتاح	الإنتاج	الاستيراد	التصدير	المتاح			
1997	93	0	0	93	11.8	0	0	11.8	104.8	105	
1998	97.2	0	0	97.2	14.5	0	0	14.5	111.7	112	6.5
1999	104	0	0	104	14.2	0	0	14.2	118.6	119	6.2
2000	107	0	0	107	13.4	0	0	13.4	120.0	120	1.2
2001	116	0	0	116	14	2	0	16	130	132	10.0
2002	125	0	0	125	15	12	0	27	140	152	15.2
2003	161	0	0	161	16	13	0	29	176.9	190	24.8
2004	171.8	0	0	171.8	17.2	13.6	0	30.8	189	203	6.8
2005	163.4	0	0	163.4	17	11.5	0	28.5	180.4	192	-5.3
2006	175	1	0.01	176	17	18	0	35	192	211	9.9

المصدر: - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. المجموعة الإحصائية الزراعية، دمشق، أعوام مختلفة.

- معدل النمو السنوي = ((العام الحالي - العام الماضي) / العام الماضي) * ١٠٠

الجدول (١٤ - ١)
الميزان السلعي لأنواع اللحم الأحمر (لحوم الأبقار، لحوم الماعز، لحوم الأغنام)
(الكمية: ألف طن)

الأعوام	لحوم الأغنام				لحوم الأبقار				لحوم الماعز			
	الإنتاج	الاستيراد	التصدير	المتاح	الإنتاج	الاستيراد	التصدير	المتاح	الإنتاج	الاستيراد	التصدير	المتاح
1997	148	15	8	155	42	0.4	0	42.4	5	5	0	5
1998	154	7	12	49	43	0	0	43	6	6	0	6
1999	177	8	1	184	47	0	0	47	5	5	0	5
2000	184	4	17	171	47	0	0	47	5	5	0	5
2001	169	0.6	5	165	42	0.3	0	42.3	5	5	0	5
2002	121	0	53	68	47	0	0	47	5	5	0.7	0.7
2003	153	0	26.3	128.2	47	0	0	51.8	6.7	6.7	0	2.8
2004	161.3	1.2	38.4	124.1	48.2	4.6	0	52.8	6.6	6.6	0	0.2
2005	179.9	0.8	54.5	126.2	55.4	3.4	0	58.8	7.1	7.1	0	7.1
2006	187	0	0	187	61	0	0	61	7	7	0	7

المصدر: - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. المجموعة الإحصائية الزراعية، دمشق، أعوام مختلفة.

الجدول (١ - ١٥)
نسبة تطور إجمالي المتاح للاستهلاك من اللحم الأحمر
(الكمية: ألف طن)

اللحم الأحمر			
الأعوام	إجمالي الإنتاج	إجمالي المتاح	معدل النمو السنوي من المتاح (%)
1997	195	202.4	-
1998	203	98.06	-51.6
1999	229	236.02	140.7
2000	236	223	-5.5
2001	216	212.3	-4.8
2002	173	115.7	-45.5
2003	206.7	182.8	58
2004	216.1	177.1	-3.1
2005	242.38	192.0	8.5
2006	255	255.0	33

المصدر: - الأرقام تم حسابها بالاعتماد على بيانات الجداول السابقة.

- معدل النمو السنوي = ((العام الحالي - العام الماضي) / العام الماضي) * ١٠٠

الجدول (١ - ١٦)
نسبة تطور إجمالي المتاح للاستهلاك من مجموعة اللحوم (اللحم الأحمر، واللحم الأبيض)
(الكمية: ألف طن)

إجمالي اللحم الأبيض والأحمر			
الأعوام	إجمالي الإنتاج	إجمالي المتاح	معدل النمو السنوي من المتاح (%)
1997	299.8	307.2	-
1998	314.7	209.7	-31.7
1999	347.6	354.6	69.1
2000	356.0	343.0	-3.3
2001	346	344.3	0.4
2002	313	267.7	-22.2
2003	383.6	372.5	39.1
2004	405.1	379.7	1.9
2005	422.8	384.0	1.1
2006	447	466.0	21.4

المصدر: - الأرقام تم حسابها بالاعتماد على بيانات الجداول السابقة.

- معدل النمو السنوي = ((العام الحالي - العام الماضي) / العام الماضي) * ١٠٠

الجدول (١ - ١٧)
الميزان السلعي ونسبة التطور لإجمالي المتاح للاستهلاك من الحليب
(الكمية: ألف طن)

الأعوام	الحليب				معدل النمو السنوي من المتاح (%)
	الإنتاج	الاستيراد	التصدير	المتاح	
1997	1610	-	-	1610	-
1998	1780	-	-	1780	10.6
1999	1656	-	-	1656	-7.0
2000	1673	-	-	1673	1.0
2001	1578	9	11	1576	-5.8
2002	1765	-	14	1751	11.1
2003	1878	-	-	1878	7.2
2004	2129	-	-	2129	13.3
2005	2358	-	0.3	2358	10.8
2006	2535	-	6	2529	7.3

المصدر: - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. المجموعة الإحصائية الزراعية، دمشق، أعوام مختلفة.

- معدل النمو السنوي = ((العام الحالي - العام الماضي) / العام الماضي) * ١٠٠

الجدول (١ - ١٨)
الميزان السلعي ونسبة التطور لإجمالي المتاح للاستهلاك من البيض
(الكمية: مليون بيضة)

الأعوام	البيض				معدل النمو السنوي من المتاح (%)
	الإنتاج	الاستيراد	التصدير	المتاح	
1997	2273	0.6	74	2200	-
1998	2228	-	75	2153	-2.1
1999	2479	-	13	2466	14.5
2000	2546	-	46	2500	1.4
2001	2671	-	15	2656	6.2
2002	3321	-	10	3311	24.7
2003	3449	-	107	3342	0.9
2004	4002	-	48	3954	18.3
2005	3104	-	20.4	3084	-22.0
2006	3781	-	30	3751	21.6

المصدر: - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. المجموعة الإحصائية الزراعية، دمشق، أعوام مختلفة.

- معدل النمو السنوي = ((العام الحالي - العام الماضي) / العام الماضي) * ١٠٠

الجدول (١٩-١)
معدل النمو السنوي ونصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من الخضار والفواكه

الأعوام	عدد السكان (ألف)	الخضار			الفواكه		
		إجمالي المتاح (ألف طن)	نصيب الفرد (كغ/للفرد)	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد (%)	إجمالي المتاح (ألف طن)	نصيب الفرد (كغ/للفرد)	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد (%)
1997	15066	1391.6	92.4	-	1982.6	131.6	-
1998	15473	2093.3	135.3	46.5	2791.5	180.4	37.1
1999	15891	1573.6	99.0	-26.8	2017.3	126.9	-29.6
2000	16320	1761.0	107.9	9.0	2649.2	162.3	27.9
2001	16720	1880.7	112.5	4.2	2227.7	133.2	-17.9
2002	17130	2475.9	144.5	28.5	2521.2	147.2	10.5
2003	17550	2692.6	153.4	6.1	2132.1	121.5	-17.5
2004	18200	2962.3	162.8	6.1	2707.0	148.7	22.4
2005	18356	2791.9	152.1	-6.6	2215.6	120.7	-18.8
2006	18941	2763.0	145.9	-4.1	2961.5	156.4	29.5

المصدر:- حسب من بيانات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية، دمشق، أعوام مختلفة.

- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

- نصيب الفرد من المتاح (إجمالي المتاح/ عدد السكان).

الجدول (٢٠-١)
معدل النمو السنوي ونصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من الحبوب

الحبوب				
الأعوام	عدد السكان (ألف)	إجمالي المتاح (ألف طن)	نصيب الفرد (كغ/للفرد)	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد (%)
1997	15066	2367	157	-
1998	15473	3820	247	57.2
1999	15891	2713	171	-30.8
2000	16320	3284	201	17.9
2001	16720	4965	297	47.6
2002	17130	4403	257	-13.4
2003	17550	4703	268	4.2
2004	18200	4217	232	-13.5
2005	18356	4370	238	2.7
2006	18941	5256	277	16.6

المصدر:- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية، دمشق، أعوام مختلفة.

- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

- نصيب الفرد من المتاح (إجمالي المتاح/ عدد السكان).

الجدول (٢١-١)
معدل النمو السنوي ونصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من البقول
(الفاصوليا الحب، اللوبيا الحب، البازلاء الحب)

البقول (فاصوليا، لوبيا، بازلاء)				
الأعوام	عدد السكان (ألف)	إجمالي المتاح (ألف طن)	نصيب الفرد (كغ/للفرد)	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد
1997	15066	8.5	0.6	-
1998	15473	19.9	1.3	126.5
1999	15891	6.9	0.4	-66.0
2000	16320	16.6	1.0	132.0
2001	16720	48.8	2.9	187.8
2002	17130	56.0	3.3	12.0
2003	17550	65.7	3.7	14.5
2004	18200	81.9	4.5	20.2
2005	18356	70.7	3.9	-14.4
2006	18941	40.7	2.1	-44.2

المصدر:- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية، دمشق، أعوام مختلفة.

- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

- نصيب الفرد من المتاح (إجمالي المتاح/ عدد السكان).

الجدول (٢٢-١)
معدل النمو السنوي ونصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من البقول
(الحمص، العدس)

الأعوام	عدد السكان (ألف)	العدس			الحمص		
		إجمالي المتاح (ألف طن)	نصيب الفرد (كغ/للفرد)	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد (%)	إجمالي المتاح (ألف طن)	نصيب الفرد (كغ/للفرد)	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد (%)
1997	15066	-46	-3.1	-	59	3.9	-
1998	15473	98	6.3	-307.0	63	4.1	4.5
1999	15891	5	0.3	-95.5	13	0.8	-79.6
2000	16320	57	3.5	1124.7	57	3.5	320.5
2001	16720	146	8.8	152.3	66	3.9	13.0
2002	17130	97	5.7	-35.3	97	5.6	42.7
2003	17550	100	5.7	0.2	84	4.8	-14.7
2004	18200	54	3.0	-47.5	24	1.3	-72.5
2005	18356	79	4.3	44.9	47	2.6	95.4
2006	18941	104	5.5	27.3	50	2.6	2.4

المصدر:- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية، دمشق، أعوام مختلفة.

- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، دمشق، أعوام مختلفة.

- نصيب الفرد من المتاح (إجمالي المتاح/ عدد السكان).

الجدول (٢٣ - ١)
معدل النمو السنوي ونصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من مجموعة اللحوم
(اللحم الأبيض، اللحم الأحمر)

الأعوام	عدد السكان (ألف)	اللحم الأحمر			اللحم الأبيض		
		إجمالي المتاح (ألف طن)	نصيب الفرد (كغ/للفرد)	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد (%)	إجمالي المتاح (ألف طن)	نصيب الفرد (كغ/للفرد)	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد (%)
1997	15066	202.4	13.4	-	105	7.0	-
1998	15473	98.06	6.3	-52.8	112	7.2	3.7
1999	15891	236.02	14.9	134.4	119	7.5	3.4
2000	16320	223	13.7	-8.0	120	7.4	-1.5
2001	16720	212.3	12.7	-7.1	132	7.9	7.4
2002	17130	115.7	6.8	-46.8	152	8.9	12.4
2003	17550	182.8	10.4	54.2	190	10.8	21.8
2004	18200	177.1	9.7	-6.6	203	11.1	3.0
2005	18356	192.0	10.5	7.5	192	10.5	-6.1
2006	18941	255.0	13.5	28.7	211	11.1	6.6

المصدر:- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية، دمشق، أعوام مختلفة.

- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، دمشق، أعوام مختلفة.

- نصيب الفرد من المتاح (إجمالي المتاح/ عدد السكان).

الجدول (٢٤ - ١)
معدل النمو السنوي ونصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من منتجات
(الحليب، البيض)

الأعوام	عدد السكان (ألف)	البيض			الحليب		
		إجمالي المتاح (مليون)	نصيب الفرد (ألف بيضة/للفرد)	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد (%)	إجمالي المتاح (ألف طن)	نصيب الفرد (كغ/للفرد)	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد (%)
1997	15066	2200	146	-	1610	107	-
1998	15473	2153	139	-4.7	1780	115	7.7
1999	15891	2466	155	11.5	1656	104	-9.4
2000	16320	2500	153	-1.3	1673	103	-1.6
2001	16720	2656	159	3.7	1576	94	-8.1
2002	17130	3311	193	21.7	1751	102	8.5
2003	17550	3342	190	-1.5	1878	107	4.7
2004	18200	3954	217	14.1	2129	117	9.3
2005	18356	3084	168	-22.7	2358	128	9.8
2006	18941	3751	198	17.9	2529	134	4.0

المصدر:- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المجموعة الإحصائية الزراعية، أعوام مختلفة.

- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، دمشق، أعوام مختلفة.

- نصيب الفرد من المتاح (إجمالي المتاح/ عدد السكان).

الجدول (١ - ٢٥)
تأثير تغير المستوى العام لأسعار السلع الغذائية على المستوى العام للأسعار

السلع الغذائية	المستوى العام للأسعار	الأشهر
122	115	أيلول (٢٠٠٧)
124	116	تشرين الأول
126	118	تشرين الثاني
128	119	كانون الأول
137	123	كانون الثاني (٢٠٠٨)
144	126	شباط
148	129	آذار
150	130	نيسان
146	132	أيار
146	132	حزيران
143	132	تموز
145	134	أب
151	137	أيلول

المصدر: مصرف سورية المركزي، النشرة الربيعية، دمشق، مجلد (٤٧)، عدد (١،٢)، ٢٠٠٨، الجدول (٤٨).

الجدول (٢ - ١)

الاستهلاك النهائي الحكومي والنهائي للشعب واجمالي الاستهلاك ونصيب الفرد منه

الأعوام	عدد السكان (ألف نسمة)	الاستهلاك النهائي الحكومي (م.ل.س)	الاستهلاك النهائي للشعب (م.ل.س)	إجمالي الاستهلاك (م.ل.س)	نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي الحكومي (ل.س)	نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي للشعب (ل.س)	نصيب الفرد من إجمالي الاستهلاك (ل.س)
1990	12116	38502	184359	222861	3178	15216	18394
1991	12529	47582	236523	284105	3798	18878	22676
1992	12958	53588	274195	327783	4136	21160	25296
1993	13393	56239	303998	360237	4199	22698	26897
1994	13782	68019	348865	416884	4935	25313	30248
1995	14851	76709	378143	454852	5165	25462	30628
1996	14670	81316	489728	571044	5543	33383	38926
1997	15066	84994	515411	600405	5641	34210	39852
1998	15473	88521	542774	631295	5721	35079	40800
1999	15891	86857	575866	662723	5466	36238	41704
2000	16320	112244	573439	685683	6878	35137	42015
2001	16720	121723	570781	692504	7280	34138	41418
2002	17130	124785	611176	735961	7285	35679	42963
2003	17550	144072	649597	793669	8209	37014	45223
2004	17921	197909	810037	1007946	11043	45200	56244
2005	18269	206631	993118	1199749	11310	54361	65671
2006	18717	194937	1122666	1317603	10415	59981	70396
2007	19172	248300	1192230	1440530	12951	62186	75137
2008	19644	274879	1390093	1664972	13993	70764	84757

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، دمشق، أعوام مختلفة.

الجدول (٢ - ٢)
الدخل القومي ونصيب الفرد منه

الأعوام	عدد السكان (ألف نسمة)	الدخل القومي (م.ل.س)	نصيب الفرد من الدخل القومي (ل.س)
1990	12116	250739	20695
1991	12529	295515	23586
1992	12958	348742	26913
1993	13393	389262	29065
1994	13782	496849	36051
1995	14851	560363	37732
1996	14670	663524	45230
1997	15066	702093	46601
1998	15473	728171	47061
1999	15891	755073	47516
2000	16320	771564	47277
2001	16720	872467	52181
2002	17130	864000	50438
2003	17550	903302	51470
2004	17921	1170683	65325
2005	18269	1379284	75499
2006	18717	1587469	84814
2007	19172	1902989	99259
2008	19644	2142639	109073

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، دمشق، أعوام مختلفة.

الجدول (٢ - ٣)
الاستهلاك الخاص والعام واجمالي الاستهلاك ونصيب الفرد منها

الأعوام	عدد السكان (ألف نسمة)	اجمالي الاستهلاك (م.ل.س)	الاستهلاك الخاص (م.ل.س)	الاستهلاك العام (م.ل.س)	نصيب الفرد من اجمالي الاستهلاك (ل.س)	نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص (ل.س)	نصيب الفرد من الاستهلاك العام (ل.س)
1980	8704	435940	345701	90239	50085	39717	10368
1985	10267	478657	372888	105769	46621	36319	10302
1990	12116	501772	421776	79996	41414	34811	6603
1995	14851	636862	544335	92527	42883	36653	6230
2000	16320	685683	573439	112244	42015	35137	6878
2001	16720	658085	543314	114771	39359	32495	6864
2002	17130	725121	605107	120014	42330	35324	7006
2003	17550	777354	644969	132385	44294	36750	7543
2004	17921	868570	712434	156136	48467	39754	8712
2005	18269	966553	807413	159140	52907	44196	8711
2006	18717	993163	831605	161558	53062	44430	8632
2007	19172	1039221	839599	199622	54205	43793	10412
2008	19644	1057211	858601	198610	53819	43708	10110

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، دمشق، أعوام مختلفة.

تطور الحد الأدنى والحد الأقصى للأجور للعاملين في الدولة خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٨)

المصدر : نقابة العمال، بيانات غير منشورة.

الجدول (٢ - ١٠)
تطور الأسعار الجارية والطلب الاستهلاكي المحلي لسلعة الأرز في سورية

الأرز					
الأعوام	كمية الاستيراد (الطن)			الأسعار الجارية (ألف ل.طن)	الطلب الاستهلاكي (ألف ل.)*
	رز مضروب	رز مقشر	إجمالي الرز		
1992	0	125051	125051	17	2125867
1993	0	143826	143826	25	3595650
1994	0	115861	115861	26	3012386
1995	0	142099	142099	35	4973465
1996	0	124529	124529	30	3735870
1997	0	220926	220926	32	7069632
1998	0	136153	136153	30	4084590
1999	0	134279	134279	31	4162649
2000	0	161547	161547	32	5169504
2001	0	232357	232357	31	7203067
2002	142354	38062	180416	26	4690816
2003	100188	92521	192709	25	4817725
2004	126945	110532	237477	26	6174402
2005	178495	86654	265149	34	9015066
2006	194104	67044	261148	35	9140180
2007	204802	84260	289062	35	10117170
2008	112592	116570	229162	87	19937094

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، دمشق، أعوام مختلفة.
تم حسابه من العلاقة التالية: الطلب الاستهلاكي = إجمالي الأرز × السعر الجاري لكل عام.

الجدول (١١ - ٢)

التغيرات التي طرأت على الانتاج المحلي والأسعار الجارية لسلعة زيت الزيتون في سورية

الأعوام	الإنتاج (ألف طن)	الأسعار الجارية (ألف ل)
1992	103	112
1993	60	120
1994	100	123.5
1995	85	125
1996	127	171
1997	78	191
1998	145	196
1999	80	160
2000	165	159
2001	95	160
2002	195	162
2003	104	133
2004	202	141
2005	123	168
2006	252	240
2007	92	207

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، دمشق، أعوام مختلفة.

الجدول (١٢ - ٢)

التغيرات التي طرأت على الانتاج المحلي والأسعار الجارية لسلعة زيت الزيتون في سورية

	كمية الانتاج (الف طن)	الأسعار الجارية (ألف ل)
1992	178	25
1993	183	25
1994	180	26
1995	158	30
1996	181	30
1997	176	30
1998	89	28
1999	185	28
2000	109	24
2001	121	28
2002	214	20
2003	123	20
2004	231	20
2005	148	22
2006	198	34
2007	197	35
2008	236	33

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، دمشق، أعوام مختلفة.

الجدول (٢ - ١٣)

التغيرات التي طرأت على الأسعار الجارية المحلية لسلعة الشاي في سورية

الأعوام	الأسعار الجارية (ألف ل/طن)
1992	129
1993	140
1994	150
1995	133
1996	150
1997	188
1998	182
1999	180
2000	180
2001	180
2002	200
2003	200
2004	206
2005	223
2006	200
2007	232
2008	263

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، دمشق، أعوام مختلفة.

- الملحق الاحصائي:

الملحق رقم (١)

نموذج الانحدار البسيط (دالة الاستهلاك بالنسبة للدخل)

SUMMARY OUTPUT

Regression Statistics	
Multiple R	0.78875771
R Square	0.62213872
Adjusted R Square	0.59514863
Standard Error	2.14549442
Observations	16

ANOVA

	df	SS	MS	F	Significance F
Regression	1	106.1054401	106.1054	23.05063	0.000281977
Residual	14	64.44404842	4.603146		
Total	15	170.5494885			

	Coefficients	Standard Error	t Stat	P-value	Lower 95%	Upper 95%	Lower 95.0%	Upper 95.0%
Intercept	16.7946216	5.91843346	2.83768	0.013166	4.100844386	29.4883989	4.100844386	29.4883989
نصيب الفرد من الدخل التصرفي بالأسعار الثابتة	0.52682803	0.10973052	4.801108	0.000282	0.29147947	0.76217658	0.29147947	0.76217658

SUMMARY OUTPUT

Regression Statistics	
Multiple R	0.779159617
R Square	0.607089709
Adjusted R Square	0.579024688
Standard Error	0.048172916
Observations	16

ANOVA

	df	SS	MS	F	Significance F
Regression	1	0.050198805	0.050198805	21.63154317	0.000374393
Residual	14	0.032488818	0.00232063		
Total	15	0.082687623			

	Coefficients	Standard Error	t Stat	P-value	Lower 95%	Upper 95%	Lower 95.0%	Upper 95.0%
Intercept	1.371352402	0.523635975	2.618904102	0.020219093	0.248264938	2.494439866	0.248264938	2.494439866
الو غ ر ي م الدخ ل	0.61182768	0.131548339	4.650972282	0.000374393	0.329684554	0.893970807	0.329684554	0.893970807

الملحق رقم (٢)

النموذج اللوغاريتمي (مرونة الاستهلاك للدخل الثابتة)

الملحق (٣)

طريقة حساب مرونة الطلب السعرية والدخلية والخصائص الاحصائية الوصفية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة وسعر السلعة المدروسة

خلال الرسالة تم حساب مرونة الطلب السعرية والدخلية لكل سلعة من السلع المدروسة (الأرز، زيت الزيتون، السكر، الشاي) وتم ذلك بالاعتماد على قوانين مرونة الطلب وتطبيقها على برنامج (Excel) لتسهيل عملية الحساب وذلك باتباع الخطوات التالية:

- إيجاد نصيب الفرد من الكمية المطلوبة من كل سلعة وذلك من خلال قسمة اجمالي الكمية المطلوبة على عدد السكان في كل سنة من سنوات الدراسة.

- إيجاد نصيب الفرد من الدخل المتاح من خلال قسمة اجمالي الدخل المتاح على عدد السكان في كل سنة من سنوات الدراسة

- بالنسبة لمرونة الطلب السعرية تم استخدام القانون:

مرونة الطلب السعرية لكل عام = التغيرات النسبية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة لكل عام / التغيرات النسبية للأسعار الجارية لكل عام

البسط = التغيرات النسبية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة = (نصيب الفرد من الكمية المطلوبة للعام الحالي - نصيب الفرد من الكمية المطلوبة للعام السابق) / نصيب الفرد من الكمية المطلوبة للعام السابق.

المقام = التغيرات النسبية للأسعار الجارية في كل عام = (سعر السلعة المدروسة للعام الحالي - سعر السلعة المدروسة للعام السابق) / سعر السلعة المدروسة للعام السابق.

- أما بالنسبة لمرونة الطلب الدخلية تم استخدام القانون التالي:

مرونة الطلب الدخلية لكل عام = التغيرات النسبية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة لكل عام / التغيرات النسبية لنصيب الفرد من الدخل المتاح لكل عام

البسط = التغيرات النسبية لنصيب الفرد من الكمية المطلوبة = (نصيب الفرد من الكمية المطلوبة للعام الحالي - نصيب الفرد من الكمية المطلوبة للعام السابق) / نصيب الفرد من الكمية المطلوبة للعام السابق.

المقام = التغيرات النسبية لنصيب الفرد من الدخل المتاح في كل عام = (نصيب الفرد من الدخل المتاح للعام الحالي- نصيب الفرد من الدخل المتاح للعام السابق) / نصيب الفرد من الدخل المتاح للعام السابق.

وتم أيضاً إيجاد الخصائص الاحصائية الوصفية لكل من نصيب الفرد من الكمية المطلوبة لكل سلعة مدروسة، والأسعار الجارية المحلية لها من خلال استخدام برنامج (Excel) وتطبيق الخطوات التالية:

- ادخال بيانات نصيب الفرد من الكمية المطلوبة لكل سلعة من السلع المدروسة خلال فترة الدراسة.

- ادخال بيانات الأسعار الجارية المحلية لكل سلعة من السلع المدروسة خلال فترة الدراسة.

- تم تطبيق المعادلة (أو مايسمى بالتعليمة) **(Data Analysis – Descriptive Statistics)** وتظهر النتائج المطلوبة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- الكتب المستخدمة:

- ١- إبراهيم، عبد العظيم سليمان، مبادئ علم الاقتصاد، المكتب العربي، الخرطوم، السودان، (١٩٩٦).
- ٢- إبراهيم، نعمة الله نجيب، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، (١٩٩٥).
- ٣- إسماعيل، محروس، قريصة، صبحي، مبادئ علم الاقتصاد الجزئي، الإسكندرية، (١٩٩٤).
- ٤- الأشرم، محمود، الهباب، محمد سمير، اقتصاديات البنية والزراعة والغذاء، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، (٢٠٠٣).
- ٥- جبارة، أحمد سهاد، التحليل الاقتصادي الجزئي، جامعة دمشق، سورية، (١٩٨٦).
- ٦- جراد، سمير، قرقوط، معضاد، تحليل الطلب لمجموعات غذائية مختارة في سورية، ورقة عمل رقم ٤١/، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، (٢٠٠٨).
- ٧- حسن، توفيق عبد الرحيم، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، دمشق، (٢٠٠١).
- ٨- الحمش، منير، التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجديدها، الطبعة الأولى، دار الجليل للطباعة والنشر، دمشق، (١٩٩٢).
- ٩- الحمش، منير، الاقتصاد السوري على مشارف القرن ٢١/، دار مشرق مغرب للخدمات الطباعية، الطبعة الأولى، دمشق، (١٩٩٧).
- ١٠- الخطيب، حازم بدر، حداد، فريح مناور، مبادئ علم الاقتصاد الجزئي، دار الأمل، الأردن، (١٩٩٨).
- ١١- خليفة، علي يوسف، جعاطة، أحمد زبير، التحليل الاقتصادي الجزئي، مطبعة العاني، بغداد، العراق، (١٩٧٨).

- ١٢- خوري، عصام، العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية في الجمهورية العربية السورية، ورقة عمل، مركز الدراسات السكانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، (١٩٩٨).
- ١٣- رمضان، أحمد، وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، (١٩٩٠).
- ١٤- السمان، نبيل، الاقتصاد السوري والرأسمالية الجديدة، الطبعة الأولى، دمشق، (١٩٩٧).
- ١٥- السيد حسن، سهير محمد، مصطفى، أحمد فريد، مبادئ علم الاقتصاد "التحليل الجزئي والكلي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (١٩٨٩).
- ١٦- السيد حسن، موفق، التحليل الاقتصادي الجزئي، جامعة دمشق، سورية، (١٩٨٢).
- ١٧- السيد علي، عبد المنعم، العيسى، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، (٢٠٠٣).
- ١٨- الشوربجي، مجدي، الاقتصاد القياسي "النظرية والتطبيق"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، (١٩٩٤).
- ١٩- شيحة، مصطفى رشدي، علم الاقتصاد: من خلال التحليل الجزئي، الدار الجامعية، بيروت، (١٩٨٧).
- ٢٠- شيخ بندر، إبراهيم صدقي، الأورفلي، خضر، التحليل الاقتصادي الجزئي، حلب، سورية، (٢٠٠٣).
- ٢١- الطائي، منى محمد علي، التحليل الاقتصادي الجزئي: نظريات- سياسات- تطبيقات، دار زهران، عمان، (٢٠٠٦).
- ٢٢- عبد الحميد، عبد المطلب، السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، مصر، (١٩٩٧).
- ٢٣- عبد الله، عقيل جاسم، التحليل الاقتصادي الجزئي، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، (١٩٩٤).
- ٢٤- العريبي، عدنان، التحليل الاقتصادي الجزئي، جامعة تشرين، اللاذقية، (١٩٩٦).
- ٢٥- عطية، عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، (٢٠٠٥).

- ٢٦- علي، محمد، التجارة العالمية والسورية لزيت الزيتون والسياسات الزراعية ذات العلاقة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، (٢٠٠٩).
- ٢٧- علي، محمد، لمحة عن تجارة زيت الزيتون في سورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، (٢٠٠٦).
- ٢٨- العوران، أحمد الحاج فراس، الاقتصاد الجزئي أساسيات ومبادئ ومفاهيم، مطبعة الجامعة الأردنية، الأردن، (١٩٩٩).
- ٢٩- فضلية، عابد، خضور، رسلان، التحليل الاقتصادي الجزئي، جامعة دمشق، (٢٠٠٨).
- ٣٠- القيادة القطرية لحزب البعث، مقررات وتوصيات مؤتمرات الحزب القطرية في المجال الاقتصادي " من المؤتمر القطري الخامس حتى المؤتمر القطري الثامن"، دمشق، (١٩٨٨).
- ٣١- الكسواني، ممدوح الخطيب، " اتجاهات الاستهلاك"، مجلة الاقتصاد، العدد ٢٤٦/، تموز (١٩٨٤).
- ٣٢- مجيد، ضياء، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الجزئي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (١٩٩٩).
- ٣٣- المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سورية "٢٠٠٢"، دمشق، (٢٠٠٣).
- ٣٤- المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سورية "٢٠٠٥"، دمشق، (٢٠٠٦).
- ٣٥- المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سورية "٢٠٠٧"، دمشق، (٢٠٠٨).
- ٣٦-
- ٣٧- مصطفى، أحمد فريد، السيد حسن، سهير محمد، مبادئ علم الاقتصاد "التحليل الجزئي والكلي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، (١٩٨٩).
- ٣٨- مصطفى، علي، التحليل الاقتصادي الجزئي: نظريته وتطبيقاته- تشخيص وتحليل البيئة الاقتصادية للمؤسسات والشركات، دار الرضا، دمشق، (٢٠٠٣).

- ٣٩- منصور، فايز، تحليل السلسلة السلعية لقطاع الزيتون في سورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، (٢٠٠٩).
- ٤٠ - منظمة الأغذية والزراعة العالمية، مركز أنباء المنظمة، "أسعار الشاي تتجه بالصعود عام ٢٠٠٨/"، (٢٠٠٨).
- ٤١ - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم "٢٠٠٨"، روما، (٢٠٠٨).
- ٤٢ - المنيف، ماجد بن عبد الله، مبادئ الاقتصاد: التحليل الجزئي، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، (١٩٩٠).
- ٤٣ - هاشم، صباح قاسم، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الأولى، دمشق، (٢٠٠١).
- ٤٤ - هاشم، هيثم، سياسات الأسعار، دمشق، (١٩٧٣).
- ٤٥ - يونس، محمود، نعمة الله، أحمد، مقدمة في علم الاقتصاد، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، (١٩٩٢).

- الكتب المترجمة إلى العربية:

- ١- جوارتيني، جيمس، استروب، ريجارد، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن، الاقتصاد الكلي، دار المريخ، الرياض، (١٩٨٨).
- ٢- جي هولتن ولسون، الاقتصاد الجزئي " المفاهيم والتطبيقات"، ترجمة: كامل العاني، دار المريخ، الرياض، (١٩٨٠).
- ٣- فاريان، هال، ترجمة: أحمد يوسف عبد الخير، محمد راشد أبو زيد، الاقتصاد الجزئي التحليلي "مدخل حديث"، جامعة الملك سعود، الرياض، (٢٠٠٠).
- ٤- واتسون، ترجمة: ضياء مجيد، نظرية السعر واستخداماتها، واشنطن، (١٩٩٤).

- الندوات:

- ١- كنعان، علي، الاستهلاك والتنمية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ندوة الثلاثاء (٣٠٠٧/٣/١٣).

- التقارير والدوريات:

- ١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام (١٩٩٢).
- ٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام (١٩٩٤).
- ٣- سالم، حمدي، التقرير النهائي حول الأمن الغذائي، برنامج التعاون بين الفاو والحكومة الإيطالية، دمشق، (٢٠٠٠).
- ٤- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، دمشق، أعوام مختلفة.

- المواقع الالكترونية:

١. www.alazmenah.com، "رغم امكانية زراعته كلياً... الشاي مازال في قائمة البضائع المستوردة، (٢٠١٠/١٧/February).
٢. www.ecpulse.com، "أسعار النفط الخام بين الركود الاقتصادي ومحاولة الخروج من الأزمة الاقتصادية"، (٢٠١٠/١/January).
٣. www.foa.com، منظمة الأغذية والزراعة الدولية، "بعض الحقائق عن الأرز"، (٢٠٠٤).
٤. www.masaader.com، "معامل انتاج السكر في سورية"، (كانون الأول/ ٢٠٠٨).

- الرسائل والأطروحات:

- ١- سويد، ريما مصطفى، "السياسات الزراعية والتنمية الاقتصادية في سورية"، أطروحة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، (٢٠٠٠).
- ٢- قصيباتي، سمر، "سياسات الأسعار والتعير وآثارها الاقتصادية والمالية في سورية"، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، (١٩٩٩).

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- A.Ando, F.Modigliani, The Life Cycle Hypothesis of Saving Aggregate Implications and Tests American Economics Review, March (1963).
- 2- Alfred Marshal, Principles of Economics, 8th ed, Macmilan, London, 1920.
- 3- J.Duesenberry, "Income – Consumption Relations and Their Implications In Income Employment and Public Policy", New York, Norton.
- 4- M.Friedman, A Theory of The Consumption Function, Princeton, (1975).
- 5- Samuelson, Economics.
- 6- Stock. James, Watson. Mark, Introduction to Econometrics, Addison Wesley, New York, 2003.
- 7- Stock. James, Watson. Mark, Introduction to Econometrics, New York, (2003).